



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>



* * * فهرست القديري * * *

| | |
|--------------------------------|-----------------------------|
| ٢١ باب الجنابة | ٠٢ كتاب الطهارة |
| ٢٣ باب الشهيد | ٠٢ والمعاني النافضة للوضوء |
| ٢٣ باب الصلوة على الكعبة | ٠٣ والمعاني الموجبة للغسل |
| ٢٣ كتاب الزكوة | ٠٣ واما الماء الجاري |
| ٢٤ باب زكوة الابل | ٠٤ واذا وقعت في البئر نجاسة |
| ٢٤ باب صدقة البقر | ٠٥ باب التيمم |
| ٢٥ باب صدقة الغنم | ٠٦ باب المسح على الخفين |
| ٢٥ باب زكوة الخيل | ٠٧ باب الحيض |
| ٢٦ باب زكوة الفضة | ٠٨ باب الانجاس |
| ٢٦ باب زكوة الذهب | ٠٩ كتاب الصلوة |
| ٢٦ باب زكوة العروض | ٠٩ باب الاذان |
| ٢٦ باب زكوة الزروع والثمار | ١٠ باب شروط الصلوة |
| ٢٧ باب من يجوز دفع الصدقة اليه | ١٠ باب صفة الصلوة |
| ٢٨ باب صدقة الفطر | ١٤ باب قضاء الفوائت |
| ٢٩ كتاب الصوم | ١٤ باب الاوقات |
| ٣١ باب الاعتكاف | ١٤ باب النوافل |
| ٣١ كتاب الحج | ١٥ باب سجود السهو |
| ٣٥ باب القرآن | ١٦ باب صلوة المريض |
| ٣٥ باب التمتع | ١٦ باب سجود التلاوة |
| ٣٦ باب جنائيات المحرم | ١٧ باب صلوة المسافر |
| ٣٩ باب الاحصار | ١٨ باب صلوة الجمعة |
| ٣٩ باب الفوات | ١٩ باب صلوة العيدين |
| ٤٠ باب الهدى | ٢٠ باب صلوة الكسوف |
| ٤١ كتاب البيوع | ٢٠ باب صلوة الاستسقاء |
| ٤٢ باب خيار الشرط | ٢٠ باب قيام شهر رمضان |
| | ٢١ باب صلوة الخوف |

| | |
|----------------------|--------------------------|
| ٨٢ كتاب المفقود | ٤٣ باب خيار الرؤية |
| ٨٢ باب الاباق | ٤٣ باب خيار العيب |
| ٨٢ كتاب احياء الموات | ٤٤ باب البيع الفاسد |
| ٨٣ كتاب المأذون | ٤٥ باب الاقالة |
| ٨٤ كتاب المزارعة | ٤٥ باب المراجعة والتولية |
| ٨٥ كتاب المساقاة | ٤٦ باب الربوا |
| ٨٥ كتاب النكاح | ٤٧ باب السلم |
| ٩٠ كتاب الرضاع | ٤٨ باب الصرف |
| ٩٢ كتاب الطلاق | ٤٩ باب ارضن |
| ٩٦ باب الرجعة | ٥٢ باب الحجر |
| ٩٧ باب الايلاء | ٥٤ كتاب الافرار |
| ٩٨ باب الخلع | ٥٦ كتاب الاجارة |
| ٩٩ باب الظهار | ٦٠ كتاب الشفعة |
| ١٠٠ باب اللعان | ٦٤ كتاب الشرعة |
| ١٠٢ باب العدة | ٦٥ باب المضاربة |
| ١٠٤ كتاب النفقات | ٦٧ باب الوكالة |
| ١٠٦ كتاب العتاق | ٧٠ باب الكفالة |
| ١٠٨ باب التدبير | ٧٢ باب الحوالة |
| ١٠٨ باب الاستيلاء | ٧٢ كتاب الصلح |
| ١٠٩ باب المسكنات | ٧٤ كتاب الهبة |
| ١١١ باب الولاء | ٧٥ كتاب الوقف |
| ١١٢ كتاب الجنائيات | ٧٧ كتاب الغصب |
| ١١٤ كتاب الديات | ٧٨ كتاب الوديعة |
| ١١٧ باب القسامة | ٧٩ كتاب العارية |
| ١١٨ باب المعاقل | ٨٠ كتاب المقيط |
| ١١٨ كتاب الحدود | ٨٠ كتاب اللقطة |
| ١٢٠ باب حد الشرع | ٨١ كتاب الخشني |

١٣٨ كتاب ادب القاضي

١٤٠ كتاب القسمة

١٤٢ كتاب الاكراه

١٤٣ كتاب السبر

١٤٩ باب البغات

١٤٩ كتاب الحظر والاباحة

١٥١ كتاب الوصايا

١٥٤ كتاب الفرائض

١٥٦ حساب الفرائض

تمت

م

١٢٠ باب حد القذف

١٤١ كتاب السرقة و فطاع

٠٠ الطريق

١٤٣ كتاب الاشربة

١٤٤ كتاب الصيد والذبائح

١٤٦ كتاب الاخصية

١٤٦ كتاب الايمان

١٤٠ كتاب الدعوى

١٣٥ كتاب الشهادات

١٢٧ باب الرجوع

٠٠٠ عن الشهادات

al-Qudūrī, Ahmad ibn Muḥammad

Kitāb al-Qudūrī

﴿ مقبلة مصنف القدوري رحمه الله تعالى ﴾

أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن أحمد بن الفقيه
القدوري الحنفي البغدادي صاحب المختصر المسمى بالقدوري
ولد سنة اثنين وستين وثلاثمائة كان من أصحاب الترجيح تكرر
ذكره في الهداية والخلاصة انتهت إليه رئاسة أصحاب
أبي حنيفة بالعراق وأرتفع جأه مصنف المختصر وشرح
مختصر الكرخي والتجريد في سبعة أسفار يشمل على مسائل
الخلافا بين أصحابنا وأصحاب الشافعي شرع في أملائه خمس
وأربعمائة وله التقريب في مسائل الخلافا ومختصره جمعه
لابنه وغير ذلك مات في اليوم الخامس عشر من شهر رجب
سنة ثمان وعشرين وأربعمائة ببغداد ودفن من يومه في داره
ثم نقل إلى تربة في شارع المنصورة ودفن بجانب أبي بكر
الحواري زعمي الفقيه الحنفي القدوري نسب هناك إلى بيع القدوري
التي هي جمع قدر وفي هذه السنة توفي الشيخ الرئيس أبو علي بن
سينا كذا في مختصر ربيع الأبرار وأنه لما صنف هذا الكتاب
جعله مع نفسه إلى بيت الله الحرام وعلقه من استاره وسأل الله
تعالى أن يبارك له فيه فاستجيب له وجعله مباركا لذلك
وعدد مسأله اثني عشر ألف وخمسمائة ﴿ اعلم ﴾
أن أبا الحسن القدوري أخذ الفقه من أبي عبد الله محمد بن الجرجاني
عن أبي بكر الرازي عن الحسن الكرخي عن أبي سعيد البردعي عن
علي الدقاق عن أبي سهل موسى بن نصر الرازي عن محمد بن
حسن الشيباني عن أبي حنيفة عن جاد عن إبراهيم الغني
عن علقمه عن عبد الله بن مسعود رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعلى آله أجمعين

٢. الغرض في اللغة القطع
والنقد ير قال الله تعالى
سورة الزلزالها وفرضناها
اي قدرناها وقطعنا
والاحكام فيها قطع
وفي الشرع عبارة عن
حكم مقدرة لا يحتملها
زيادة ولا نقصان ثبت
بدليل قطعي لاشبهة فيه
كالكتاب والخبر المتواتر
اذالم يلحقها خصوص

وكالاجماع اذالم يعتقد
بطريق الاحاد وكالقياس
المنصوص عليه وقد عرف
في الاصول وهو ههنا
بمعنى المفروض والاضافة
بيانية (عبد الرحيم)
٣ لقوله صلى الله عليه
وسلم حين توضأ ثلاثا
ثلاثا هذا وضوئي ووضوء
الانبياء من قبلي فمن زاد
على هذا او نقص فقد
تعدى وظلم اي تعدى
بالزيادة على عدد المسنون
وظلم بالنقص على العدد
المسنون والوعيد لعدم
رؤيته سنته فالاول فرض



بسم الله الرحمن الرحيم * * *

المجد لله رب العالمين * والعاقبة للمتقين * والصلوة والسلام
على رسوله محمد وآله اجمعين * قال الشيخ الامام الاجل الزاهد
ابو الحسن القدوري البغدادي رحمه الله عليه * كتاب الطهارة
قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم
الى الكعبين (فرض الطهارة ٢ غسل الاعضاء الثلاثة ومسح
الرأس والمرفقان والكعبان بدخلان في فرض الغسل والمفروض
في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس لما روى المغيرة
بن شعبه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم * اتى سباطة قوم
فبال وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه (وسنن الطهارة غسل
اليدين قبل ادخالهما الاناء ثلاثا اذا استيقظ المتوضئ من نومه
وتسبحة الله تعالى في ابتداء الوضوء والسواك والمضمضة
والاستنشاق ومسح الاذنين وتخليل اللحية والاصابع وتكرار
الغسل الى الثلاث ٣) ويستحب للمتوضئ ان ينوي الطهارة
ويستوعب رأسه بال مسح ويرتب الوضوء فيبتدأ ببدء الله تعالى
بذكره وباليامين ومسح لرقبة (والمعاني الناقضة للوضوء كل

والثاني سنة والثالث اكمال السنة وقيل الاول فرض والثاني والثالث سنة وقيل
الاول فرض والثاني سنة والثالث نفل وقيل الاول فرض والثاني نفل والثالث سنة وقيل

ماخرج من السبيلين والدم والتبج والصديد اذا خرج من البدن
فتجاو زالى موضع يلحفه حكم التطهير والقي اذا كان ملا الفم
والنوم مضطجعا او متسكنا او مستندا الى شئ لو ازيل عنه لسقط
والغلبة على العقل بالاغماء والجنون والفقهة في كل صلاة
ذات ركوع وسجود وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق
وغسل سائر البدن (وسنة الغسل ان يبدأ بالمغتسل فيغسل
يديه وفرجه ويزيل النجاسة ان كانت على بدنه ثم يتوضأ
وضوءه للصلاة الارجليه ثم يفيض الماء على رأسه وعلى سائر
بدنه ثلاثا ثم يتيمى عن ذلك المكان فيغسل رجله وليس
على المرأة ان تنقص ضففا رها في الغسل اذا بلغ الماء اصول
الشعر (والمعاني الموجبة للغسل ازال المني على وجه الدفق
والشهوة من الرجل والمرأة والتقاء الحنانين من غير ازال المني
والحيض والنفاس (وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم الغسل للجمعة والعيد والاحرام والعرفة وليس في المذي
والودي غسل وفيهما الوضوء (والطهارة من الاحداث
جائزة بماء السماء والودية والعيون والآبار وماء البحار ولا تجوز
الطهارة بماء اعتصر من الشجر والثر ولا بماء غلب عليه
غيره فاخرجه عن طبع الماء كالأشربة والخل وماء الباقلاء
والمرق وماء الورد وماء الزردج ونجوز الطهارة بماء خالطه
شئ طاهر فغير احد اوصافه كماء المد والماء الذي يختلط به
الاشنان والصابون والزعفران وكل ماء دائم اذا وقعت
فيه نجاسة لم يجز الوضوء به قليلا كان او كثيرا لان النبي
صلى الله عليه وسلم امر بحفظ الماء من النجاسة فقال عليه
السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من
الجنابة فقال عليه السلام اذا استيقظ احدكم من منامه فلا
يفرسن يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين باتت
يده (واما الماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه

ان النجاسة يقع فرضا كاطالة
الركوع والسجود

(شرح كشف)

قوله ازال المني على وجه
الدفق والشهوة وعند
الشافعي رحمه الله

خروج المني كيف ما

كان بوجب الغسل لقول

النبي صلى الله عليه وسلم

(الماء من الماء) اي الغسل

من المني ولنا قوله صلى الله

عليه وسلم اذا لم يكن يحذف

الماء فلا تغتسل (ومعلوم ان

الحذف هو الدفق انما

يكون بشهوة ثم المعتبر عندنا

حنيفة ومحمد رحمهما الله

انفصاله عن مكانه على

وجه الشهوة وعندنا

يوسف المعتبر خروج المني

على وجه الشهوة قياسا

على اعتبار انفصاله عن

مكانه على وجه الشهوة

وثمره الخلاف تطهر فيمن

احتلم فاستيقظ فقبض على

رأس احليله حتى سكنت

شهوته ثم سال المني اوجامع

فانزل واغتسل من ساعته

فصل في فرضا ثم خرج المني يجب الغسل في الاولى واعادة ٢

رحمه الله تعالى ولا بعيد

صلواته المؤدات

(شرح كنف)

٩ ولو وقع في البئر انسان

وانغمس فيه واخرج

حيّاً اذا كان طاهراً لا يترج

منه شيء واذا كان محدثاً

يترج منها اربعون دلو

واذا كان جنباً يترج ماء

البئر كله ولو وقع فيه الابل

او البقر وانغمس فيه واخرج

حيّاً يترج منها عشرون

دلاء ولو وقع فيها ظن

وانغمس واخرج حيّاً

يترج منها عشر دلو

وقال اصحابنا اذا وقعت

فيها شاة واخرج منها

حيّاً فانه لا يترج منها

شيء وقيل يترج ماء البئر

كلها لانها لا يخاو فخذها

عن البول وبولها نجس

وكذلك الابل والبقر وذكر

ابو حنيفة رحمه الله الجريد

وفي النسيب ان الغنم اذا

وقعت في البئر واخرجها

حية فيترج منها عشرة

دلاء (مغرب)

اذا لم ير لها اثر لانها لا تستقر مع جريان الماء (والغدير
العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الطرف الآخر
اذا وقعت في احدجا نبيه نجاسة جاز الوضوء من الجانب
الآخر لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه (وموت ما ليس
له نفس سائلة في الماء لا يفسد الماء كاللق والذباب والزناير
والعقارب وموت ما يعيش في الماء لا يفسد الماء كالسمك والضفدع
والسرطان (واما الماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة
الاحداث (والماء المستعمل بكل ماء ازيل به حدث او استعمل
في البدن على وجه القرية (وكل آهاب دبع فقد طهر جازت
الصلوة فيه والوضوء منه الاجلد الخنزير والادمي (وشعر المينة
وعظمها وقرنها طاهر ٩ * واذا وقعت في البئر نجاسة نزلت
وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها فان ماتت فيها فارة
او عصفورة او صفوة او سودانية او سام ابرص نزع منها ما بين
عشرين دلو الى ثلثين بحسب كبر الدلو وصغرها (وان ماتت
فيها حمامة او دجاجة او ستور نزع منها ما بين اربعين دلو
الى ستين وان ماتت فيها كلب او دابة او شاة او آدمي نزع
جميع ما فيها من الماء وان اتفخ فيها او تفسخ نزع جميع ما فيها
من الماء صغر الحيوان وكبرها سواء وعدد الدلاء يعتبر بالدلو
الوسط المستعمل للآبار في البلدان فان نزع منها بدلو عظيم
قدر ما يسع من الدلو الوسط احتسب به وان كانت البئر
معيناً لا يترج ووجب نزع ما فيها اخرجوا مقدار ما كان فيها
من الماء وقدر روى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى انه قال
يترج منها ما ثا دلو الى ثلثائة واذا وجد في البئر فارة او غيرها
ولا يدرون متى وقعت ولم يتفخ ولم يتفسخ اها دواصلوة يوم
وليلة اذا كانوا توضعوا منها وفسلوا كل شيء اصابه ماؤها
وان اتفخت او تفسخت اعادوا صلوة ثلاثة ايام وليا لها في
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله

ابن سيرين فانه قال
التيمم ضربة للوجه
وضربة للذراعين
وضربة للوجه وضربة
للذراعين ثانيهما اختار
لفظ الضربة وان كان

الوضع جائزا لما ان الابرار
وردت بلفظة الضربة
ولان في الضربة
مبالغة في ابعصال
التراب الى اثناء
الاصابع (كشف)

والمراد من جنس
الارض ما لو احرق
لا يكون رمادا ولا
ينطبع ولا يلين كالحديد
والذهب والفضة
ونحوهما (كشف)
٧ قوله الا بصعيد

طاهر اي خالص عن
المخالطة بالنجاسات
لقوله تعالى فتمموا
صعيدا طيبا اي طاهرا
حتى اذا كان في الارض
نجاسة فطهرت باليد
وزال اثرها فانه لا يجوز
التيمم بتلك الارض
وان كان يجوز ان

تعالى ليس عليهم اعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت
(وسور الاذى وما يؤكل لجه طاهر وسور الكلب والخنزير
وسباع البهائم نجس وسور الهرة والدجاجة المخلات وسباع الطيور
وما يسكن في البيوت مثل الحية والغارة مكروه وسور الحمار والبغل
مشكوك فيهما فان لم يجد غيرهما توضأ بهما وتيمم وبأيهما بدأ جاز

باب التيمم

ومن لم يجد الماء وهو مسافر او في خارج المصر بينه وبين المصر
نحو الميل او اكثر او كان يجده الماء الا انه مريض فخاف ان
استعمل الماء اشتدت مرضه او خاف الجنب ان اغتسل بالماء ان
يقتله البرد او يمرضه فانه يتيمم بالصعيد الطاهر (والتيمم ٦
ضربتان يمسح باحديهما وجهه وبالاخرى يديه الى المرفقين
والتيمم في الجنابة والحدوث سواء ويجوز التيمم عند ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى بكل ما كان من جنس الارض كالتراب
والرمل والحجر والجص والنورة والكحل والزرنيخ وقال ابو
يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز الا بالتراب والرمل خاصة
والنبي فرض في التيمم ومستحبة في الوضوء وينقض التيمم كل ما
ينقض الوضوء وينقضه ايضا رؤية الماء اذا قدر على استعماله
ولا يجوز التيمم الا بصعيد طاهر ٧ ويستحب لمن لا يجد الماء
في اول وقت وهو يرجو ان يجده في آخر الوقت ان يؤخر
الصلوة الى آخر الوقت فان وجد الماء توضأ وصلى والا يتيمم
ويصلي تيممه ما شاء من القرائن والنوافل ويجوز التيمم
للمسح المقيم في المصر اذا حضرت جنازة والولي غيره فخاف
ان اشتغل بالطهارة ان تفوته صلوة الجنازة فله ان يتيمم ويصلي
وكذلك من حضر العيد فخاف ان اشتغل بالطهارة ان تفوته
صلوة العيد يتيمم ويصلي وان خاف من شهود الجمعة ان اشتغل
بالطهارة ان تفوته صلوة الجمعة لم يتيمم ولكنه يتوضأ فان ادرك
الجمعة صلاها والاصلي الظهر اربعاً وكذلك اذا ضاق الوقت

يصلى فيها لان طهارة الارض للتيمم تثبت شرطاً بنص الكتاب فلا يجوز ان يتأخر التيمم كما ثبت
طهارة بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام زكوة الارض اي طهارتها يابسها (شرح كشف)

لا قوله تمام ثثة ايام وليا ليها بعثي

﴿ ٦ ﴾

فحشي ان توضع فأت الوقت لم يتيم ولكنه يتوضأ ويصلي
فائنة () والمسا فر اذا نسي الماء في رحله فقيم وصلي ثم ذكر
الماء بعد ذلك لم يعد صلوته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يعيد ها وليس على التيمم ان
يطلب الماء اذا لم يغلب على ظنه ان يقر بي ماء فان غلب على ظنه
ان هناك ماء لم يجز له ان يتيمم حتى يطلبه وان كان مع رفيقه ماء
طلبه منه قبل ان يتيمم فان منعه منه يتيمم ويصلي

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة من كل حدث موجب للوضوء
اذا لبس الخفين على طهارة كاملة ثم احدث فان كان مقيما
مسح يومه وليلة وان كان مسافرا مسح ثلثة ايام وليا ليها
وابتداؤها عقب الحدث والمسح على الخفين على ظاهرهما
خطوطا بالاصابع يبدأ من رؤس الاصابع الرجل الى الساق وفرض
ذلك مقدار ثثة اصابع من اصابع اليد ولا يجوز المسح على
خف فيه خرق كبير يذهب منه مقدار ثثة اصابع من اصابع
الرجل وان كان اقل من ذلك جاز ولا يجوز المسح على الخفين
لمن وجب عليه الغسل وينقض المسح ما ينقض الوضوء
وينقضه ايضا نزع الخف ومضى المدة فاذا تمت المدة نزع
خفيه وغسل رجله وصلى وليس عليه اعادة بقية الوضوء
ومن ابتداء المسح وهو مقيم فسا فر قبل تمام يوم وليلة بمسح ٧
تمام ثثة ايام وليا ليها ومن ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام
فان كان مسح يومه وليلة او اكثر لم يتركه نزع خفيه وغسل رجله
وان كان مسح اقل من يوم وليلة تم مسح يوم وليلة ومن لبس
الجرموق فوق الخف مسح عليه ولا يجوز المسح على الجوربين
٢ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا ان يكونا مجلدين
او منديلين وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
يجوز اذا كانا ثخينين لا ينشقان ماء ولا يجوز المسح على

ان المقيم اذا سافر
بعد ما احدث قبل مدة
المقيم يتحول مدته الى
مدة السفر عندنا وقال
الشافعي لا يتحول وانما
قيدنا بهذين القيدين
لانه ان سافر على
الطهارة التي ليس
خفيه فيها يتحول مدته
الى مدة السفر اتفاقا
وان سافر بعد ما
احدث واستكمل مدة
المقيم لا يتحول اتفاقا
لان المسح عبادة فاذا
شرع فيها على حكم
الاقامة لا يتغير بالسفر
كقيم شرع في الصوم
ثم سافر فانه يتم فومه
وانما ان مشروعيته مسح
تمام يوم وليلة لوصف
الاقامة وقد مات وثبت
مشروعيته مسح تمام
ثثة ايام وليا ليها
لعروض السفر
(شرح كشف)

٢ لما روى ان النبي عليه
السلام مسح على جوربيه

﴿ الإمامة ﴾

ولانه يمكنه المشي فيه اذا كان ثخيناً وهو ما يستمسك ٦

٦ على الساق من أن يربط بشئ فاشبه

الحف لا ينشقان يقال
شف الثوب اذا رق
حتى يرى ما وراءه
من باب ضرب ونفي
الشفوف تأكيد للثخانة

(شرح كشف)

وقال ابو يوسف لا يكون
الكدرة حيضاً الا بعد دم
الدم لانه لو كان من
الرحم يأخذ خروج الكدرة
عن الصافي ولهما ماروي
ان عابشة جعلت ماسوي
البياض الحالص حيضاً
وهذا لا يعرف الا سما عا
وفم الرحم منكوس فخرج
الكدرة اولا كالجرة اذا
ثقب اسفلهما (كشف)
ولورأت يومين دماً
وسبعة ايام طهرا ويوماً
دماً فصكلها حيض
عندهما وعند محمد السبعة
المنحلة طهروا ما قبلها
حيض وما بعدها استنحاضة
ولورأت اربعة ايام دماً
 وخسة ايام طهرا ويوماً
دماً فكلها حيض في
قولهم جميعاً (كشف)

العمامة والقلنسوة والبرقع والقفازين ويجوز المسح
على الجباير وان شدها على غير وضوء فان سقطت
عن غير يده لم يبطل المسح وان سقطت عن يده بطل المسح

باب الحيض

اذل الحيض ثلثة ايام ولياليها ومانقص من ذلك فليس بحيض
وهو استنحاضة واكثره عشرة ايام ومازاده على ذلك
فهو استنحاضة وماتراه المرأة من الجرة والصفرة والكدرة ٧
في ايام الحيض فهو حيض حتى ترى البياض خالصا والحيض
يسقط عن الحيض الصلوة ويحرم عليها الصيام وتقضى
الصوم ولا تقضى الصلوة ولا تدخل المسجد ولا تطوف بالبيت
ولا يأتها زوجها ولا يجوز الحائض ولا جنب قراءة القرآن
ولا يجوز للمحدث من الصحف الا ان يأخذ به غلافه واذا انقطع
دم الحيض لاقل من عشرة ايام لم يجز وطئها حتى تغسل
او تمضي عليها وقت صلوة كاملة وان انقطع دمها لعشرة
ايام جاز وطئها قبل الغسل والطهر اذا تخلل بين الدمين
في مدة الحيض فهو كالدم الجاري (وقل الطهر خمسة عشر
يوماً ولا غاية لاكثره ودم الاستنحاضة وهو ماتراه المرأة اقل
من ثلثة ايام او اكثر من عشرة ايام فحكمه حكم الرعاف الدائم
ولا ينفع الصوم ولا الصلوة ولا الوطئ واذا زاد الدم على عشرة
ايام وللرأة عادة معروفة ردت الى ايام عادتها وما زاد على ذلك
فهو استنحاضة وان ابتدأت مع البلوغ مستنحاضة فيحيضها
عشرة ايام من كل شهر والباقي استنحاضة والمستنحاضة ومن به
سلس البول والرعاف الدائم والجرح الذي لا يرقأ يتوضؤون
لوقت كل صلوة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ماشوا
من التوافل والفرائض فاذا خرج الوقت بطل وضوءهم
وكان عليهم استيناف الوضوء لصلوة اخرى والنفاس
هو الدم الخارج عقب الولادة والدم الذي تراه الحامل

وماتراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة
واقل النفاس لاحد له واكثره اربعون يوماً وما زاد على ذلك
فهو استحاضة واذا تجاوز الدم على الاربعين وقد كانت
هذه المرأة ولدت قبل ذلك ولها مادة في النفاس ردت الى ايام
عادتها وان لم يكن لها عادة فنفاستها اربعون يوماً ومن ولدت
ولدين في بطن واحد فنفاستها ماخرج من الدم عقيب الولد
الاول عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال
محمد وزفر رحمهما الله تعالى من الولد الثاني والله اعلم

باب الانجاس ٣

تطهير الجاسة واجب من بدن المصلى وثوبه والمكان الذي
يصلى عليه ويجوز تطهير الجاسة بالماء المطلق وبكل مايع
طاهر يمكن ازالتهاب كالحل وماء الورد واذا اصاب الحف
نجاسة لها جرم فحقت بالشمس فذلك بالارض جاز والمنى
نجس يجب غسل رطبه فاذا جف على ثوب اجزاء فيه الفك
والجاسة اذا اصاب المرأة والسيف اكتفى مسحهما فيهما
وان اصاب الارض نجاسة فحقت بالشمس وذهب اثرها
جازت الصلوة على مكانها ولايجوز التيمم منها ومن اصابه
من النجاسة الغليظة كالدم والبول والغائط والخمر مقدار
الدرهم ومادونه جازت الصلوة معه وان زاد لم يجز وان اصابته
نجاسة مخففة كبول ما يؤكل لجه جازت الصلوة معه ما لم يبلغ
ربع الثوب وتطهير الجاسة التي يجب غسلها على وجهين
فما كان له عين مرئية فطهارتها زوال عينها الا ان يبقى
من اثرها ما يشق ازلتها وما ليس له عين مرئية فطهارتها
ان تغسل حتى يغلب على ظن الفاسل انه قد طهر (والاستبراء
سنة ٦ يجزى فيه الحجر ومقام مقامه بمسحه حتى ينقيه وليس
فيه عدد منون وغسله بالماء افضل وان تجاوزت النجاسة
من مخرجها لم يجز فيه الا الماء ولا يستنجى ٧ بعظم ولا يروث
ولا يطعام ولا يبيته الا بعدر

٣ جمع نجس بفتح النون
وكسر الجيم وقهها
وسكونها وبكسر التون
وسكون الجيم كلها مستعمل
في اللغة والحديث يطلق على
الحقبة والحديث على
الحكمي والنجس عليها
(كشف)

٦ لان النبي عليه السلام
واظب عليه وكيفيته ان
ياخذ الذكر بشماله ويبره
على حجر ولا يأخذه ثم يبيته
وان اضطر يأخذه يبيته
والاستبراء بالماء ليس بسنة
بل هو ادب لانه عليه السلام
فعله مرة وتركه اخرى
(شرح)

٧ قوله ولا يستنجى بعظم
ولا يروث لان النبي عليه
السلام نهى عن ذلك
ولو فعل لم يجزه لحصول
المقصود ومعنى النهي في
الروث للنجاسة وفي العظم
يكون العظم زاد الجن
(شرح)

﴿ ٩ ﴾ وطريق معرفة الزوال وفيه انه يغرز خشبة

مستوية في ارض مستوية
فلا بد من ان يبلغ ظلها
الى موضع فيجعل على ذلك
الموضع علامة فادام الظل
ينقص عن العلامة ويذهب
نحو الخشبة فان الشمس في
الارتضام يزول بعد فاذا وقف
الظل لم يزد ولم ينقص
فهو وقت الاستواء والظل
في ذلك الوقت ظل الاستواء
فاذا اخذ الظل في الزيادة
مائلا عن الخشبة فقد زالت
الشمس فحط على رأس مؤ
ضع الزيادة خطأ فيكون
هذا الوقت هو وقت
الزوال ومن رأس الخط
الى الخشبة في الزوال فاذا
صار ظل الخشبة مثلي الخشبة
من رأس الخط لمن موضع
غرز الخشبة خرج وقت
الظهر (كشف)
٦ لان بلال الحبشي رضى
الله عنه قال الصلوة خير
من النوم حين وجد النبي
عليه السلام راقدًا فقال
عليه السلام ما احسن هذا
اجعله في اذانك وخص

﴿ كتاب الصلوة ﴾

اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو البياض المعترض
في الافق وآخر وقتها ما لم تطلع الشمس واول وقت الظهر
اذا زالت الشمس وآخر وقتها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال ٧ وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله اذا صار ظل كل شيء مثله واول وقت العصر
اذا خرج وقت الظهر على القولين وآخر وقتها ما لم تغرب
الشمس واول وقت المغرب اذا غربت الشمس وآخر وقتها
ما لم تغب الشفق وهو البياض الذي يرى في الافق بعد الحمرة
عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله
هو الحمرة واول وقت العشاء اذا غاب الشفق وآخر وقتها
ما لم يطلع الفجر الثاني واول وقت الوتر بعد العشاء وآخر وقتها
ما لم يطلع الفجر ويستحب الاسفار بالفجر والابراد بالظهر
في الصيف وتقدمها في الشتاء وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس
وتعجيل المغرب وتأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل ويستحب
في الوتر لمن يالف صلوة الليل ان يؤخر الوتر الى آخر الليل
وان لم يبق بالانتهاء او تر قبل النوم

﴿ باب الاذان ﴾

الاذان سنة مؤكدة للصلوة الخمس والجمعة دون ماسواهما
وصفة الاذان ان يقول الله اكبر الله اكبر مرتين اشهد ان لا اله
الا الله مرتين واشهد ان محمدا رسول الله مرتين حتى يحل الصلوة
مرتين حتى يحل على الفلاح مرتين الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
ولا ترجع فيه ويزيد في اذان الفجر بعد حتى على الفلاح الصلوة
خير من النوم ٦ مرتين (والاقامة مثل الاذان الا انه يزيد في الاقامة
بعد حتى على الفلاح قد قامت الصلوة مرتين ويزيد في الاذان
ويزيد في الاقامة ويستقبل لهما الكعبة فاذا بلغ الى الصلوة
والفلاح يحول وجهه يمينا وشمالا ويؤذن للفائتة ويقوم

الفجر لانه وقت غفلة ونوم (كشف)

قوله اجتهد وصلى لان
اجابة رضى الله عنهم
تحروا وصلوا ولم ينكر عليهم
النبي عليه السلام وأشار
بقوله اجتهد الى انه لو صلى
من غير تحريم ظهر انه اصاب
القبلة لان يجوز صلواته لان
القبلة حالة الاشتباه جهة
التحرى وعن ابى حنيفة
رحم الله انه لو صلى من غير
تحريم يثني عليه الكفروان
اصاب القبلة لانه استخف
بحكم من احكام الشرع
(كشف)

٣ اى على الستة المذكورة
قيل يلزم ان يكون الخروج
يفعل المصلى سنة مع انه
فرض عند ابى حنيفة رحمه
الله بان الصحيح ان الخروج
يفعل المصلى ليس بفرض
عند هما على ما نقل عن
الكرخي (كشف)

٧ سماء سنة وان كان فيه من
الواجبات لما ان وجوبها
ثبت بالسنة اطلاقاً لاسم
السبب على المسبب
(كشف)

فان فاتته صلوات اذن للاولى واقام وكان مخسراً فى الباقية
ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر على الاقامة وينبغي ان يؤذن
ويقيم على طهارة فان اذن على غير وضوء جاز ويكره ان يقيم
على غير وضوء او يؤذن وهو جنب ولا يؤذن للصلوة قبل
دخول وقتها الا فى الفجر عند ابى يوسف يجوز قبل الصبح

﴿ باب شروط الصلوة التى تتقدمها ﴾

ويجب على المصلى ان يقدم الطهارة من الاحداث والنجاس
على ما قدمناه ويستتر عورته وعورة الرجل من تحت
السرة الى الركبة والركبة من العورة وبدن المرأة الحرة كلها
عورة الا وجهها وكفيها وقدميها وما كان عورة من الرجل
فهو عورة من الامة وابطنها وظهرها عورة وما سوى ذلك
من بدنها فليس بدورة ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى
معهها ولم بعد الصلوة ومن لم يجد ثوباً صلى عرياناً فاعدا
يومى بالركوع والسجود فان صلى قائماً اجزأه والا اول افضل
وينوى للصلوة التى يدخل فيها بنية لا بفصل بينها وبين
التحرمة بعمل ويستقبل القبلة الا ان يكون خائفاً فيصلى الى اى
جهة قدر فان اشتبهت عليه القبلة وليس بحضورته من يسئله
عنها اجتهد وصلى فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا اعادة
عليه وان علم ذلك وهو فى الصلوة استدرا الى القبلة وبنى عليها

﴿ باب صفة الصلوة ﴾

فرائض الصلوة ستة التحريم والقيام والقرأه والركوع
والسجود والقعدة الاخيرة مقدار التشهد وما زاد على ذلك
٣ فهو سنة ٧ واذا اراد الرجل ان يدخل فى الصلوة كبير ورفع
يديه مع التكبير حتى يحاذى بابها ميه شتمحتى اذنيه فان قال
بدلاً من التكبير الله اجل واعظم او الرحمن اكبر اجزأه عند
ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمهما الله

٢ لقوله عليه السلام اذا

سجدة العبد الموءن من سجد
كل عضو منه فليوجه
ما استطاع من اعضاءه القبلة
(كشف)

٣ هكذا وصفت عائشة
رضي الله عنها قعود
النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم والمرأة تجلس
على اليتها اليسرى
واخرجت رجليها
من الجانب الايمن
(كشف)

تعالى ولا يجوز الا بلفظ التكبير ويعتمد يده اليمنى على اليسرى
ويضعهما تحت السرة ثم يقرأ سبحانك اللهم الى آخره
ثم يستعين بالله من الشيطان الرجيم ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
ويسر بهما ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها او ثلث آيات
من اى سورة شاء واذا قال الامام والاضالين قال آمين ويقولها
المؤمن ويخفونها ثم يكبر ويركع ويعتمد يديه على ركبتيه
ويفرج اصابعه ويسط ظهره ولا يرفع رأسه ولا ينكسه
ويقول في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلثا وذلك ادناه
ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حده ويقول المؤمن ربنا لك الحمد
فاذا استوى قائما كبر وسجد واعتمد يديه على الارض ووضع
وجهه بين كفيه وسجد على انفه وجهته فان اقتصر
على احدهما جاز عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى وقالا لا يجوز
الاقتصار على الانف الا من عذر فان سجد على كور عمامته
او فاضل ثوبه جاز ويبدى ضبعيه ويجاقى بطنه عن فخذه
ويوجه اصابع رجليه الى القبلة ٢ ويقول في سجوده سبحان
ربى الاعلى ثلاثا وذلك ادناه ثم يرفع رأسه ويكبر فاذا اطمأن
جالسا كبر وسجد فاذا اطمأن ساجدا كبر واستوى قائما
على صدور قدميه ولا يقعد ولا يعتمد يديه على الارض وبفعل
في الركعة الثانية مثل ما فعل في الاولى الا انه لا يستفتح ولا يعود
ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى فاذا رفع رأسه من السجدة
الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى فجلس عليها ونصب
اليمنى ٣ نصبا وجهه اصابعه نحو القبلة ووضع يديه على فخذه
ويسط اصابعه ويتشهد والتشهد ان يقول * التحيات لله
والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله
الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله * ولا يزيد على هذا
في القعدة الاولى ويقرأ في الركعتين الاخرتين فاتحة الكتاب

ولو رفع الامام رأسه
من السجود قبل ان يسبح
المقتدى ثلثا اختلفوا فيه
قال ابو الليث رحمه الله
الصحيح يتابع الامام وقال
شيخ الاسناد ظهير الدين
المرغيناني انه يتم الثلث
كذا ذكر في الفتاوى
الظهيرية من ادرك الامام
في الشهد في القعدة الاولى
فقام الامام قبل شروع
المسوق الى الشهد تبعا
لتشهد الامام تبين للامام
انه لو صلى بغير وضوء
لا يلزمه الاخبار بذلك
واليه اشار ابو يوسف

رحمه الله سواء كان فساد صلواته مخلفا فيه او متفقا عليه ظهر ان امامه يحدث اعاد كذا
في الهداية (جواهر فقه)

خاصة فاذا جلس في آخر الصلوة جلس كما جلس في الاولى
ويشهد وصلى على النبي عليه السلام ودعا بما شاء مما يشبه
الفاظ القرآن والادعية المأثورة ولا يدعو بما يشبه كلام الناس
ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله ويسلم
عن يساره مثل ذلك ويجهر بالقرآن في الفجر وفي الركعتين
الاوليين من المغرب والعشاء ان كان اماما ويخفي القراءة فيما بعد
الاوليين وان كان منفردا فهو مخير ان شاء جهر واسمع نفسه
وان شاء خافت ويخفي الامام القراءة في الظهر والعصر (والوتر
ثلاث ركعات لا يفصل بينهما بسلام ويقت في الثالثة قبل
الركوع في جميع السنة ويقرأ في كل ركعة من الوتر بفاتحة
الكتاب وسورة معها فاذا اراد ان يفت كبر ورفع يديه ثم يفت
ولا يفت في صلوة غيرها وليس في شيء من الصلوة قراءة
سورة بعينها لا يجزئ غيرها ويكره ان يتخذ قراءة سورة بعينها
للصلوة لا يقرأ فيها غيرها وادنى ما يجزئ من القراءة في الصلوة
ما يتناوله اسم القرآن عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله لا يجوز اقل من ثلث آيات قصار او آية طويلة
ولا يقرأ المؤتم خلف الامام ومن اراد الدخول في صلوة غيره
يحتاج الى نيتين نية الصلوة ونية المتابعة (والجماعة سنة مؤكدة
واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة وان تساوا فافقروا
وان تساوا فاورعهم وان تساوا وافاسقوا فافقروا
العبد والاعرابي والفاسق والاعمى وولد الزنى فان تقدموا
جاز ويذنب للامام ان لا يطول بهم الصلوة ويكره للنساء ان
يصلين وحدهن بجماعة فان فعلن ذلك وقفت الامام وسطهن
(ومن صلى مع واحد اقامه عن يمينه فان كان مع اثنين تقدم
عليهما ولا يجوز للرجال ان يقتدوا بامرأة او صبي فان فعلوا
ذلك بطلت صلواتهم ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الخثي
ثم النساء فان قامت امرأة الى جنب رجل وهما مشتركان
في صلوة واحدة فسدت صلوته ولم يفسد صلوة المرأة ويكره

قوله بما يشبه كلام
الناس وهو ما لا يستحيل
سوءه من غير الله مثل
اللهم اعطني كذا درهما
وزوجني بنت فلان
وقال الشافعي يجوز
ان يدعو في الصلوة بما
يتعلق بالدين مثل اللهم
ارزقني السلامة بدراهم
جزيلة وجواري جييلة
لماروي ان النبي عليه السلام
قال سلوا الله حوائجكم
حتى الشئ لتعالكم والمخ
لقد ورى ولنا قول النبي
عليه السلام ان صلواتنا
هذه لا يصلح شيئا
كلام الناس وما رواه
غير مختص بالصلوة فيحمل
على خارجها (كشف)

٩ اى النوم الفساق في الفجر ١٣ * والعشاء واشتغالهم بالاكل والشرب في المغرب هذا

عند ابي حنيفة رحمه الله
وعندهما يحضر العجوز
في الصلوة كلها لانه لا فتة
لعله الرغبة فيهن فلا يكره
وله ان فرط السبق حابل
فيقع الفتنة لا ينشأ الفساق
في الظهر والعصر والجمعة
اما في الفجر والمغرب والعشاء
لا يقع الفتنة لما ذكرنا
(كشف)

٧ قوله ويصلي المتفل
خلف المفترض لان الحاجة
في حق المتفل مالى اصل
الصلوة وهو موجود في حق
الامام فيحقق البناء لا يقال
ان القراءة في الاخرين
فرض في حق المتفل
ونفل في حق المفترض فوجب
ان لا يجوز لانه اقتداء
المفترض بالمتفل لان صلوة
المقدي اخذت حكم
صلوة الامام بسبب الاقتداء
فيكون القراءة في الشفع
الثاني نفلا في حقه ايضا
(كشف)

٦ قوله وبنى على صلوته
لقوله عليه السلام من قام
اورع او امدى في صلوته

للنساء حضور الجماعة ولا بأس بان تخرج العجوز في الفجر
والمغرب والعشاء ٩ عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد يجوز خروج العجوز في سائر الصلوة ولا يصلي الطاهر
خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف المستحاضة ولا
القارى خلف الامي ولا المكتسبي خلف العريان ويجوز ان
يؤم المتمم للمتنوئين والماسح على الخفين للغاسلين ويصلي
القائم خلف القاعد ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المومي
ولا يصلي المفترض خلف المتفل ولا من يصلي فرضا خلف
من يصلي فرضا آخر ٧ ويصلي المتفل خلف المفترض
ومن اقدى بامام ثم علم انه على غير وضوء اعاد الصلوة ويكره
للمصلي ان يعث بثوبه او يجسده ولا يقلب الحصى الا ان لا يمكنه
السجود عليه فيسوي به مرة واحدة ولا يرفع اصابعه ولا يتخير
ولا يسدل ثوبه ولا يسك ولا يعقص شعره ولا يكف ثوبه ولا
يلتفت يمينا وشمالا ولا يقعي ^{لا يقعي} ولا يرد السلام بلسانه ولا
ييده ولا يترجع الا من عذر ولا ياكل ولا يشرب فان سبقه
حدث انصرف وتوضأ وبنى على صلوته ان لم يكن اماما فان
كان اماما استخلف وتوضأ ٦ وبنى على صلوته والاستيناف
افضل وان نام فاحتمل او اجن او اغشى عليه او فقهقه في صلوته
استأنف الصلوة والوضوء جميعا فان تكلم في صلوته عامدا
او ساهيا بطلت صلوته وان سبقه الحدث بعد ما قعد قدر التشهد
توضأ وسلم وان تعمد الحدث في هذه الحالة او تكلم او عمل عملا
ينافي الصلوة تمت صلوته في قول ابي حنيفة وان رأى التيمم
الماء في صلوته بطلت صلوته وان رآه بعد ما قعد قدر التشهد
او كان ماسحا على الخفين فاتقضت مدة مسحه او خلع خفيه
بعمل قليل او كان اميا فعمل سورة او عريانا فوجد ثوبا او
مومي فقدر على الركوع والسجود او تذكر ان عليه
صلوة قبل هذه او صاحب عذر اذا خرج وقت صلوته او احدث

فليصرف وليتوضأ وليبنى على صلوته ما لم يتكلم فان كان منفردا ان شاء عاد في مكانه وان شاء
اتمها في منزله والمقدي والامام يعودان الا ان يكون الامام قد اتم الصلوة فيخير ان من اخيار

٧ قوله الآن تزيد الفوائت على ست صلوات حتى * ١٤ * هذه العبارة الا ان تزيد وقت

الفوائت بطريق حذف
المضاف على اوقات الصلوات
الست فاذا مضى جزء من
وقت الصلوة السابعة
فقد زاد وقت الفوائت على
اوقات الصلوات الست
فان قلت اذا دخل جزء
من ذلك الوقت لا يكون
السابعة فائتة قلت اطلق اسم
الفائتة عليها تغليبا (كشف)
٨ هذا اذا حضرت الجنازة
في الوقت الغير المكروه
واما اذا حضرت في وقت
المكروه فانه يجب اداء صلوة
الجنازة في ذلك الوقت ولا يجب
التأخير (كشف)
٦ لان سجدة التلاوة في
حكم سجدة الصلوة
هذا اذا كانت التلاوة
في الوقت المستحب اما اذا
كانت في الوقت المكروه
فانه لو سجدها يجوز ولكن
مستحب تأخيرها
(كشف)
٣ بتسليمة واحدة وعند ابي
حنيفة التنفل بالاربعة
بتسليمة واحدة في الليل
والنهار افضل وعند ابي
يوسف ومحمد رجهما الله
في الليل افضل (كشف)

الامام القاري فاستخلف اميا او طلعت الشمس في صلوة الفجر
او دخل وقت العصر في الجمعة او كانت مستحاضة وطهرت او كان
ماسحا على الجيرة فسقط عنه براءة بطلت صلواتهم في قول
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد تمت صلواتهم في هذه المسائل كلها

* باب قضاء الفوائت *

ومن فاتته صلوة فضاها اذا ذكرها وقدمها على صلوة الوقت
الا ان يخاف فوت صلوة الوقت فيقدم صلوة الوقت على
الفائتة ثم يقضيها ومن فاتته صلوة رتبها في القضاء كما وجبت
في الاصل الا ان تزيد الفوائت ٧ على ست صلوات فيسقط الترتيب
عند ابي حنيفة وقال اذا زادت على خمس صلوات سقط الترتيب فيها

* باب الاوقات *

التي يكره فيها الصلوة لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس
ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها ولا يصلي على الجنازة
٨ ولا يسجد للتلاوة ٦ الا عصر يومه عند غروب الشمس ويكره
ان يتنفل بعد صلوة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلوة العصر
حتى تغرب الشمس ولا بأس بان يصلي في هذين الوقتين الفوائت
ويسجد للتلاوة ويصلي على جنازة ولا يصلي ركعتي الطواف
ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي سنة الفجر
ولا يتنفل قبل المغرب

* باب النوافل *

السنة في الصلوة ان يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر واربعا قبل
الظهر وركعتين بعدها واربعا قبل العصر وان شاء ركعتين
وركعتين بعد المغرب واربعا قبل العشاء واربعا بعدها وان شاء
ركعتين ونوافل النهار ان شاء صلى ركعتين بتسليمة واحدة وان
شاء اربعا ٣ ويكره الزيادة على ذلك فاما نافلة الليل قال ابو
حنيفة رحمه الله تعالى ان صلى ثمانية ركعات بتسليمة واحدة
جاز ويكره الزيادة على ذلك فقال ابو يوسف ومحمد رجهما الله

التنفل بالاربعة في النهار افضل والتنفل بالاثنتين * لا يزيد *

لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمية واحدة والقراءة واجبة في الفرض في الركعتين الاولين وهو مخير في الآخرين ان شاء قرأ الفاتحة وان شاء سكت وان شاء سبح والقراءة واجبة في جميع الركعات النفل وفي جميع الوتر ومن دخل في صلوة النفل ثم افسدها قضاها وان صلى اربع ركعات وقعد في الاولين مقدار التشهد ثم افسد الآخرين قضى ركعتين ويصلي النافلة فاعدا مع القدرة على القيام وان افقحها قائما ثم قعد من غير عذر جاز عند ابى حنيفة ٧ وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الا من عذر ومن كان خارج المصر ينفل على دابته الى اى جهة توجهت يومى ايماء

باب سجود السهو

سجود السهو واجب في الزيادة والنقصان بعد السلام يسجد سجدتين ثم يشهد ويسلم والسهو يلزم المصلي اذا زاد في صلوته فعلا من جنسها ليس منها اوترك فعلا مسنونا اوترك قراءة فاتحة الكتاب او الفاتحة او التشهد او تكبيرات العيدين او جهر الامام بالقراءة فيما يخافت او خافت فيما يجهر وسهو الامام يوجب على المؤتم السجود فان لم يسجد الامام لم يسجد المؤتم فان سهى المؤتم لم يلزم الامام ولا المؤتم السجود ومن سهى عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى حال قعود اقرب عاد فجلس وتشهد وان كان الى حال القيام اقرب لم يعد ويسجد للسهو وان سهى عن القعدة الاخيرة فقام الى الخامسة رجع الى القعدة مالم يسجد الخامسة والى الخامسة ويسجد للسهو وان قيد الخامسة بسجدة بطلت فرضه ونحو ذلك صلوته نفلا وكان عليه ان يضم اليها ركعة سادسة ٩ وان قعد في الرابعة قدر التشهد ثم قام الى الخامسة ولم يسلم بطلت القعدة الاولى عاد الى القعود مالم يسجد في الخامسة ويسلم ويسجد للسهو وان قيد الخامسة بسجدة ضم اليها ركعة اخرى

٧ لحدث ابن عمر رضى الله عنه انه قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصلى على حمار الى خير يومى ايماء (كشف) ٩ (ليصير متغلا بست ركعات اذا نفل شرع شغفا لا ورا هذا عندهما وعند محمد رحمه الله بطل اصل الصلوة فلا يضم ركعة اخرى كذا في السكا في (قره كلام)

اعلم ان سجود السهو انما يجب بترك الواجب الاصلى في الصلوة او بتغيير فرضها على سبيل السهو فلا يجب بترك السنن والاداب اما اذا ترك واجبا ليس باصلي بل صار من افعال الصلوة بعارض كما اذا وجب عليه سجدة التلاوة في الصلوة فتذكر في اخر الصلوة لا يجب بسجدة السهو بتأخيرها عن موضعها وكذلك اذا لم تذكر وصلى ساهيا عن السجود لا يلزمه سجود السهو بتأخيرها (يجب جواهر فقيه)

بسبب التجريه عن موضعها لانه لم

٦ وَهُوَ الْأَقْلُ مَثَلًا إِذَا شَكَّ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ أَنَّهُ ١٦ ﴿ صَلَّى رَكْعَةً أَوْ رَكْعَتَيْنِ بَنَى

عَلَى رَكْعَةٍ وَيَقْعُدُ قَدْرَ
التَّشْهَدِ لَا حَتْمًا لَأَنَّهُ صَلَّى
رَكْعَتَيْنِ وَيَضُمُّ إِلَيْهَا أُخْرَى
لَا حَتْمًا لَأَنَّهُ صَلَّى رَكْعَةً
وَإِذَا شَكَّ فِي الْأَرْبَعِ أَنَّهَا
الْأُولَى أَمْ الثَّانِيَةُ أَوِ الثَّلَاثَةُ
أَنَّهَا الْأُولَى أَمْ الثَّانِيَةُ أَوِ
الثَّلَاثَةُ أَوِ الرَّابِعَةَ قَعْدٌ قَدَّرَ
التَّشْهَدَ لَا حَتْمًا لَأَنَّهُ صَلَّى
أَرْبَعًا ثُمَّ صَلَّى أَرْبَعًا يَقْعُدُ
فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَدْرَ التَّشْهَدِ
لِيَاذْكُرْنَا مِنْ الْأَحْتِمَالِ
(كَشَفَ)

٢ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَرِيضُ
صَلَّى قَائِمًا فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ
فَعَلَى قَفَاهُ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ
فَاللَّهُ أَحَقُّ لِقَبُولِ الْعَذْرِ
(كَشَفَ)

٩ لِأَنَّ الْمُدَّةَ إِذَا طَالَتْ
كَثُرَتْ الْفَوَائِتُ فَخَرَجَ
فِي الْإِدَاءِ وَإِذَا قَصُرَتْ قَلَّتْ
فَلَا خَرَجَ فِي الْإِدَاءِ وَالْكَثِيرُ
أَنْ يَزِيدَ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْسَ لَهُ
لَا يَدْخُلُ فِي حَدِّ التَّكْرَارِ
وَالْجُنُونُ كَالْأَغْمَاءِ كَذَا ذَكَرَهُ
أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ
(كَشَفَ)

وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ وَقَدَّرَ صَلَاتَهُ وَالرَّكْعَتَانِ لَهُ نَافِلَةٌ وَمَنْ شَكَّ
فِي صَلَاتِهِ فَلْيَدْرِ اثْلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ مَا عَرَضَ
لَهُ اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ وَإِنْ كَانَ الشَّكُّ يَعْرِضُ لَهُ كَثِيرًا بَنَى عَلَى غَالِبِ
ظَنِّهِ إِنْ كَانَ لَهُ ظَنٌّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ظَنٌّ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ ٦

﴿ بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ ﴾

إِذَا تَعَذَّرَ عَلَى الْمَرِيضِ الْقِيَامُ صَلَّى قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ
فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ أَوْ مَيَّاءَ وَجَعَلَ السُّجُودَ
أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَا يَرْفَعُ إِلَى وَجْهِهِ شَيْئًا لِيَسْجُدَ عَلَيْهِ
فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْقَعُودَ اسْتَلْقَى عَلَى ظَهْرِهِ وَجَعَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْقِبْلَةِ
وَأَوْمَى بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ٢ فَإِنْ اسْتَلْقَى عَلَى جَنْبِهِ وَوَجْهُهُ
إِلَى الْقِبْلَةِ وَأَوْمَى بِرَأْسِهِ جَازَ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْإِيْمَاءَ بِرَأْسِهِ أُخِرَ الصَّلَاةُ
وَلَا يَوْمِي بَيْنَهُ وَلَا بَقْلَبِهِ وَلَا بِحَاجِبِيهِ فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْقِيَامِ وَلَمْ يَقْدِرْ
عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لَمْ يَلْزِمْهُ الْقِيَامُ وَجَازَ أَنْ يَصَلِّيَ
قَاعِدًا يَوْمِي إِيْمَاءً فَإِنْ صَلَّى الصُّبْحَ بِبَعْضِ صَلَاتِهِ قَائِمًا ثُمَّ حَدَثَ
بِهِ مَرَضٌ يَنْتَعِزُ مِنَ الْقِيَامِ اتَّمَّهَا قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ أَوْ يَوْمِي
أَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ أَوْ مُسْتَلْقًا أَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْقَعُودَ
وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ لِمَرَضٍ ثُمَّ صَحَّ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ
قَائِمًا فَإِنْ صَلَّى بِبَعْضِ صَلَاتِهِ بِإِيْمَاءٍ ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ وَمَنْ اغْتَمَى عَلَيْهِ خَمْسُ صَلَوَاتٍ فَأَدَوْنَهَا
قَضَاهَا إِذَا صَحَّ فَإِنَّ قَاتِنَهُ بِالْأَغْمَاءِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَقْضِ ٩

﴿ بَابُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ ﴾

سَجُودُ التَّلَاوَةِ فِي الْقُرْآنِ أَرْبَعَةٌ عَشْرُ سَجْدَةٍ فِي آخِرِ الْأَعْرَافِ
وَفِي الرُّعْدِ وَفِي النَّحْلِ وَفِي بَنِي إِسْرَآئِيلَ وَمَرْيَمَ وَالْأُولَى فِي الْحَجِّ
وَالْفِرْقَانِ وَالنَّمْلِ وَالْمِ تَنْزِيلِ وَصَحْمِ السَّجْدَةِ وَالْهَجْمِ
وَإِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ وَأَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ (وَالسُّجُودُ وَاجِبٌ
فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا عَلَى التَّلَاتِي وَالسَّمْعِ سَوَاءٌ قَصِدَ سَمَاعُ
الْقُرْآنِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ وَإِذَا تَلَّى الْإِمَامُ آيَةَ السَّجْدَةِ سَجَدَ هَا وَهَبًا

٦ هذا في غير صلوة الجمعة والعيدين وليس فيها كراهية ولو تلاها في الجمعة والعيدين كره له ذلك لان القوم لا يسمعون القرآن كلهم يؤدي الى الاشتباه (م)
٣ من اقصر ايام السنة مع الاسفار حات في خلال النزل

٢ و بمنبر في البحر اعتدال الرياح لانه هو الوسط وهو ان لا يكون الرياح خالصة ولا ساكنة فينظر كم يسير في مثله ثلاثة ايام فيجعل اصلا (اختيار)

٧ صورته اذا قنطى المسافر بالمقيم في فرض الوقت يلزمه الاكمال اربع ايام مع بقاء الوقت في اولها او في آخرها قيل لانه التزمه على نفسه نحرمة الامام (م)

المأموم معه ٦ فان تلا المأموم لم يسجد الامام ولا المأموم وان سمعوا وهم في الصلوة آية سجدة من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجدوها في الصلوة ويسجدوها بعد الصلوة فان سجدوها في الصلوة لم ينجز بهم ولم تفسد صلواتهم ومن تلا آية سجدة في خارج الصلوة ولم يسجدوها حتى دخل في الصلوة ثم تلاها فسجد لهما اجزأته السجدة عن التلاوتين وان تلاها في غير الصلوة فسجد ثم دخل في الصلوة فتلاها يسجد لهما ولم ينجز السجدة الاولى ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزأته سجدة واحدة ومن اراد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه ولا تشهد عليه ولا سلام

باب صلوة المسافر

السفر الذي يتغير به الاحكام ان يقصد الانسان موصلا بينه وبين المقصد مسيرة ثلاثة ايام ٣ والمعتبر سير الابل ومشى الاقدام ٢ ولا يعتبر في ذلك التيسير السفينة في الماء وفرض المسافر عندنا في كل صلاة رباعية ركعتان ولا يجوز له الزيادة عليهما فان صلى اربعا وقد قعد في الثانية مقدار التشهد اجزأته الركعتان عن فرضه وكانت الاخرى ان له نافلة وان لم يقعد في الثانية مقدار التشهد في الركعتين الاوليين فسدت صلواته ومن خرج مسافرا صلى ركعتين اذا فارق بيوت المصير ولا يزال حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلد خمسة عشر يوما فصاعدا فيلزمه الامام فان نوى الإقامة اقل من ذلك لم يتم واذا دخل المسافر في بلد ولم ينو ان يقيم فيه خمسة عشر يوما وانما يقول غدا اخرج او بعد غدا اخرج حتى يبق على ذلك سنين صلى ركعتين واذا دخل العسكر ارض الحرب فتوا الإقامة خمسة عشر يوما لم يمتوا الصلوة واذا دخل المسافر في صلوة المقيم مع بقاء الوقت امتوا الصلوة ٧ وان دخل معه في فائنة لم ينجز صلواته خلفه واذا صلى المسافر بالمقيمين صلى ركعتين وسلم ثم اتى المقيمون

صلواتهم وحداناً ويستحب له اذا سلم ان يقول لهم اموا صلواتكم
فانا قوم سفر فاذا دخل المسافر مصره اتم الصلوة وان لم ينو
الاقامة فيه ومن كان له وطن فانتقل عنه واستوطن غيره
ثم سافر فدخل وطنه الاول لم يتم الصلوة واذا نوى المسافر
ان يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوماً لم يتم الصلوة الا ان يبيت
باحدهما ومن فاتته صلوة في السفر قضاه في الحضر ركعتين
ومن فاتته صلوة في الحضر في حال الاقامة قضاه في السفر
اربعا والعاصي والطبيع في السفر في الرخصة سواء

❖ باب صلوة الجمعة ❖

لانصح الجمعة الا في مصر جامع ٩ اوفى صلى المصير ولا تجوز
في القرى ولا تجوز اقامتها الا للسلطان او لمن امره السلطان *
ومن شرائطها الوقت فتصح في وقت الظهر ولا تصح بعده *
ومن شرائطها الخطبة قبل الصلوة بخطب الامام خطبتين
يفصل بينهما بقعدة ويخطب قائماً على الطهارة فان اقتصر
على ذكر الله تعالى جاز عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا بد
من ذكر طوبى يسمى خطبة وان خطب قاعدا او على غير
طهارة جاز ويكره * ومن شرائطها الجماعة واقلمهم عند أبي
حنيفة ثلثة سوى الامام وقال ابو يوسف ومحمد اثنان سوى
الامام ويجهز الامام بالقراءة في الركعتين وليس فيها قراءة
سورة بعينها ولا تجب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا مريض
ولا صبي ولا عبيد ولا عجمي فان حضر وا وصلوا مع الناس
اجزأهم عن فرض الوقت ويجوز للمسافر والعبد والمريض
ان يؤموا في الجمعة ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل
صلوة الامام ولا عذر له كره له ذلك وجازت الصلوة فان بدله
ان يحضر الجمعة فتوجه اليها بطلت صلوة الظهر عند أبي
حنيفة بالسعي وقال ابو يوسف ومحمد لا تبطل حتى يدخل مع
الامام ويكره ان يصلي المذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة

٦. جمع سافر كركب وراكب
لانه عليه السلام قال حين
صلى باهل مكة وهو مسافر
(كشف)

٩ والمصر الجامع عند أبي
حنيفة رجه الله كل بلدة
فيها سكك واسواق ولها
رسايق وقال ينصف
المظلوم من ظالمه وعالم يرجع
اليه في الحوادث هذا هو
الاصح وعن أبي يوسف انه
كل موضع له امير وقاض
ينفذ حكمه الاحكام ويقوم الحدود
وهو المختار عند الكرخي
(كشف)

لانه تقليلا بجماعة
الجمعة وفي القنينة اهل
المصر لم يصل الجمعة
لمنع بكرة لهم اداء الظهر
بجماعة قيد بالمصر
لان القرى ومن هو
في موضع لاجمة فيه
ينبغي لهم ان يؤدوا
الظهر بالجماعة كما في
سائر الصلوة (كشف)

في العصر وكذلك اهل السجدة ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه وبني عليها الجمعة فان ادركه في التشهد اوفى سجود السهو وبني عليها الجمعة عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ان ادرك معه اكثر من الركعة الثانية بني عليها الجمعة وان ادرك اقلها بني عليها الظهر واذا خرج الامام المنبر يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ الامام من خطبته ٦ واذا اذن المؤذنون يوم الجمعة الاذان الاول ترك الناس البيع والشراء وتوجهوا الى الجمعة فاذا صعد الامام المنبر جلس واذن المؤذنون بين يدي المنبر ثم يخطب الامام فاذا فرغ من خطبته اقاموا الصلوة

باب صلوة العيدين

يستحب في يوم الفطر ان يعلم الانسان قبل الخروج الى المصلى و يغتسل ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ويتوجه الى المصلى ولا يكبر في طريق المصلى عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد يكبر ولا ينقل في المصلى قبل صلوة العيد فاذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس دخل وقتها الى الزوال فاذا زالت الشمس خرج وقتها ويصلي الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة الافتتاح وثلاث بعد هاتم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها ثم كبر تكبيرة رابعة يركع بها ثم يتدبى في الركعة الثانية بالقراءة فاذا فرغ من القراءة كبر ثلاث تكبيرات ثم يكبر تكبيرة رابعة يركع بها ويرفع يديه في تكبيرات العيدين ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها صدقة الفطر واحكامها ومن فاتته صلوة العيد مع الامام لم يفضها فان غم الهلال على الناس وشهدوا عند الامام برؤية الهلال بعد الزوال صلى العيد من الغد فان حدث عذر منع الناس من الصلوة في اليوم الثاني ولا يصليها بعده ويستحب في يوم الاضحى ان يغتسل ويتطيب ويؤخر الاكل حتى يفرغ من الصلوة ويتوجه الى

٦ لقوله عليه السلام اذا خرج الامام لصلوة ولا كلام والمراد من الصلوة النافلة لان قضاء الغائبة جائزة اتفاقا وعندهما اذا خرج الامام بكرة الصلوة دون الكلام حتى يشرع في الخطبة وبعد فراغه عن الخطبة بكرة الكلام ايضا حتى يشرع في الصلوة قوله واذا خرج الامام واراد على عامة العرب من انهم يتخذون للامام مكانا خاليا تعظيما لشانه يخرج منه حين اراد الصعود هكذا شاهدوا في ديارهم (كشف)

٤ لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد والشمس على قدر رمح اورمحين واخرا الصلوة الى الغد حين شهدا برؤية هلال شوال بعد الزوال ولو كان الوقت باقيا بعده لما اخرها عن اليوم الاول (كشف)

٩ وأضافة التكبيرة في التشريق باعتبار أن أكثر التكبيرات واقع في أيام التشريق لأن بعض التكبيرات وهو الاقل واقع يوم عرفة ويوم النحر ﴿ ٢٠ ﴾ وهما الياسمن أيام التشريق قبل

التشريق اسم لصلاة العيد لأنها تؤدي عند اشراق الشمس وقيل عبارة عن أيام النحر لما فيها من تشريق لحوم الاضاحي (كشف)

٦ قوله وبطول بهما القراءة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قام في الاولى بقدر البقرة وفي الثانية بقدر آل عمران (اختيار)

٤ لقوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا وقال الله تعالى ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا (اختيار)

٣ وصفة قلب الرداء ان يجعل اعلاه اسفله واسفله اعلاه وان كان مثل الجبة جعل الجانب الايمن على اليسر واليسر على الايمن وان كان قباء يجعل البطانة خارجها والظاهرة داخلا ومعنى قلب الرداء النفاول يعني انا غير تاما كسنا عليه فقير اللهم

المصلي وهو يكبر ويصلي الاضحية ركعتين كصلوة الفطرو بخطب بعدها خطبتين يعلم الناس فيها الاضحية وتكبيرات التشريق ٩ فان حدث عذر منع الناس من الصلوة في يوم الاضحية صلىها من الغد وبعد الغد ولا يصليها بعد ذلك وتكبير التشريق اوله عقيب صلوة الفجر من يوم عرفة وآخره عقيب صلوة العصر من يوم النحر عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الى صلوة العصر من آخر أيام التشريق والتكبير عقيب الصلوات المفروضة ان يقول (الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد)

﴿ باب صلوة الكسوف ﴾

اذا انكسفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين كهيئة النافلة في كل ركعة ركوع واحد وبطول القراءة ٦ فيها وبني عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجهر ثم يدعو بعدها حتى تعجل الشمس ويصلي بالناس الامام الذي يصلي بهم الجمعة فان لم يحضر الامام صلىها الناس فرادى وليس في خسوف القمر جماعة وانما يصلي كل واحد بنفسه وليس في الكسوف خطبة

﴿ باب صلوة الاستسقاء ﴾

قال ابو حنيفة ليس في الاستسقاء صلوة مستنونة بالجماعة فان صلى الناس وحدا ما جاز وانما الاستسقاء الدعاء والاستغفار ٤ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يصلي الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ثم يخطف ويستقبل القبلة بالدعاء ويقلب الامام رداءه ٣ ولا يقلب القوم اردبتهم ولا يحضر اهل الذمة الاستسقاء

﴿ باب قيام شهر رمضان ﴾

يستحب ان يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم امامهم خمس ركعات ٢ في كل ركعة تسليتان ويجلس بين كل ركعة وبين مقدار ركعة ثم يوتر بهم امامهم

(كشف) ٢ والتراويح في اللغة اتصال الراحة الى النفس ولا يصلي ﴿ ثم سميت كل اربع ركعات بالترويجة لما في آخرها من اتصال الراحة الى النفس (كشف)

ولا يصلي الوتر بجماعة في غير شهر رمضان

﴿ باب صلوة الخوف ﴾

إذا اشتد الخوف جعل الإمام الناس طائفتين طائفة في وجه العدو وطائفة خلفه فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدتين فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة إلى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة فبصلي بهم الإمام ركعة وسجدتين وتشهد وسلم الإمام ولم يسلموا وذهبوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأولى فصلوا وحدائنا ركعة وسجدتين بغير قراءة وتشهدوا وسلموا ومضوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلوا ركعة وسجدتين بقراءة وتشهدوا وسلموا فإن كان الإمام مقيماً صلى بالطائفة الأولى ركعتين وبالثانية ركعتين ويصلي بالطائفة الأولى ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة ولا يقاتلون في حال الصلوة وإن فعلوا ذلك بطلت صلواتهم وإن اشتد الخوف صلوا ركبتان وحدائنا يؤمون باركوع والسجود إلى أي جهة شاؤا إذا لم يقدرُوا على التوجه إلى القبلة

﴿ باب الجنائز ﴾

إذا حضر الرجل بالموت وجهه إلى القبلة على شقه الأيمن ولقن الشهادتين فإذا ماتوا شدوا لحيته وغضوا عينيه ١ وإذا أرادوا غسله وضعوه على سريره وجعلوا على عورته خرقة ونزعوا عنه ثيابه ووضؤوه ولا يغمض ولا يستنشق ثم يغضي الماء عليه ويحمر سريره ورا ثم يغلي الماء بالخرق ^{جاءه} أو بالسدر فإن لم يكن فالماء القراح ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي ثم يضطجع على شقه الأيسر فيغسل حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي النكت منه ثم يضطجع على شقه الأيمن فيغسل بالماء والسدر حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي النكت منه ثم يجلسه ويسنده إليه ويسمحه بطنه مسحاً رقيقاً فإن خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ثم ينشفه بثوب ويجعله في أكفانه ويجعل الخنوط في رأسه ولحيته والكافور على مساجده ٢

١ لأن النبي عليه السلام دخل على أبي مسلمة رضي الله تعالى عنه فأنغمضه ويقول عند التغميض بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده واسعدم بلقاءك واجعل ما خرج إليه خيراً مما خرج عنه (كشف)

٢ والمراد من المساجم جبهته وأفضه ويداها وركبته وقدماه لما روي عن ابن مسعود فصل كذا ويوضع يد الموت جانبيه ولا يوضعان على صدره لأنه من عمل الكفار (كشف)

٤ وَطَرَفُهُ أَنْ يَسْتَقِطَ
اللفافة أولاً ثم يستقِط
عليها الأزار ثم يقمص
الميت ويوضع على الأزار
ثم يلف بإسار أزاره على الميت
ثم يلف بمنه ثم تلف
اللفافة (كشف)

٥ قوله في مسجد جماعة
يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا
بِمَحْذُوفٍ مَقْدَرُ هَفْةٍ
لِلْمَيِّتِ تَقْدِيرُهُ عَلَى مَيِّتٍ
مَوْضُوعٍ فِي مَسْجِدٍ
جَمَاعَةٍ فَعَلَى هَذَا لَوْ
وُضِعَ الْمَيِّتُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ
أَجَازَ وَهُوَ اخْتِبَارُ الْبَعْضِ
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِمَا
يَصَلِّي فَلَا يَجُوزُ كَيْفَ مَا كَانَ
وَهُوَ اخْتِبَارُ شَمْسِ الْأُمَّةِ
الْحُلُوفَانِ وَقِيدَ الْمَسْجِدِ
بِإِضَافَتِهِ إِلَى جَمَاعَةٍ
لِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ
فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي اعْتَدَ
لِلْمَنَازَةِ لَا يَكْرَهُ (كَشَفَ)
٣ لقوله عليه السلام
إِذَا اسْتَهْلَ السَّقَطُ
صَلَّى عَلَيْهِ وَالْإِسْتِهْلَالُ
أَنْ يَوْجَدَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ

والسنة أن يكفن الرجل في ثلثة أثواب أزار وقمص ولفافة
فإن اقتصروا على ثوبين جاز فأذا أرادوا لف اللفافة عليه
ابتدؤا بالجانب الأيسر فالقوة عليه ثم باليمين ٤ فإن خافوا أن
ينتشر الكفن عنه فقدوه وتكفن المرأة في خمسة أثواب أزار
وقمص وخمار وخرقة تربط بها ثدييها ولفافة فإن اقتصروا
على ثلثة أثواب جاز ويكون الخمار فوق القمص تحت اللفافة
ويجعل شعرها على صدرها ولا يصرح شعر الميت ولا لحيته
ولا يقص ظفره ولا يعض شعره ويحبر الأكفان قبل أن يدرج
فيها وترافأذا فرغوا منه صلوا عليه وأولى الناس بالإمامة عليه
السلطان أن حضر وإن لم يحضر فيصلي القاضى أن حضر
وإن لم يحضر فيستحب تقديم امام الحى ثم الولي فإن صلى
عليه غير الولي أو السلطان أعاد الولي فإن صلى الولي لم يجز
لأحد أن يصلى عليه بعده فإن دفن ولم يصل عليه صلى على
قبره إلى ثلثة أيام في الشتاء وسبعة أيام في الصيف ولا يصلى بعد
ذلك ويقوم المصلى بحذاء صدر الميت والصلاة على جنازة
أن يكبر تكبيرة بحمد الله تعالى فحقها ثم يكبر تكبيرة ثانية ويصلى
على النبي عليه السلام ثم يكبر تكبيرة ثالثة ويدعو فيها لنفسه
وللميت وللمسلمين ثم يكبر تكبيرة الرابعة ويسلم ولا يصلى على ميت
في مسجد جماعة ٦ فإذا حلوه على سريره أخذوا بالقوانين
الأربع وعشرون به مسرعين دون الحبيب فإذا بلغوا إلى قبره
كره للناس أن يجلسوا قبل وضع الميت من أعناق الرجال ويحفر
القبر ويلحد ويدخل الميت مما يلي القبلة فإذا وضع في الحدة
قال الذى يضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله ويوجهه إلى
القبلة ويحل العقدة ويسوى اللين عليه ويكره الإجراء الخشب
ولا بأس بالقصب ثم يهال التراب عليه ويسم القبر ولا يسطح
ومن استهل بعد الولادة يسمى وغسل وكفن وصلى عليه ٣
ومن لم يستهل أدرج في خرقه ولم يصل عليه

على الحياة من رفع صوت أو حركة عضو والمعتبر في ذلك خروج الأثر حياً ﴿ باب ﴾
حتى لو خرج أكثر الولد وهو يتحرك صلى عليه والأفلا (كَشَفَ)

باب الشهيد

الشهيد من قتله المشركون او ووجد في المعركة وبه اثر الجراحة او قتله المسلمون ظلمًا ولم يجب بقتله دية فيكفن ويصلى عليه ولا يغسل واذا استشهد الجنب غسل عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك الصبي وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يغسلان ولا يغسل عن الشهيد دمه ولا يترزع عنه ثيابه ويتزع عنه الفرو والحف والحشو والسلاح ومن ارتث غسل والارثاث ان يأكل ويشرب او يتداوى او يني حيًا حتى يمضي عليه وقت الصلوة وهو يعقل او ينقل من المعركة وهو حي وبه اثر الجراحة ومن قتل في حد او قصاص غسل وصلى عليه ومن قتل من البغاة وقطاع الطريق لم يغسل ودفن ولم يغسل عليه

باب الصلوة في الكعبة

الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها فان صلى الامام فيها بحماسة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الامام جازت صلواتهم ومن جعل منهم وجهه الى وجه الامام جاز ويكره ومن جعل منهم ظهره الى وجه الامام لم يجز صلواته فان صلى الامام في المسجد الحرام وتحلق الناس حول الكعبة وصلوا بصلوة الامام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلواته اذا لم يكن في جانب الامام ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلواته

كتاب الزكاة

الزكاة واجبة ٩ على الحر المسلم البالغ العاقل اذا ملك نصابًا ملكًا تامًا وحال عليه الحول وليس على صبي ولا مجنون ولا مكاتب زكاة ومن كان عليه دين يحيط بماله فلا زكاة عليه وان كان ماله اكثر من الدين زكى الفاضل اذا بلغ نصابًا ولبس في دور السكنى وثياب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب وهيب الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة ولا يجوز اداء الزكاة الابنية مقارنة للاداء او مقارنة للعزل مقدار الواجب

الافضل

٦ هذا اذا كان القاتل معلوما اما اذا وجد القاتل في محلة ولم يعرف قاتله نجب القسامة والدية فلا يكون شهيدًا وقال الشافعي ليس الشهيد الا من قتل في المعركة مجاهدًا في سبيل الله لان شهداء احد كذلك ولنا ان كل مسلم طاهر بالغ قتل ظلمًا ولم يرتث ولم يؤخذ عن دمه مال فهو في معنى شهداء احد (كشف) ٩ العبادات ثلثة انواع بدني محض كالصلوة ومال محض كالزكاة ومركب منهما كالخج وكان القياس ان يذكر الصوم قبل الزكاة لانه بدني ايضا الا انه اقتدى بكتاب الله تعالى اقيموا الصلوة وآتوا الزكاة والزكاة في اللغة عبارة عن الطهارة يقال فلان زكى اى طاهر الاخلاق (شرح)

ومن تصدق بجميع ماله ولا ينوى الزكوة سقط فرضها عنه

❖ باب زكوة الابل ❖

ليس في اقل من خمس زود من الابل صدقة فاذا بلغت خمسا
سائمة ٦ وحال عليها الحول ففيها شاة الى تسع فاذا كانت
عشرا ففيها شاتان الى اربع عشرة فاذا كانت خمس عشرة
ففيها ثلث شياه الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها
اربع شياه الى اربع وعشرين فاذا بلغت خمسا وعشرين
ففيها بنت مخاض الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستا وثلاثين
ففيها بنت لبون الى خمس واربعين فاذا كانت ستا واربعين
ففيها حقة الى ستين فاذا بلغت احدى وستين ففيها
جذعة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها
بنتا لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان
الى مائة وعشرين ثم تستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة
مع الحقتين وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه
وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض
الى مائة وخمسين فيكون فيها ثلاث حقات ثم تستأنف الفريضة
في الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه
وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض
وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها
اربع حقات الى مائتين ثم تستأنف الفريضة ابدا كما تستأنف
في الخمسين التي بعد المائة والخمسين والبخت ٩ والعرا ٦ سواء

❖ باب صدقة البقر ❖

ليس في اقل من ثلاثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلاثين سائمة
وحال عليها الحول ففيها تبع ٤ او تبعة وفي اربعين مسن ٣
او مسنة فاذا زادت على الاربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك
الى ستين منه ابي حنيفة رحمه الله في الواحدة ربع عشر
مسنة وفي الاثنين نصف عشر مسنة وفي الثالث ثلثة ارباع

❖ عشر ❖

السائمة التي تسام للذكر
والتسل واللم فان
اسامها للحمل والركوب
فلا زكوة فيها وان اسامها
للبع والبجارة ففيها زكوة
البجارة لا زكوة السائمة
(كشف)

٩ جمع بختى وهو الذى
تولد من العربى والعجمى
منسوب الى بخت النصر
لانه هو الذى جمع بينهما
(كشف)

٩ والعرا ٦ جمع عربى
يقال فرس عربى وخيل
عرا ٦ ويقال عربى
وقوم عرا ٦ فرقا بين
جمع الناس والبهائم
(كشف)

٤ وهو الذى استكمل
السنة سمي به لانه ينبع
اياه

٣ وهى التى اتى عليها
حولان لقوله عليه السلام
لمعاذ رضى الله تعالى عنه
خذ من كل ثلثين من البقر
تديعا او تبعة ومن كل
اربعين مسنة (خلاصه)

٩ أي من الفصلان والجلان
و العجاجيل صورة المسئلة
رجله نصاب من السائة
مضى عليها بعض السنة
فولدت ثم ماتت الامهات
فحال الحول على الاولاد
فعندهما ينقطع حكم
الحول والزكوة وعند أبي
يوسف وزفر لا ينقطع
(اختيار)

٧ قيد بالاستفادة في اثناء
الحول لان الاستفادة بعد
الحول لا يضم بالاجاع
والمكتسب في اول الحول
يضم لانه مال حال عليه
الحول وقيد بقوله من جنسه
لان الاستفادة من غير جنسه
لا يضم بالاتفاق وقيد بقوله
نصاب لانه لو كان له اقل
من النصاب لا يضم الاستفادة
من جنسه اليه
(كشف)

عشر مسنة وقال ابو يوسف ومحمد لاشئ في الزيادة حتى تبلغ
ستين فيكون فيها تدعان او تدعتان وفي سبعين مسنة وتبيع
وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثثة اتبعة وفي مائة تبعتان
ومسنة وعلى هذا يتغير الفرض في كل عشرة من تباع الى مسنة
ومن مسنة الى تباع والجواميس والبقر سواء

باب صدقة الغنم

ليس في اقل من اربعين شاة صدقة فاذا كانت اربعين شاة
سائة وحال عليها الحول ففيها شاة الى مائة وعشرين
فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها
ثلاث شياه فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة
والضأن والمعرز سواء

باب زكوة الخيل

اذا كانت الخيل سائة ذكرورا واناثا وحال عليها الحول
فصاحبها بالخيار ان شاء اعطى عن كل فرس ديناراً وان شاء
قومها فاعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وليس
في ذكرورها منفردة زكوة عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد لا زكوة في الخيل ولا شئ في البغال والحمير الا ان تكونا
للتجارة وليس في الفصلان والجلان والعجاجيل زكوة عند
أبي حنيفة ومحمد الا ان تكون معها كبار وقال ابو يوسف
يجب فيها واحدة منها ٩ ومن وجب عليه مسن فلم يوجد اخذ
المصدق اعلى منها ورد الفضل او اخذ دونها واخذ الفضل
ويجوز دفع القيمة في الزكوة وليس في العوامل والحوامل
والعلوفة زكوة ولا يأخذ المصدق خيار المال ولا رد الثلث ويأخذ
الوسط ومن كان له نصاب فاستفاد ٧ في اثناء الحول من جنسه
ضمه الى ماله وزكاه به والسائة هي التي تكفي بالرعى في اكثر
الحول فان علفها نصف الحول او اكثر فلا زكوة فيها والزكوة
عند أبي حنيفة وأبي يوسف في النصاب دون العفو وقال محمد
يجب فيها واذا هلك المال بعد وجوب الزكوة سقط

فرضها وان قسم الزكوة على الحول وهو مالك للنصاب جاز

﴿ باب زكوة الفضة ﴾

ليس فيما دون مائتي درهم صدقة واذا كانت مائتي درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما فيكون فيها درهم ثم في كل اربعين درهما درهم عند أبي حنيفة وقالوا ما زاد على المائتين فزكوته بحسابها واذا كان الغالب على الورق الفضة فهي في حكم الفضة واذا كان الغالب على الدينار الذهب فهو في حكم الذهب واذا كان الغالب عليها الفس فهي في حكم العروض يعتبر ان يبلغ قيمتها نصيبا

﴿ باب زكوة الذهب ﴾

ليس فيما دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا وحال عليها الحول ففيها نصف مثقال ثم في كل اربعة مثاقيل قيراطان وليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة عند أبي حنيفة وقالوا ما زاد على العشرين فزكوته بحسابها وفي تبر الذهب والفضة وجليهما والآنية منهما الزكوة

﴿ باب زكوة العروض ﴾

الزكوة واجبة في عروض التجارة كأئنة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصيبا من الورق او الذهب بقومها بما هو اتفق للفقراء والمساكين منها واذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول فتعصاه فيما بين ذلك لا يسقط الزكوة ويضم قيمة العروض الى الذهب والفضة وكذلك يضم الذهب الى الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب عند أبي حنيفة وقالوا لا يضم الذهب الى الفضة بالقيمة ويضم بالاجزاء ٩

﴿ باب زكوة الزروع والثمار ﴾

قال ابو حنيفة رحمه الله في قليل ما اخرجته الارض وكثيره العشر واجبة سواء سقى سحبا او سقته السماء الا الحطب والقصب

﴿ والخشيش ﴾

٩ حتى لو ملك مائة درهم وعشر دينار او مائة وخمسين درهم وخمسة دنانير او خمسين درهما يضم اجماعا

امثال درهم ٠٠١٣٠٠
احمال درهم ١٣٨٠٠٠
افراق درهم ٠٠٤٨٠٠
ازقاق درهم ٠٠٢٣٠٠
امنان درهم ٠٠٠٢٦٠
رطل درهم ٠٠٠١٣٠
صاغ درهم ٠٠١٠٤٠
قفيز درهم ٠١٢٤٠٠
وسق درهم ٠٦٢٤٠٠
مثقال درهم ٠٠٠٠١
استار درهم ٠٠٠٠٦٢
سكر درهم ٠٠١٧٤٠

٦ والمؤلفة قلوبهم قوم

فكان عليه السلام يعطيهم
سهما من الصدقات ليؤلف
قلوبهم وهم ثلاثة اصناف
صنفان منها كانوا
من الكفرة فكان عليه
السلام يعطيهم ليسلوا وسلم
قومهم باسلامهم او كان
يعطيهم لدفع شرهم وهذا
الدفع كان قائما مقام الجهاد
في ذلك الوقت وصنف
منها كانوا مسلمين وكان
عليه السلام يعطيهم
ليقررهم على الاسلام
(كشف)

والخشيش وقال ابو يوسف ومحمد لا يجب العشر الا فيما له ثمة
باقية اذا بلغت خمسة اوسق والوسق ستون صاعا بصاع النبي عليه
السلام وليس في الخضروات عندهما عشر وما سبق بغرب او دالية
اوسانية ففيه نصف العشر في القولين وقال ابو يوسف فيما
لا يوسق كالزعفران والقطن يجب فيه العشر اذا بلغت قيمته
قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يدخل تحت الوسق وقال محمد
يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة امثال من اعلى ما يقدر
به نوعه فاعتبر في القطن خمسة اجمال وفي الزعفران خمسة
امناء وفي العسل العشر اذا اخذ من ارض العشر قل او اكثر
وقال ابو يوسف لاشئ فيه حتى تبلغ عشرة ازقاق وقال محمد
خمس افرق والفرق ستة وثلاثون رطلا بالعراقي وليس
في الخارج من ارض الخارج عشر

باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز

قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فهذه
ثمانية اصناف فقط سقط منها المؤلفة قلوبهم ٦ لان الله
تعالى اعز الاسلام واغنى عنهم والفقير من له ادنى شئ
والمساكين من لاشئ له والعامل ٤ يدفع اليه الامام ان عمل
بقدر عمله والرقاب هم المكاتبون يعاونون في فك رقابهم والغارم
من زمة دين وفي سبيل الله منقطع الغزاة وابن السبيل من كان له
مال في وطنه وهو في مكان آخر لاشئ له فيه فهذه جملة الزكاة
وللمالك ان يدفع الزكاة الى كل واحد منهم وله ان يقتصر على
صنف واحد منهم ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى ذمي ولا يبنى بها
مسجد ولا يكفن بها ميت ولا يشتري بها رقية تعق ولا تدفع
الى غنى ولا يدفع المزكى زكاته الى ابيه وجده وان على ولا الى ولده
وولد ولده وان سفل ولا الى امه وجداته وان علت ولا الى
امرأته ولا تدفع المرأة الى زوجها عند ابى حنيفة رحمه الله
تعالى ولا تدفع اليه ولا يدفع الى مكانبه ولا مملوكه ولا مملوك

٤ ان حبس نفسه للعمل
للفقراء فيسحق كفايته
من ماله كالمقاضي والمفتي
والمحتسب الا انه لو استغرت
كفايته الزكاة لا يزداد على
نصفها لان التصبف
عين الانصاف ولا يحل
للعامل الهاشمي لان فيه
شبهة الصدقة والشبهة
في حقه كالحقيقة في حقه
تنزيها لقراءة النبي عليه
السلام عن شبهة الوسخ
(كشف)

غني ولا ولد غني اذ كان صغيرا ولا يدفع الى بني هاشم ٩ وهم آل عباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل حارث ابن عبد المطلب ومواليهم ٧ وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى اذا دفع الزكاة الى رجل يظنه فقيرا ثم بان انه غني او هاشمي او كافر او دفع في ظلمة الى فقير ثم بان انه ابوه او ابنه فلا إعادة عليه وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى وعليه الاطاعة ولودفع الى شخص ثم علم انه عبده او مكاتبه لم يجز في قولهم جيعا ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصيبا من اى مال كان ويجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك وأن كان صحبها مكنسبا ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد آخر وانما تفرق صدقة كل قوم فيهم الا ان يحتاج ان ينقلها الانسان الى قرابته او الى قوم هم احوج اليه من اهل بلده

باب صدقة الفطر

صدقة الفطر ٣ واجبة على الحر المسلم اذا كان مالكا لقدر النصاب فاضلا عن مسكنه وثيابه واثائه وفرسه وسلاحه وعبده للخدمة ويخرج ذلك عن نفسه وعن اولاده الصغار وعن عماليكه للخدمة ولا يؤدي عن زوجته ولا عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله ولا يخرج عن مكاتبه ولا عن عبيده للتجارة والعبد بين الشريكين لا فطرة على واحد منهما يؤدي المسلم الفطرة عن عبده الكافر والفطرة نصف صاع من بر او صاع من تمر او زبيب او شعير او صاع عنداني حنيفة ومحمد ثمانية ارطال بالعراق وقال ابو يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل ووجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر الثاني من يوم الفطر فمن مات قبل ذلك لم تجب فطرته ومن اسلم او ولد بعد طلوع الفجر لم تجب فطرته والمستحب للناس ان يخرجوا الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى فان قدموها قبل يوم الفطر جاز وان اخروها يوم الفطر لم تسقط عنه وكان عليهم اخراجها

٩ لقوله عليه السلام بابني هاشم ان الله حرم عليكم غسالة الناس واوساحهم وعوضكم منها خمس الخمس (كشف)
٧ واعلم ان عباس وحارث عمان للنبي عليه السلام وجعفر او عقيل اخوان لعلي ابن ابي طالب وكلهم ينسبون الى بني هاشم ورسولنا عليه السلام محمد بن عبد الله بن هاشم بن عبد مناف (م)
٣ هذا من قبيل اضافة الشيء الى شرطه كما يقال حج الاسلام وسببه البيت فهنا سببه الرأس والفطر شرطه والخدمة في اضافة الشيء الى شرطه ان محرضا له على الاداء في هذا الوقت (كشف)

كتاب الصوم

الصوم ضربان واجب ونفل فالواجب ضربان منه ما يتعلق
بزمان بعينه كهصوم رمضان والنذر المعين فيجوز صومه بغية
من الليل فان لم ينو حتى اصبح اجزأه النية ما بينه وبين
الزوال والضرب الثاني ما ثبت في الذمة كصوم رمضان
والنذر المطلق والكفارات فلا يجوز صومه الا بنية
من الليل وكذلك صوم الظهار والكفارة وما اشبه ذلك والنفل
كله يجوز قبل الزوال وينبغي للناس ان يلتزموا الهلال
في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان رآوه صاموا وان غم
عليهم اكلوا عدة شعبان ثلثين يوما ثم صاموا ومن رأى هلال
رمضان وحده صام وان لم يقبل الامام شهادته واذا كان في السماء
علة قبل الامام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال رجلا
كان او امرأه حرا كان او عبدا وان لم يكن في السماء علة لم يقبل
الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم ووقت الصوم
من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس والصوم
هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع نهارا مع النية فان اكل
الصائم او شرب او جامع ناسيا لم يفطر ولا قضاء عليه ولا كفارة
فان ظن ذلك يفسد صومه فاكل بعد ذلك متعمدا فعليه القضاء
ولا كفارة عليه فان نام فاحتمل او نظر الى امرأه فانزل او ادهن
او احتجم او اكتمل او قبل لم يفطر وان انزل بقله او لمس فعليه
القضاء ولا كفارة عليه ولا بأس بالقلبة اذا امن على نفسه
ويكره ان لم يأمن وان ذرعه القبل لم يفطر وان استقاء عامدا
ملاؤه فعليه القضاء ومن ابتلع الخصة او الحديد او النواة
افطر وقضى ومن جامع عامدا في احد السبيلين او اكل او شرب
ما يغذي به لو يتداوى به فعليه القضاء ٩ والكفارة مثل
كفارة الظهار ومن جامع فيما دون الفرج فانزل فعليه
القضاء ولا كفارة عليه وليس في افساد الصوم في غير رمضان
كفارة ومن احتقن او استعط او اقطر في اذنيه او داوى جابفة

٧ وروى ان رجلا جاء الى
رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم فقال ابصرت
الهلال وقال النبي عليه
السلام اتشهدان لا اله الا الله
وان مجدا رسول الله قال
نعم فقال عليه السلام لبلال
قم يا بلال فاذن في الناس
فليصوموا غدا

(ضياى معنوى)

٩ اما القضاء فلفساد صومه
ولا خلاف فيه واما الكفارة
فلما روى ان اعرابيا جاء الى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقال هلكت واهلكت
فقال عليه السلام ماذا
فعلت قال الاعرابى واقعت
في نهار رمضان متعمدا
فقال عليه السلام اعتق
رقبة فقال لا املك الا رقبتي
هذا فقال عليه السلام صم
شهرين متتابعين فقال هل
وقع ما وقع الا من الصوم
فقال عليه السلام اطعم
ستين مسكينا فعمل ان الكفارة
واجبة على هذا الوجه
فيكون مثل كفارة الظهار

(كشف)

الحرم

اصب الدماء على الاغصان فصل الاغصان

٦ يعني يجب على المريض والمسافر ان يوصيا بان يطعم وليهما لما فات من صومهما كالفطرة عن كل يوم وهو نصف صاع من تمر او شعير الان في الفدية يجوز اباحة طعام اكلتان منبختان ولايجوز ذلك في صدقة الفطر وهذا الاطعام عندنا بعد ايصاء اما يخرج من ثلث ماله حتى لو زاد على الثلث لا يلزمه ذلك وقال الشافعي لا يجب عليه الايصاء بل يؤدي من جميع التركة وله كما كان يؤدي دين العباد منها بلا ايصاء ولنا انها عبادة فلا بد فيها من الاختيار ولو اديت بلا ايصاء يكون جبرية ولو تبرع الوارث الفدية في الصوم يجزيه ان شاء الله كما في الصلوة لم يحكم بجوازه في الصلوة مثلا لانا حكمت في الصوم قطعنا ورجونا القبول من الله في الصلوة ولودفع جلة الى فقير واحد جاز بخلاف كفارة اليمين ولايجوز ان يعطى الفقير واحد اقل من متون وكفارة الوتر من ان ايضا

او آتة بدواه رطب فوصل الى جوفه اودماغه افطر وان افطر في احليه لم يفطر عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يفطر ومن ذاق شيئا بغيره لم يفطر ويكره له ذلك ويكره للرأ ان يمتنع لصبها الطعام اذا كان لها منه بد ومضغ العلك لا يفطر الصيام ويكره واذا دخل في حلقه غبار الدقيق او تراب الطريق اودخان الحريق لم يفطر ومن كان مريضه افطر وقضى في رمضان فخاف ان يصام ازداد مرضه افطر وقضى وان كان مسافرا لا يستضر بالصوم فصومه افضل وان افطر وقضى جاز وان مات المريض والمسافر وهما على حالهما لم يلزمهما القضاء (وان صح المريض او اقام المسافر ثم ماتا لم يلزمهما القضاء بقدر الصحة والاقامة وقضاء رمضان ان شاء فرقه وان شاء تابعه وان اخره حتى دخل رمضان آخر صام رمضان الثاني وقضى الاول بعده ولا فدية عليه والحامل والمرضع اذا خافا على ولديهما وانفسهما افطرا وقضتا ولا فدية عليهما والشخ الفاني الذي لا يقدر على الصيام يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارات ومن مات وعليه قضاء رمضان فامضى به اطعم عنه وليه لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر او صاعا من تمر او زبيب او شعير ومن دخل في صوم التطوع ثم افسده قضاء واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في رمضان ^{اي في بعض زيار رمضان} بعض النهار ^{او} امسكا بنية يومهما فصاما مابعده ولم يقضيا مامضى ومن اغنى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاغناء وقضى مابعده واذا افاق المجنون في بعض رمضان قضى مامضى منه وصام ما بقى واذا حاضت المرأة او نفست افطرت وقضت اذا طهرت واذا قدم المسافر او طهرت الحائض في بعض النهار امسكا عن الطعام والشراب بنية يومهما ومن تسحر وهو يظن ان الفجر لم يطالع او افطر وهو يرى ان الشمس قد غربت ثم تبين ان الفجر كان قد طلع او ان الشمس

واحد اقل من متون وكفارة الوتر من ان ايضا (كشف) لم تغرب

١ والاحضار بتطدّى الى
مفعولين كقوله تعالى
واحضرت الانفس الشح
واما جواز البيع والشرى
فى المسجد فلان المعتكف
قد يحتاج الى ذلك بان لا يجد
من يقوم بمجاخته فيد بقوله
من غير ان يحضره السلع
لانه لو اخضره السلع بكرة

(شرح)

٢ وفى احوال الحج فرائض
وواجبات وسنن ثم فرائض
الحج ثلثة اشياء الاحرام
والوقوف بعرفة وطواف
الزبارة وواجباته خمسة
فيحوز الحج مع تركها ولكن
يلزم الدم السعى بين الصفا
والمروة والوقوف بمزدلفة
ورمى الجمار والحلق
والنقصير وطواف الصدر
وما سوى ذلك سنة واداب
(مشكلات)

لم تقرب قصى ذلك اليوم ولا كفارة عليه ومن رأى هلال
الفطر وحده لم يفطر واذا كانت بالسماء علة لم يقبل الامام
فى هلال الفطر الابشهادة رجلين اورجل وامرأتين وان لم تكن
بالسماء علة لم يقبل الابشهادة جماعة يقع العلم بخبرهم

باب الاعتكاف

الاعتكاف مستحب وهو البث فى المسجد مع الصوم ونية
الاعتكاف ويحرم على المعتكف الوطى واللس والقبلة وان
انزل بقبلة او لى ففسد اعتكافه وعليه القضاء ولا يخرج
المعتكف من المسجد الا لحاجة الانسان او الجمعة ولا بأس
بان يبيع ويتاع فى المسجد من غير ان يحضره السلعة ولا يتكلم
الا بخير ويكره له الصمت فان جامع المعتكف ليلا او نهارا
بطل اعتكافه ولو خرج من المسجد ساعة بغير عذر ففسد
اعتكافه عند ابي حنيفة وقال لا يفسد حتى يكون اكثر من نصف
يوم ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام زمه اعتكافها
بلياليها وكانت متتابعة وان لم يشترط التابع فيها

كتاب الحج

الحج واجب على الاحرار المسلمين البالغين العقلاء الاصحاء
اذا قدروا على الزاد والراحلة فاضلا عن المسكن ومالا د
منه وعن نفقة عياله الى حين هوده وكان الطريق آمنا
ويعتبر فى حق المرأة ان يكون لها محرم يحج بها
او زوج ولا يجوز لها ان يحج بغيرهما اذا كان بينهما وبين
مكة مسيرة ثلثة ايام فصاعدا والمواقيت التى لا يجوز ان يتجاوزها
الانسان الا محرما خمسة لاهل المدينة ذوالخليفة ولاهل العراق
ذات عرق ولاهل الشام الخمفة ولاهل البجد قرن ولاهل اليمن
يلزم فان قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز ومن كان بعد
المواقيت فوقته الحل ومن كان بمكة فيقاته فى الحج الحرم وفى العمرة
الحل واذا اراد الاحرام اغتسل او توشأ والغسل افضل وليس

في الاحرام بمجرد النية ما لم بات بالتلبية ولا بمجرد التلبية ما لم ينو ثم اذا احرم صلى على النبي عليه السلام ودعا بما شاء عقيب احرامه واستحب بعضهم ان يقول بعد التلبية اللهم اعني على اداء الفرض الحج وتقبله مني واجعلني من الذين استجابوا لك وآمنوا بوعدك واتبعوا امرك واجعلني من وفدك الذين رضيت عنهم او وقبلت اللهم لك قد احرم شعري وبشري ولحمي ودمي ومحي وعظامي

(كشف)

٦ قوله كبر وهلل ثم نشأ حديث جابر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال يكبر ثلاثا ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ويدعوا ويقول في دعائه اعوذ برب البيت من الضيق والفقر وضيق

ثوبين جديدين او غسيلين ازارا ورداء ومس طيبا ان كان له وصلى ركعتين وقال اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ثم يلبي عقيب صلوته فان كان منفردا بالحج نوى بتليته الحج والتلبية ان يقول ابيك اللهم ابيك ابيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والتعمة لك والملك لا شريك لك ولا ينبغي ان يخل بشيء من هذه الكلمات فان زاد فيها جاز فاذا لم يجد احرم ٩ فليقل ما نهى الله عنه من الرفث والفسوق والجدال ولا يقتل صيدا ولا يشرب الخمر ولا يدب عليه ولا يلبس قميصا ولا سراويل ولا اعمامة ولا قلنسوة ولا قبة ولا خفين الا ان لا يجد فليقطعهما من اسفل الكعبين ولا يغطي رأسه ولا وجهه ولا يمس طيبا ولا يخلق رأسه ولا شعر بدنه ولا يقص من لحيته ولا من ظفره ولا يلبس ثوبا مصبوغا بوزر ولا بزغفران ولا بعصر الان يكون غسلا لا ينقص الصبغ ولا بأس بان يغسل ويدخل الحمام ويستظل بالبيت والمحمل ويشد في وسطه الهيئتين ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالخطمي ويكثر من التلبية عقيب الصلوات وكما علا شرفا او هبط واديا او لقي ركبانا وبلا سحار فاذا دخل مكة ابتداء بالسجد الاحرام فاذا عاين البيت كبر وهلل ثم ابتداء بالحجر الاسود فاستقبله ٦ وكبر وهلل ورفع يديه مع التكبير واستلمه وقبله ان استطاع من غير ان يؤذى مسلما ثم اخذ من يمينه مما يلي الباب وقد اضطلع برأيه قبل ذلك فيطوف بالبيت سبعة اشواط ويجعل طوافه من وراء الخطيم ويرمل في الاشواط الثلاثة الاولى ويمشي فيما بقي على هيئته ويستلم الحجر كلما مر به ان استطاع ويختتم بالاستلام الطواف ثم يأتي المقام فصلى عنده ركعتين او حيث ما يسر من المسجد وهذا الطواف طواف القدوم وهو سنة وليس بواجب وليس على اهل مكة طواف القدوم ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويهمل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته

الصدر وعذاب القبر وقال اللهم انت السلام ومنك السلام الى آخره (كشف) ﴿ ثم ﴾

٩ فاذا فرغ من السعي

يدخل المسجد ويصلي

ركعتين ثم يقم حراما

الى يوم التروية ولا يحل

له شيء من المحظورات

مادام بمكة يطوف بالبيت

مابدا له كل طواف سبعة

اشواط (فاضيخان)

٦ قوله كلما بداه اي

ظهر له عزم الطواف

وطواف التطوع للغيا

افضل من صلوة التطوع

لانه لا يمكنهم الطواف

الا في يوم الحج فكان

الاشتغال به اولى وفي بعض

فوائد العلماء ان الله تعالى

خلق لهذا البيت مائة

وعشرين رجة ينزلها

في كل يوم فستون منها

للطائفين واربعون

للمصلين وعشرون للناظرين

فاذا هي كلها للطائفين

هو يطوف ويصلي وينظر

(كشف)

٩ اعلم ان ارمي بسبعين

حصاة في اليوم الاول وهو

يوم النحر سبع حصيات بعد

طلوع الشمس عند جرة ٢

ثم يخط نحو المروة ويمشي على هيبته فاذا بلغ الى بطن الوادي
يسعى بين الملين الاخضرين سعيا حتى ياتي المروة فيصعد
عليها ويفعل كما فعل على الصفا وهذا شوط فيطوف سبعة
اشواط ٩ يتسدى بالصفا ويختتم بالمروة ثم يقم بمكة محرما
فيطوف بالبيت كلما بداه ٦ واذا كان قبل يوم التروية بيوم خطب
الامام خطبة يعلم الناس فيها الخروج الى منى والصلوة بعرفات
والوقوف والافاضة فاذا صلى الفجر يوم التروية بمكة خرج الى
منى فاقام بها حتى يصلي الفجر يوم عرفة ثم توجه الى عرفات فيقيم
بها فاذا زالت الشمس من يوم عرفة صلى الامام بالناس الظهر
والعصر ثم يتسدى فيخطب خطبتين قبل الصلوة يعلم الناس
فيهما الصلوة والوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار والبحر
والحلق وطواف الزيارة ويصلي بهم الظهر والعصر في وقت
الظهر باذان واقامتين ومن صلى الظهر في رحله وحده صلى
كل واحدة منهما في وقتها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال
يجمع بينهما المنفرد ثم توجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل
وعرفات كلها موقف الابطن حركته وينبغي للامام ان يقف
بعرفة على راحلته فيدعو ويعلم الناس المناسك ويستحب
ان يغتسل قبل الوقوف بعرفة ويجتهد في الدعاء فاذا غربت
الشمس افاض الامام والناس معه على هيبته حتى ياتوا المزدلفة
فينزلون بها والمستحب ان ينزلوا بقرب الجبل الذي عليه
المقدمة يقال له قزح ^{انظر} ويصلي الامام بالناس المغرب والعشاء
باذان واقامة ومن صلى المغرب في الطريق لم يجز عند ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس
الفجر بغلس ثم وقف الامام ووقف الناس معه فدما والمزدلفة
كلها موقف الابطن محسّر ثم افاض الامام والناس معه قبل
طلوع الشمس حتى ياتوا منى فيتسدى بحجرة العقبة فيرميها ٩
من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصاة الخندق ويكبر

العقبة وفي اليوم الثاني احد
وعشرون بعد زوال سبع
عند جرة الاولى تلى مسجد
الحيف وسبع عند جرة
الوسطى وسبع عند جرة
العقبة وكذلك في اليوم
الثالث والرابع بعد الزوال
(غاية البيان) ٦ اي يتدئ
بالتى تلى المسجد فيرميها
بسبع حصية ثم بالتى تليها
مثل ذلك ويقف عندها
ثم يرمي جرة العقبة كذلك
ولا يقف عندها (كشف)
٩ بعرفة لان ما هو الركن
الاعظم الحج وهو الوقوف
قد وجد لان الوقوف قد
يوجد يكون الشخص فيه
وقد وجد كونه فيه فيكون
واقفا ولا يمتنع ذلك بالانحاء
والنوم كصوم من نوى ثم
نام كل يومه يعمل صنعا
(كشف)

مع كل حصاة ولا يقف عندها ويقطع التلبية مع اول حصاة
ثم يذبح ان احب ثم يحلق او بقصر والحلق افضل وقد حل له
كل شئ الا النساء ثم يأتي مكة من يومه ذلك او من الغد او من
بعد الغد فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط فان كان
سعى بين الصفا والمروة عقب طواف القدوم لم يرمل في هذا
الطواف ولا يسعى عليه وان لم يكن قدم السعى رمل في هذا
الطواف ويسعى بعده على ما قدمناه وقد حل له النساء وهذا
الطواف هو المفروض في الحج ويكره تأخيره عن هذه الايام
فان اخره عنها لزمه دم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثم يعود
الى منى فيقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من ايام النحر
رمى الجمار الثالث يتدئ بالتى تلى المسجد فيرميها بسبع حصيات
يكبر مع كل حصاة ثم يقف عندها فيدعو ثم يرمي التى تليها مثل
ذلك ويقف عندها ثم يرمي جرة العقبة كذلك ولا يقف عندها
فاذا كان من الغد رمى الجمار الثالث بعد زوال الشمس كذلك ٦
واذا اراد ان يتعجل النحر نهر الى مكة وان اراد ان يقيم رمى الجمار
الثالث في يوم الرابع بعد زوال الشمس فان قدم الرمي في هذا اليوم
قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
ويكره ان يقدم الانسان ثقله الى مكة ويقف بها حتى يرمي
فاذا نهر الى مكة نزل بالمحصب ثم طاف بالبيت سبعة اشواط لا يرمل
فيها وهذا الطواف الصدر وهو واجب الاعلى اهل مكة ثم
يعود الى اهله فان لم يدخل المحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف
بها على ما قدمناه وقد سقط عنه طواف القدوم ولا شئ عليه
لتركه ومن ادرك الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم
عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج ومن اجتاز
بعرفة وهو قائم او مضى عليه اول يعلم انها عرفات اجزا ذلك عن
الوقوف ٩ والمرأة في جميع ذلك كالرجل غير انها لا تكشف
رأسها وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل

في الطواف

في الطواف ولا تسعى بين الميادين الأخضرين ولا تحلق ولكن تقصر

باب القرآن

القرآن افضل عندنا من التمتع والافراد وصفة القرآن ان يهل بالعمرة والحج معاً من الميقات ويقول عقب الصلاة اللهم اني اريد العمرة والحج فيسرها لي وتقبلها مني فاذا دخل مكة ابتداء بالطواف بالبيت سبعة اشواط يرمل في الثلثة الاولى منها ويمشي فيما بقي على هيئته ويستعي بعدها بين الصفا والمروة وهذه افعال العمرة ثم يطوف بعد السعي طواف القدوم ويسعى بين الصفا والمروة للحج كما ينشاء في حق المفرد فاذا رمى الجمرة يوم النحر ذبح شاة او بقرة او بدنة او سبع بدنة او سبع بقرة فهذا دم القرآن فان لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج آخرها يوم عرفة فان فاتته الصوم حتى يدخل يوم النحر لم يجزه الا الدم ثم يصوم سبعة ايام اذا رجع الى اهله فان صامها بمكة بعد فراغه من الحج جاز فان لم يدخل القارن بمكة وتوجه الى عرفات فقد صار رافضاً للعمرة بالوقوف وبطل عنه دم القرآن وعليه دم لرفض العمرة وعليه قضاؤها

باب التمتع

التمتع ٧ افضل من الافراد عندنا والتمتع على وجهين متمتع يسوق الهدى ٦ ومتمتع لا يسوق الهدى وصفة التمتع ان يتدبى من الميقات فيحرم بعمرة ويدخل مكة فيطوف لهما ويسعى ويحلق او يقصر وقد حل من عمرته ويقطع التلبية اذا ابتداء بالطواف ويقيم بمكة حلالاً فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد الحرام وفعل ما يفعله الحاج المفرد وعليه دم التمتع فان لم يجد ما يذبح صام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله وان اراد التمتع ان يسوق الهدى احرم وساق هديه فان كانت بدنة قلدها بمزادة او نعل واشعر البدنة عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو ان يشق سنامها من الجانب الايمن

٧ التمتع هو الجمع بين افعال الحج والعمرة في اشهر الحج في سنة واحدة

٦ يسكون الدال جمع هدية وهى ما يهدى الى الحرم من النعم يقال اهديت له واهدت اليه ويجوز بتشديد الياء فيكون جمع هدية لقوله تعالى حتى يبلغ اهدى محله التخفيف والتشديد كذا في الصحاح (كشف)

٧ وقال مالك يقطع التمتع التلبية كما يقع بصره على البيت لان العمرة زيارة البيت لوقوع البصر عليه ولنا ان المقصود هو الطواف فيقطعه عند افتتاحه (كشف)

ولا يبشر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فاذا دخل مكة طاف
وسعى ولم يتحلل حتى يحرم بالحج يوم التروية فان قدم
الاحرام قبله جاز وعليه دم التمتع فاذا حلق يوم الحرة فقد حل
من الاحرامين وليس لاهل مكة تمتع ولا قران وانما لهم الافراد
خاصة واذا عاد التمتع الى بلده بعد فراقه من العمرة ولم يكن
ساق الهدي بطل تمتعه ومن احرم بالعمرة قبل اشهر الحج
فطاف لها اقل من اربعة اشواط ثم دخلت اشهر الحج فتمتها
واحرم بالحج كان متمعا فان طاف لعمرة قبل اشهر الحج اربعة
اشواط فصاعدا ثم حج من طافه ذلك لم يكن متمعا ٩ واشهر
الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة فان قدم الاحرام
بالحج عليها جاز احرامه وانعقد حجه واذا حاضت المرأة
عند الاحرام اغتسلت واحرمت وصنعت كما يصنع الحاج غير
انها لا تطوف بالبيت حتى تطهر ٤ واذا حاضت بعد الوقوف
بعرفة وبعد طواف الزيارة انصرفت من مكة ولا شيء عليها
لترك طواف الصدر

باب جنائيات المحرم

اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة فان طيب عضوا كاملا فاذا
فعله دم وان طيب اقل من عضو فعليه صدقة وان لبس
ثوبا مخطئا او غطي رأسه يوما كاملا فعليه دم وان كان اقل
من ذلك فعليه صدقة وان حلق ربع رأسه فصاعدا فعليه
دم وان حلق اقل من الربع فعليه صدقة وان حلق مواضع
المحاجم فعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله عليه صدقة وان قص اظافر يديه ورجليه
فعليه دم وان قص بدا او رجلا فعليه دم وان قص اقل
من خمسة اظافر فعليه صدقة وان قص خمسة اظافر متفرقة
من يديه ورجليه فعليه صدقة عند ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله وقال محمد رحمه الله تعالى عليه دم وان تطيب

٩ لان المعبر وجود الافعال
في اشهر الحج حقيقة
او حكما بان يوجد أكثر
الافعال فيها وهو لم يأت
بأكثر الافعال في اشهر
الحج فلم يكن متمعا ان حج
من طافه (كشف)
٤ لان النبي عليه السلام
امر عائشة بالغسل حين
حاضت واما عدم جواز
طوافها بالبيت فلان
الطواف بالبيت في المسجد
ولا يجوز دخول الحائض
في المسجد (كشف)

او حلق

او حلق اولبس من عذر فهو مخير ان شاء ذبح شاة وان شاء
تصدق على ستة مساكين بثلاثة اصوع ٦ من الطعام وان شاء
صام ثلاثة ايام وان قبل اولبس بشهوة فعليه دم ٧ وان جامع
في احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه
شاة وبمضى في الحج كما بمضى من لم يفسده حجه وعليه القضاء
وليس عليه ان يفارق امرأته ٣ اذا حج بها في القضاء
عندنا ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه وعليه
بدنة ومن جامع بعد الحلق فعليه شاة ومن جامع في العبرة قبل
ان يطوف اربعة اشواط افسدها ومضى فيها وقضيتها
وعليه شاة وان وطئ بعدما طاف اربعة اشواط فعليه
شاة فلا يفسد عمرته ولا يلزمه قضاؤها ومن جامع ناسيا كن
جامع عامدا في الحكم ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه
صدقة وان كان جنبا فعليه شاة وان طاف طواف الزيارة
محدثا فعليه شاة وان كان جنبا فعليه بدنة والافضل ان يعبد
الطواف مادام بمكة ولا ذبح عليه ومن طاف طواف الصدر
محدثا فعليه صدقة وان طاف جنبا فعليه شاة ومن ترك طواف
الزيارة ثلاثة اشواط فادونها فعليه شاة وان ترك اربعة اشواط
بقي محرما ابدا حتى يطوفها ومن ترك ثلاثة اشواط من طواف
الصدر فعليه صدقة وان ترك طواف الصدر او اربعة اشواط
منه فعليه شاة ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه شاة
وحجه تام ومن افاض من عرفات قبل الامام فعليه دم ومن ترك
الوقوف بمزدلفة فعليه دم ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها
فعليه دم وان ترك رمي احدي الجمار الثلاث فعليه صدقة
وان ترك رمي جرة العقبة في يوم النحر فعليه دم ومن احر
الحلق حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة
رحمه الله تعالى وكذلك ان احر طواف الزيارة عند ابي حنيفة
رحمه الله تعالى واذا قتل المحرم صيدا او دل عليه من قتله

٦ لقوله تعالى فمن كان
منكم مريضا او به اذى
من رأسه ففدية من صيام
او صدقة او نسك وكلمة او
للخير ثم الصوم يجز به
في اي موضع شاء لانه عباد
(كشف)

٧ لانه من دواعي الجماع
فيحرم واذا حرم يجب
عليه الدم بارتكابه
ولا يفسد حجه لانه ذوى
الجماع (كشف)
٣ اى ليس عليه ان يفارق
امرأته في القضاء وقال
مالك اذا اخرجها من
بينها فعليهما بفترقان
وقال زفر رحمه الله بفترقان
اذا اخرجها وقال الشافعي
بفترقان اذا اتينها اى
المكان الذى جامعها فيه
(شرح)

فعلية الجزاء لا يستوى في ذلك العامد والناسي والبسدا
والعامد والجزاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله
أن يقوم الصيد في المكان الذي قتله فيه أو في أقرب المواضع
منه أن كان في برية يقومه ذوا عدل ثم هو مخير في القيمة
أن شاء ابتاع بها هديا فذبحه أن بلغت قيمته هديا وإن شاء
اشترى بها طعاما فتصدق به على كل مسكين نصف صاع
من بر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير وإن شاء صام عن كل
نصف صاع من بر يوما وعن كل صاع من شعير يوما فإن فضل
من الطعام أقل من نصف صاع وهو مخير أن شاء تصدق به
وإن شاء صام عنه يوما كاملا وقال محمد رحمه الله يجب في الصيد
التظير فياله تظير ففي الظبي شاة وفي الضبع شاة وفي الأرنب
عناق وفي النعامة بدنة وفي البربوع جفرة ومن جرح صيدا
أو نشف شعره أو قطع عضوا منه ضمن ما ينقص من قيمته
وإن تنف ريش طائر أو قطع قوائم صيد فخرج به من حيز
الامتاع فعليه قيمة كاملة ومن كسر بيض صيد فعليه قيمته
فإن خرج من البيضة فرخ ميت فعليه قيمته حيا ٤ وليس
في قتل الغراب والحداقة والذئب والحية والعقرب والغارة
والكلب العقور جزاء وليس في قتل البغوض والبراغيث
والقراد شيء ومن قتل قلة تصدق بما شاء ومن قتل جرادة
تصدق بما شاء ومرة خير من جرادة ٩ ومن قتل مالا يؤكل
لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء ولا يتجاوز
بقيتها شاة وإن صال السبع على محرم فقتله فلا شيء عليه
وإن اضطر المحرم إلى أكل لحم الصيد فقتله فعليه الجزاء
ولا بأس بأن يذبح المحرم الشاة والبقر والبعير والدجاج والبط
الكسكري وإن قتل جاما مَصْرُولا أو طيبا مستأنسا فعليه
الجزاء وإن ذبح المحرم صيدا فذبحته ميتة لا يحل أكلها ٢
ولا بأس بأن يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه

٧ أما وجوبه فلقوله تعالى
ومن قتله منكم متعمدا فجزاء
مثل ما قتل من النعم (الاية)
٤ لانه من الجائز انه كان
حيا مات فعليه فيضمن
احتياطا (كشف)

٩ روى عن أهل حص
أصابوا جرادا كثيرا
في أحرامهم يتصدقون
بكل جراد درهما فقال
عمر رضي الله عنه ارى
ذراهمكم كثيرة يا أهل
حص ثمرة خير من جرادة
(كشف)

٢ لأن الذكوة فعل مشروغ
وهذا فعل حرام فلا يكون
ذكوة كذبحة المجوسى
(كشف)

اذا لم يذبحه المحرم عليه ولا امره بصيده وفي صيد الحرم
اذا ذبحه الحلال فعليه الجزاء وان قطع حبش الحرم او شجره
الذي ليس بمملوك ٣ ولا هو مما ينبت الناس فعليه قيمته وكل شيء
فعله القارن مما ذكرنا ان فيه على المفرد دما فعليه دمان دم
الحجته ودم لعمرته الا ان يجاوز الميقات من غير احرام ثم يحرم
بالعمرة والحج فيلزمه دم واحد واذا اشترك محرمان في قتل
صيد الحرم فعلى كل واحد منهما الجزاء كاملا واذا اشترك
حلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد واذا باع المحرم
صيدا او ابتاعه فالبيع باطل

باب الاحصار

اذا احصر المحرم بعد و ٩ او اصابه مرض يمنعه من المضى
جاز له التحلل وقيل له ابعد شاة تذبح في الحرم وواعد
من يحملها يوما بعينه يذبحها فيه ثم تحلل وان كان قارنا بعث
بدمين ولا يجوز ذبح دم الاحصار الا في الحرم ويجوز ذبحه
قبل يوم النحر عند ابى حنيفة وقال لا يجوز الذبح للمحصر بالحج
الا في يوم النحر ويجوز للمحصر بالعمرة ان يذبح متى شاء والمحصر
بالحج اذا تحلل فعليه حجة وعمرة وعلى المحصر بالعمرة القضاء
وعلى القارن حجة وعمرتان واذا بعث المحصر هديا واعد لهم
ان يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الاحصار فان قدر على ادراك
الهدى والحج لم يجز له التحلل وزمته المضى وان قدر على ادراك
الهدى دون الحج تحلل وان قدر على ادراك الحج دون الهدى
جاز له التحلل استخسانا ومن احصر بمكة وهو ممنوع على
الوقوف والطواف كان محصرا وان قدر على ادراك احدهما
فليس بمحصر

باب القواف

ومن احرم بالحج فقاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم
النحر فقاته الحج وعليه ان يطوف ويسعى ويتحلل ويقضى
الحج من قابل ولادم عليه والعمرة لاتفوت وهى جائزة في جميع

٣ اى ليس كل واحد منهما
بمملوك اعنى من الحبش
والشجر والواو فى ولاهو
الحال اى فالحال ان المقطوع
مما لا ينبت الناس فعليه قيمته
والضجير فى قيمته راجع الى
هذا اى قيمة المقطوع
(خاتمة البيان)

٩ مشركا كان او كافرا
وكذلك اذا حرمت المرأة
مع محرما ثم مات المحرم
او احرم بغير محرم يصبر
محصرة وكذلك اذا احرم
الرجل فمسرقت نفقته
او هلكت راحلته او لا يقدر
ان يمشى مع القافلة كان
محصر (كشف)

السنة الاخسة ايام يكره فعلها فيها يوم عرفة ويوم النحر
وايام التشريق والعمرة سنة وهي الاحرام والطواف والسعي

باب الهدى

الهدى ادناه شاة وهو من ثلثة انواع من الابل والبقر والغنم
يجزى في ذلك كله الثنى ٢ فصاعدا الا من الضأن فان الجزع
منه يجزى ولا يجوز في الهدى مقطوع الاذن ولا اكثرها ٦
ولامقطوع الذنب ولامقطوع اليد ولا الرجل ولا ذاهبة العين
ولا العجفاء ولا العرجاء التي لا تمشي ٨ الى المنسك والشاة جائزة
في كل شئ الا في موضعين من طواف طواف الزيارة جنبا ومن
جامع بعد الوقوف بعرفة فانه لا يجوز فيهما الابدنة والبدنة
والبقرة يجزى كل واحد منهما عن سبعة انفس اذا كان كل
واحد من الشركاء يريد القرية فاذا اراد احدهم بنصيبه اللحم
لم يجز للباقين عن القرية ويجوز الاكل ٩ من هدى التطوع
والمنعة والقران ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا ولا يجوز ذبح
هدى التطوع والمنعة والقران الا في يوم النحر ويجوز ذبح
بقية الهدايا في اى وقت شاء ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم
ويجوز ان يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم ولا يجب
التعريف بالهدايا والافضل في البدن النحر وفي البقر والغنم
الذبح والاولى ان يتولى الانسان ذبحها بنفسه اذا كان يحسن
ذلك ويتصدق بجلالها وخطامها ولا يعطى اجرة الجزار
منها ومن ساق بدنة فاضطر الى ركوبها ركبتها وان استغنى
عن ذلك لم ركبتها وان كان لها لبن لم يحلبها ولكن ينضج
ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن ومن ساق هديا فعطب
فان كان تطوعا فليس عليه غيره وان كان من واجب فعليه
ان يقيم غيره مقامه وان اصابه عيب كبير اقام غيره مقامه وصنع
بالمعيب ماشاء واذا عطبت البدنة في الطريق فان كانت تطوعا
نحرها وصنع نعلها بدمها وضرب بها صفحاتها ولم يأكل منها

٧ الثنى من الابل الداخل
في السادسة ومن البقر
الداخل في الثالثة ومن
الغنم الداخل في الثانية
(شرح)

وفي حد الاكثر عند ابى
حنيفة ثلث روايات في
رواية الرابع وفي رواية
الثلث وفي رواية اكثر
وعندهما الاكثر هو الزائد
على النصف (كشف)
٨ قوله لا تمشي الى المنسك
لانه عليه السلام قال حين
سئل عن تضحية العرجاء
اذا بلغت المنسك جازت
(كشف)

٩ يعنى يجوز ان يأكل
الهدى من هدى التطوع
لانه دم نسك فيجوز
الاكل منها وقد صح
ان النبي عليه السلام اكل
من لحم هدية (كشف)

هو ولا غيره من الاغنياء وان كانت واجبة اقام غيرها مقامها
وصنع بها ماشاء ويقلد هدى التطوع والمنعة والقران
ولا يقلد دم الاحصار ولا دم الجنائات

كتاب البيوع

البيع ٦٦ ينقذ بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظي الماضي ٤
واذا اوجب احد المتعاقدين البيع والاخر بالخيار ان شاء
قبل في المجلس وان شاء رده وايهما قام من المجلس قبل القبول
بطل الايجاب واذا حصل الايجاب والقبول لزم البيع ولا خيار
لواحد منهما الا من عيب او عدم رؤية والاغراض المشار
اليها لا يحتاج الى معرفة مقدارها في جواز البيع والاثمان المطلقة
لا تصح الا ان تكون معروفة القدر والصفة ويجوز البيع بثمن
حال ومؤجل اذا كان الاجل معلوما ومن اطلق الثمن في البيع
كان على غالب نقد البلد فان كانت النقود مختلفة فالبيع فاسد
الا ان يبين احدهما ويجوز بيع الطعام والحبوب كلها مكايلة
ومجازفة وباناء بعينه لا يعرف مقداره او بورن حجر بعينه لا يعرف
مقداره ومن باع صبرة طعام كل فقير بدرهم جاز البيع في فقير
واحد عندنا بحنيفة رحمه الله وبطل في الباقي الا ان يسمى بجملة
قفرانها ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم فالبيع فاسد في جميعها
وكذلك من باع ثوبا مذارعة كل ذراع بدرهم ولم يسم بجملة
الذراعان ومن ابتاع صبرة طعام على انها مائة فقير بمائة درهم
فوجدها اقل من ذلك كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود
بخصته من الثمن وان شاء فسخ البيع وان وجدها اكثر من ذلك
فاز يادة للبائع ومن اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة
دراهم او ارضا على انها مائة ذراع بمائة درهم فوجدها اقل
من ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بجملة الثمن وان
شاء تركها وان وجدها اكثر من الذراع الذي سماه فهي
للمشتري ولا خيار للبائع وان قال بمتكها على انها مائة ذراع

٦ فاما البيع ثلثة بيع صحيح
وهو المعروف وبيع فاسد
لدخول الجهالة والشرط
وبيع باطل لدخول الحرام
فيه وجهالة البيع يمنع
صحة البيع فالصحيح يملك
بنفس العقد والفاقد
يملك بالقبض والباطل
لا يملك بحال لوجود دليل
الافراض (مشكلات)
٤ وكل لفظ يدل على
معناها كقولك اعطيتك
بكذا او آخذك بكذا او املك
بكذا فقال اخذت او قبلت
ورضيت او ارضيت لانه يدل
على معنى القبول والرضى
والعبرة للمعاني وكذلك
لو قال المشتري اشتريت
بكذا فقال البائع رضيت
او امضيت او اجزت لما
ذكرنا (اختيار)

بدرهم فوجهدها ناقصة فهو بالخيار ان شاء اخذها
 بحصتها من الثمن وان شاء تركها وان وجدها زيادة كان
 المشتري بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع بدرهم وان شاء
 فسخ ٢ البيع ومن باع دارا دخل بناؤها في البيع وان لم يسمه
 ومن باع ارضا دخل ما فيها من النخل ٣ والشجر في البيع
 وان لم يسمه ولا يدخل الزرع في بيع الارض الا بالتسمية ومن باع
 نخلا او شجرا فيه ثمرة فثمرته للبائع الا ان يشترطها المتابع ويقال
 للبائع اقطعها فسلم المبيع ومن باع ثمرة لم يبد صلاحها او قد
 بدا جاز البيع ووجب على المشتري قطعها في الحال فان شرط
 تركها على النخل فسد البيع ولا يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى
 منها ارضا معلومة ويجوز بيع الخطة في سنبليها والبقلاء
 في قشرها ومن باع دارا دخل في البيع مفايح اغلاقها
 واجرة الكيال وناقذ الثمن على البائع واجرة وزان الثمن
 على المشتري ومن باع سلعة ثمن قيل للمشتري ادفع الثمن
 اولافاذا دفع قيل للبائع سلم المبيع ومن باع سلعة بسبعة او ثمنا
 ثمن قيل لهما سلما معا

باب خيار الشرط

خيار الشرط جائز في البيع للبائع والمشتري ولهما الخيار ثلثة
 ايام فادونها ولا يجوز اكثر من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقال يجوز اذا سمى مدة معلومة وخيار البائع يمنع خروج
 المبيع من ملكه فان قبضه المشتري فهلك في يده ضمنه بالقيمة
 وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع الا ان المشتري
 لا يملكه عند ابي حنيفة وقال رحمه الله يملك فان هلك في يده
 هلك بالثمن وكذلك ان دخله عيب ومن شرط له الخيار فله
 ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يجبره فان اجاز به غير حاضرة صاحبه
 ٩ جاز وان فسخ لم يجز الا ان يكون الاخر حاضرا فاذا مات من له
 الخيار بطل خياره ولم ينتقل الى ورثته ومن باع عبدا على انه خيار

٢ لانه سمي لكل ذراع ثمنا
 فيقدر الثمن بقدر الذرعان
 فثبت الخيار ان شاء اخذ كل
 ذراع بدرهم وان شاء
 تركه لانه وجد ذراع لم يرد
 عليه العقد (كشف)
 ٣ وانما افرد بذكر النخل
 وان كان اسم الشجرة مجينا
 متاولا لانه عند مالك
 والسافعي رحمه الله
 ان النخل اذا اثمرت فثمرتها
 للبائع (كشف)
 ٩ في المدة يقول او بالفعل
 كنصرف البائع في الثمن
 والمشتري في المبيع بصرف
 الهلاك من الوطى وغيره
 الا الاستخدام فانه لا يدل
 على الاجارة لانه للامتحان
 ولو استخدم مرة اخرى
 في ذاك النوع يدل على
 رضاه كذا في النهاية
 (كشف)

او كانت فكل بخلاف ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء اخذه
بجميع الثمن وان شاء تركه

باب خيار الرؤية

ومن اشترى شيئا لم يره فالباع جائز وله الخيار اذا رآه ان شاء اخذه وان
شاه تركه ومن باع مالم يره فلا خيار له وان نظر الى وجه الصبرة او الى
ظاهر الثوب مطويا او الى وجه الجارية او الى وجه الدابة وكفلها
فلا خيار له وان رأى صحن الدار فلا خيار له وان لم يشاهد
بيوتها وبيع الاعمى وشراؤه جائز وله الخيار اذا اشترى وبسقط
خياره بان يحبس المبيع اذا كان يعرف بالجلس او بشمعه او بذوقه
اذا كان يعرف بالذوق ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف
له ومن باع ملك غيره بغير امره فالمالك بالخيار ان شاء اجاز
البيع وان شاء فسخ وله الاجازة اذا كان الموقوف عليه باقيا
والمتعاقدين بحالهما ومن رأى احد الثوبين فاشترى بهما ثم رأى
الاخر جاز له ان يردهما ومن مات وله خيار الرؤية بطل خياره
ومن رأى شيئا ثم اشترى به بعد مدة فان كان على الصفة التي رآه
فلا خيار له وان وجدته متغيرا فله الخيار

باب خيار العيب

اذا اطلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار ان شاء اخذه
بجميع الثمن وان شاء رده وليس له ان يمسكه ويأخذ النقصان
وكل ما اوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب والاباق
والبول في الفراش ٦ والسرقعة عيب في الصغير مالم يبلغ فاذا بلغ
فليس ذلك بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ والبحر والدفر عيب
في الجارية وليس بعيب في الغلام الا ان يكون من داع فيصير كالمرض
والزنا وولد الزنا عيب في الجارية دون الغلام واذا حدث عند المشتري
عيب ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع بنقصان العيب
ولا يرد المبيع الا ان يرضى البائع ان يأخذه بعينه وان قطع المشتري
الثوب وخاطه او صيغه او الت السويق يضمن ثم اطلع على عيب يرجع

٩ صورته رجل اشترى
عبد الصغير وهو يبول
في الفراش فمكن يوله قبل
القبض ثم قبضه المشتري
ولم يبل حتى بلغ ثم بان او باغ
عند يابعه ثم سكن يوله ثم بان
عند المشتري بعد قبضه ففي
هذه الوجوه الثلاثة لا يكون
عيبا ولا يرد لانه لم يعاوده
عند يابعه بعد البلوغ وقد
بان عند المشتري بعد البلوغ
فليس بعيب واما اذا بلغ
عند البائع ثم بال ثم قبض
المشتري وبان ايضا وهذا
عيب يرد لانه عاوده بعد
البلوغ والاباق والسرقعة
على هذا الحكم (مشكلات)

٩ أما الموت فلان الملك
ينتهي والامتناع حكيم
لا يفعل للمشتري فيرجع
بنقصانه واما الاحتياق
فالقياص فيه ان لا يرجع
لان الامتناع بفعله فصار
كالفعل وفي الاشعسان
يرجع لان العتق انهاء
الملك لان الادعي ما خلق
في الاصل محلا للملك وانما
ثبت الملك فيه موقفا الى
الاعتاق فكان انهاء فصار
كالموت (كشف)

٧ قوله مثل كيله حال من
التمر على التخل وخرصا
تميز عن المثل اى ما يكون
التمر على التخل مثلا بطريق
الخرص لكيل التمر المجذوذ
فهذا البيع من اليسوع
الفاسدة لشبهه الربوا
(صدر الشريعة)

بنقصانه وليس للبائع ان يأخذه بعينه ومن اشترى عبدا فاعتقه
او مات ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه ٩ فان قتل المشتري العبد
او كان طعاما فاكله ثم اطلع على عيبه لم يرجع عليه بشئ في قول
ابن حنيفة رحمه الله وقال يرجع بنقصان العيب ومن باع عبدا فباعه
المشتري ثم رد عليه بعيب فان قبله بقضاء القاضي فله ان يردّه على
بائعه الاول وان قبله بغير قضاء القاضي فليس له ان يردّه على بائعه
الاول ومن اشترى عبدا وشرط البائع البراءة من كل عيب
فليس له ان يردّه بعيب وان لم يسم جلة العيوب ولم يعدها

باب البيع الفاسد

اذا كان احد العوضين او كلاهما محرما فالبيع فاسد كالبيع
بالميتة او بالدم او بالخمر او بالخنزير وكذلك اذا كان المبيع غير مملوك
كالحر وبيع ام الولد والمذبر والمكاتب فاسد ولا يجوز بيع السمك
في الماء قبل ان يصطاده ولا يجوز بيع الطائر في الهوا ولا يجوز
بيع الحمل في البطن ولا الانتاج ولا الصوف على ظهر القتم
ولا بيع اللبن في الضرع ولا يجوز بيع ذراع من ثوب ولا بيع
جذع من سقف وضربة القانص ولا بيع المزانة وهو بيع التمر
على رأس التخل بتمر مجذوذ مثله كيله ٧ خرصا ولا يجوز البيع
بالقاء الحجر والملاسة ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين ومن باع عبدا
على ان يعتقه المشتري او يدره او يكتبه او باع امه على ان
يستولدها فالبيع فاسد وكذلك لو باع عبدا على ان يستخدمه
البائع شهرا او دارا على ان يسكنها البائع مدة معلومة او على
ان يقرضه المشتري درهما او على ان يهدي له ومن باع عينا
على ان يسلمها الى رأس الشهر فالبيع فاسد ومن باع جارية
او دابة الا حبلها فسد البيع من اشترى ثوبا على ان يقطعه
البائع او يخطه قيصا او قباء او نعلا على ان يحدوها او يشترکہا
فالبيع فاسد والبيع الى الثبروز والمهر جان وصوم النصاري
وفطر اليهود اذا لم يعرف المتبايعان ذلك فالبيع فاسد
ولا يجوز البيع الى الحصاد والدياس والقطاف وقدم الحاج

فان رضيا

٦ الاقالة في اللغة الرفع
وفي الشريعة رفع العقد
وقيل انه مشتق من القول
والهمزة للازالة يقال
اقال اى ازال القول
السابق العقد كاقسط اى
ازال القسط وهو الجور
واشكى اى ازال الشكابة
(كشف)

٩ وفائدة كونها بيعا
جديدا في حق غيرهما
يظهر في مواضع احدهما
ان المبيع لو كان عقارا
مما يجب فيه الشفعة فلم
الشفيع الشفعة في اصل
البيع ثم تقايلا البيع وعاد
المبيع الى ملك البائع
فطلب الشفع الشفعة كان
له ذلك والباقي مذکور
في الكفاية

فان تراضيا باسقاط الاجل قبل ان يأخذ الناس في الحصاد
والدياس وقبل قدوم الحاج جاز البيع واذا قبض المشتري المبيع
في البيع الفاسد بامر البائع وفي العقد عوضان كل واحد منهما
مال ملك المبيع فان هلك في يده لزمته قيمته ولكل واحد من
المتعاقدين فسخه فان باعه المشتري نفذ بيعه ومن جمع بين حر
وعبد او شاة ذكية وميثة يطل البيع فيهما ومن جمع بين عبد
ومدبر او بين عبده وعبد غيره صح البيع في العبد بحصته من الثمن
ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التجش وعن السوم
على سوم غيره وعن تلقى الجلب وبيع الحاضر للبادى والبيع
عند اذان الجمعة وكل ذلك يكره ولا يفسد به العقد ومن ملك
مملوكين صغيرين احدهما ذورحم محرم من الاخر لم يفرق
بينهما وكذلك ان كان احدهما كبيرا والاخر صغيرا فان فرق
بينهما كره له ذلك وجاز البيع وان كانا كبيرين فلا بأس
بالتفريق بينهما

باب الاقالة

الاقالة ٦ جائزة في البيع للبائع والمشتري بمثل الثمن الاول فان شرط
اكثر منه او اقل منه فالشرط باطل ويرد بمثل الثمن الاول وهى
فسخ في حق المتعاقدين بيع ٩ جديد في حق غيرهما في قول ابى
حنيفة رحمه الله تعالى وهلاك الثمن لا يمنع صحة الاقالة وهلاك
المبيع يمنع منها وان هلك بمض المبيع جازت الاقالة في باقية

باب المراجعة والتولية

المراجعة نقل مملكته بالعقد الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح
والتولية نقل مملكته بالعقد الاول بالثمن الاول من غير زيادة
ربح ولا تصح المراجعة والتولية حتى يكون العوض ماله مثل
و يجوز ان يضيف الى رأس المال اجرة القصار والصباغ
والطراز والقتل واجرة حمل الطعام ويقول قام على بكذا
ولا يقول اشترته بكذا فان اطلع المشتري على خيانة

في المراجعة فهو بالخيار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء رده وان اطلع على خيانتة في التولية اسقطها من الثمن وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يحط فيهما وقال محمد رحمه الله تعالى لا يحط فيهما ومن اشترى شيئا مما ينقل ويحول لم يجز بيعه حتى يقبضه ويجوز بيع العقار قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ومن اشترى مكيلة او موزوناً موازنة فأكاله واوترنه ثم باعه مكيلة او موازنة لم يجز للمشتري منه ان يبيعه ٦ ولا ان يأكله حتى يعيد الكيل والوزن والتصرف في الثمن قبل القبض جائز ويجوز للمشتري ان يزيد البائع في الثمن ويجوز للبائع ان يزيد في المبيع ويجوز ان يحط من الثمن ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك ومن باع بثمن حال ثم أجله أجل معلوما صار مؤجلاً وكل دين حال اذا أجله صاحبه صار مؤجلاً الا القرض فان تأجيله لا يصح

باب الربوا ٩

الربوا محرم في كل مكيل او موزون اذا بيع بجنسه مفاضلاً فالعلة فيه الكيل مع الجنس او الوزن مع الجنس فاذا بيع المكيل بجنسه او الموزون بجنسه مثلاً بمثل جاز البيع وان تفاضل لم يجز ولا يجوز بيع الجيد بالردى مما فيه الربوا الا مثلاً بمثل فاذا اعدم الوصفان الجنس والمعنى المضمون اليه حل التفاضل والنساء واذا وجد احرم التفاضل والنساء واذا وجد احدهما وعدم الآخر حل التفاضل وحرم النساء وكل شيء نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كيلاً فهو مكيل ابدأ وان ترك الناس فيه الكيل مثل الحنطة والشعير والتمر والملح وكل ما نص على تحريم التفاضل فيه وزناً فهو موزون ابدأ وان ترك الناس الوزن فيه مثل الذهب والفضة وما لم ينص عليه فهو محمول على ما دات الناس وعقد الصرف ما وقع على جنس الاثمان يعتبر فيه قبض عوضه في المجلس وما سواه مما فيه الربوا يعتبر فيه الثمين ولا يعتبر فيه التفاضل ولا يجوز

لأن النبي عليه السلام نهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري بخلاف ما اذا اشترى مكيلة وباعه مجازفة حيث يجوز للمشتري الثاني ان تصرف فيه قبل الكيل لنفسه لان الزيادة ولا اعتبار بكيل البائع قبل البيع وان كان بحضرة المشتري لانه ليس صاع البائع والمشتري وهو الشرط (شرح)

٩ الربوا في اللغة عبارة عن الفضل والزيادة قال الله تعالى فلا يربوا عند الله اي فلا يفضل وفي الشرع عبارة عن فضل مال لا يقابل عوض في معاوضة مال بمال (كشف)

بيع الخنطة بالدقيق ولا بالسويق وكذلك الدقيق بالسويق ويجوز بيع اللحم بالحيوان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما لله تعالى وقال محمد لا يجوز حتى يكون اللحم أكثر مما فيه الحيوان فيكون اللحم مثلاً والزيادة بالسقط ويجوز بيع الرطب بالتمر مثلاً بمثله وكذلك العنب بالزبيب ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت والسمسم بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج أكثر مما في الزيتون والسمسم فيكون الدهن مثله والزيادة بالشيرج ويجوز بيع اللحمان المختلفة بعضها ببعض متفاضلاً وكذلك البان الأبل والبقر والغنم بعضها ببعض متفاضلاً وخل الدقل بخل العنب متفاضلاً ويجوز بيع الخبر بالخنطة والدقيق متفاضلاً ولا بوايين المولى وعبدہ ولا بين السلم والحربي في دار الحرب

باب السلم

السلم جائز في المكبلات والموزونات والمعدونات التي لا تتفاوت كالجوز والبعض وفي المزروعات ولا يجوز السلم في الحيوان ولا في أطرافه ولا في الجلود عدداً ولا في الخطب حزماً ولا في الرطبة جزاً ولا يجوز السلم حتى يكون السلم فيه موجوداً من حين العقد إلى حين التحلل ولا يصح السلم الأموجلاً ولا يجوز الإباحل معلوم ولا يجوز السلم بمكيال رجل بعينه ولا بذراع رجل بعينه ولا في طعام قرية بعينها ولا في ثمرة نخلة بعينها ولا يصح السلم عند أبي حنيفة رجه الله الأيسع شرائط تذكر في العقد جنس معلوم ونوع معلوم وصفة معاومة ومقدار معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال إذا كان مما يتعلق العقد على المقدار كالمكيل والموزون والمعدود وتسمية المكان الذي يوفيه فيه إذا كان له حل ومؤنة وقال أبو يوسف ومحمد رجهما الله لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان معيناً ولا إلى مكان التسليم ويسلمه في موضع العقد ولا يصح السلم حتى يقبض رأس المال قبل أن يفارقه ولا يجوز التصرف في رأس المال ولا في السلم فيه قبل القبض ولا يجوز

قوله ويجوز بيع الخبر بالخنطة لأن الخبر صبار هدياً أو موزوناً فخرج من أن يكون مكيلاً من كل وجه والخنطة مكيلة وعن أبي حنيفة لا خير فيه والقوى على الجواز وهو قولهما وهذا إذا كانا نقدين فإن كانت الخنطة نسبة جاز أيضاً وإن كان الخبر نسبة تجوز عند أبي يوسف وعليه الفتوى (كشف)

قوله ولا يجوز السلم في الحيوانات وقال الشافعي يجوز السلم في الحيوان ولنا إن النبي عليه السلام نهى عن السلم في الحيوان فيدخل فيه جميع اجناسه حتى العصافير (كشف)

٩ صورة الشركة ان يقول
رب السلم لا آخرا عطني
نصف رأس المال ليكون
نصف السلم فيه كصورة
التولية ان يقول رب السلم
لا آخرا عطني مثل ما
اعطيت السلم اليه حتى
يكسب السلم فيه لك
(كشف)

قوله من ثمنهما لان
الاثنين قد يراد بذكرهما
الواحد مثل قوله تعالى
يخرج منهما اللؤلؤ
والرجان وانما يخرجان من
البحر الملح دون العذب
(كشف)

٣ لانه امكن افراده بالبيع
في الحلية لاشتراط القبض
فيه وبطلانه في السيف
لان القبض ليس بشرط
في حصة السيف
(كشف)

الشركة ٩ ولا التولية في السلم فيه قبل القبض ويجوز السلم
في الثياب اذا سمي طولا وعرضا ورقعة ولا يجوز السلم في الجواهر
ولا في الخرز ولا بأس بالسلم في اللبن والآجر اذا سمي ملبنا معلوما
وكل ما امكن ضبط صفته ومعرفة مقداره يجوز السلم فيه وما لا
يمكن ضبط صفته ولا يعرف مقداره لا يجوز السلم فيه ويجوز
بيع الكلب والفهد والسباع والبازي ولا يجوز بيع الخمر والخنزير
ولا يجوز بيع دود القز الا ان يكون مع القز ولا النحل الامع
الكوارات واهل الذمة في البياعات كالمسلمين الا في الخمر
والخنزير خاصة فان عقدهم على الخمر كعقد السلم على العصير
وعقدهم على الخنزير كعقد السلم على الشاة

باب الصرف

الصرف هو البيع اذا كان كل واحد من عوضيه من جنس الاثمان
فان باع فضة بفضة او ذهبا بذهب لم يجز الا مثلا بمثل وان اختلفا
في الجودة والصباغة ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق
واذا باع الذهب بالفضة جاز التفاضل ووجب التقابض وحرم
التساؤ وان افترقا في الصرف قبل قبض العوضين او احدهما
بطل العقد ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه ويجوز بيع
الذهب بالفضة مجازفة ومن باع سيفا بحلي بمائة درهم وحليته
خمسون درهما فدفعت منه خمسين درهما جاز البيع وكان المقبوض
من حصة الفضة وان لم يبين ذلك وكذلك ان قال خذ هذه الخمسين
من ثمنهما فان لم يتقابضا حتى افترقا بطل العقد في الحلية والسيف
جميعا ان كان لا يتخلص الا بضرره وان كان يتخلص بغير ضرر جاز
البيع في السيف وبطل في الحلية ٣ ومن باع اثناء فضة ثم افترقا
وقد قبض بعض ثمنه بطل العقد فيما لم يقبض وصح فيما قبض وكان
الاثناء مشتركا بينهما وان استحق بعض الاثناء كان المشتري بالخيار
ان شاء اخذ الباقي بحصته من الثمن وان شاء رده ومن باع
قطعة نقرة فاستحق بعضها اخذها بقي بحصته ولا خيار له ومن
باع درهمين ودينارا بد ينارين ودرهم جاز البيع وجعل كل

واحد من الجنسين بد لامن جنس الاخر ومن باع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار جاز البيع وكانت العشرة يمثلها والدينار بدرهم ويجوز بيع درهمين بدينارين ودرهم غلة بدرهم صحيح ودرهمين غلتين ولان كان الغالب على الدراهم الفضة فهي في حكم الفضة وان كان الغالب على الدينارين الذهب فهي في حكم الذهب فيعتبر فيهما من تحريم التفاضل ما يعتبر في الجياد وان كان الغالب عليهما الفس فليسا في حكم الدراهم والدينارين فهما في حكم العروض فاذا بيعت بجنسها متفاضلا جاز البيع ٩ وان اشترى بها سلعة ثم كسدت فتلك ^{الدراهم الكالنية الفس الناقصة} الناس المعاملة بها قبل القبض بطل البيع عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه قيمتها يوم البيع وقال محمد رحمه الله تعالى عليه قيمتها اخر ما تعامل الناس ويجوز البيع بالفلوس الناقصة وان لم يعين وان كانت كاسدة لم يجز البيع بها حتى يعينها واذا باع بالفلوس الناقصة ثم كسدت قبل القبض بطل البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن اشترى شيئا بنصف درهم من فلوس جاز البيع وعليه ما يباع بنصف درهم من فلوس ومن اعطى صيرفيا درهما فقال اعطى بنصفه فلوسا وبنصفه نصفًا ٦ الاحبة فسد البيع في الجميع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال اصح في الفلوس وبطل البيع في ما بقي ٤ واو قال اعطى نصف درهم فلوسا ونصفًا الاحبة جاز البيع ولو قال اعطى درهما صغيرا وزنه نصف درهم الاحبة والباقي فلوسا جاز البيع وكان النصف الاحبة بازاء الدرهم الصغير والباقي بازاء الفلوس

كتاب الرهن

الرهن يتعقد بالايجاب والقبول ويتم بالقبض فاذا قبض المرتهن الرهن محوزا مفرغا مبرأتم العقد فيه ومالم يقبضه قال الرهن بالخيار ان شاء سلمه اليه وان شاء رجع عن الرهن فاذا

٩ صرفا للجنس الى خلاف الجنس لانه في حكم شيئين فضة ونحاس لكن يشترط التقابض في المجلس لوجود الفضة من الجنائين قيد بقوله بجنسها لانها لو بيعت بالخاصة لا يجوز حتى يكون الخاصة اكثر من الفضة التي في المغشوشة ليكون قدرها يمثلها وازيادة بالفس (نقل من الكشف)

٦ اي قال اعطى بنصف فلوسا وبنصفه با ضرب من الفضة على وزن نصف درهم الاحبة فسد البيع للزوم الربوا (كشف)

٤ لان بيع نصف درهم بالفلوس جائز ويصح النصف بنصف الاحبة

ربوا فلا يجوز

(كشف)

سلمه اليه فقبضه دخل في ضمانه ولا يصح الرهن الا بدين مضمون وهو
مضمون بالاقل من قيمته ٩ ومن الدين فاذا هلك الرهن في يد المرتهن
وقيمة والدين سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه حكما وان كانت
قيمة الرهن اكثر من الدين فالفضل امانة في يده وان كانت قيمة
الرهن اقل من ذلك سقط من الدين بقدرها ورجع المرتهن
بالفضل ولا يجوز رهن المشاع ولا رهن ثمرة على رؤس النخل
دون النخل ولا زرع في الارض دون الارض ولا يجوز رهن النخل
والارض دونهما ولا يصح الرهن بالامانات كالودائع والمضاربات
ومال الشركة ويصح الرهن برأس مال السلم وثمان الصرف
والمسلم فيه فان هلك في مجلس العقد تم الصرف والسلم وصار
المرتهن مستوفيا لحقه حكما واذا اتفقا على وضع الرهن على
يد عدل جاز وليس للمرتهن ولا للراهن اخذه من يده فان هلك
في يده هلك من ضمان المرتهن ويجوز رهن الدراهم والدنانير
والكيل والموزون فان رهنه بجنسها هلكت بمثلها من الدين
وان اختلفا في الجودة والصباغة ومن كان له دين على غيره
فاخذ منه مثل دينه فانفق ثم علم انه كان زيوفا فلا شيء له عند
ابي حنيفة ومحمد ووجه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله
الله تعالى يرد مثل الزیوف ويرجع بالجیاد ومن رهن عبدين
بالف درهم فقبض حصصا احدهما لم يكن له ان يقبضه حتى
يؤدي باقي الدين فاذا وكل الراهن المرتهن او غيرهما
في بيع الرهن عند حلول الدين فالوكالفة جائزة فان شرطت الوكالفة
في عقد الرهن فليس للراهن عزله عنها فان عزله لم ينزل وان مات
الراهن لم ينزل ايضا والمرتهن ان يطالب الراهن بدينه ويحبسه به
وان كان الرهن في يده فليس عليه ان يمكنه من بيعه حتى
يقضى الدين من ثمنه فاذا قضاه الدين قيل له سلم الرهن اليه
واذا باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن فالبيع موقوف فان
اجازه المرتهن جاز البيع وان قضاه الراهن دينه جاز البيع

٩ يعني اذا قلت مررت باعلم
من زيد وعمرو يكون كلمة
من داخله في الفضل
عليه ويضدان الفضل
في العلم غيرهما واذا قلت
مررت بالا علم زيد وعمرو
يكون كلمة من بيانية لبيان
ان الاعلم واحد منهما اذا
عرفت هذا فلك ان يعتبر
قوله بالاقل من قيمته ومن
الدين اقوال مررت
بالاعلم من زيد وعمرو
ويجوز كل كلمة من بيانية
ابيان ان الرهن مضمون
بواحد منهما يعني بالقيمة
الاقل من الدين او با
الدين الاقل من القيمة
(كشف)

وان اعتق الراهن عبد الرهن بغير اذن المرتهن نفذ عتقه فان كان الدين حالا طولب اداء الدين وان كان مؤجلا اخذ منه قيمة العبد فجعلت رهنا مكانه حتى يحل الدين وان كان الراهن معصرا استسعى العبد في قيمته فقصى به الدين ثم يرجع العبد على المولى وكذلك ان استهلك الراهن الرهن ضمنه وان استهلكه اجنبي فالمرتهن هو الخصم في تضمينه فأخذ القيمة فيكون القيمة رهنا في يده وجناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية المرتهن عليه تسقط من الدين بقدرها وجناية الرهن على الراهن وعلى المرتهن وعلى مالهما هدر واجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن واجرة الراعي على الراهن ونفقة الرهن على الراهن ونمائه للراهن فيكون النماء رهنا مع الاصل فان هلك النماء هلك بغير شيء وان هلك الاصل وبقي النماء افنكه الراهن بحصته ويقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض وعلى قيمة النماء يوم الفكاك فاذا اصاب الاصل سقط من الدين بقدره وما اصاب النماء افنكه الراهن به ويجوز الزيادة في الرهن ولا يجوز الزيادة في الدين عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يصير الرهن رهنا بهما واذا رهن عينا واحدة عند رجلين بدن لكل واحد منهما جاز وجميعها رهن عند كل واحد منهما والمضنون على كل واحد منهما حصة دينه منها فان قضى احدهما دينه كانت رهنا كلها في يد الآخر حتى يستوفي دينه ومن باع عبدا على ان يرهنه المشتري بالثمن شيئا بعينه فامتنع المشتري من تسليم الرهن لم يجبر عليه وكان البائع بالخيار ان شاء رضى بترك الرهن وان شاء فسخ البيع الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن فيكون رهنا والمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده وخادمه الذي في عياله وان حفظه بغير من هو في عياله او اودعه ضمن واذا ائتمدى المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته واذا اعار المرتهن الرهن للراهن فقبضة خرج من ضمان المرتهن فان هلك في يد الراهن هلك

٩ والواجب على المستهلك قيمته يوم هلك وان كانت قيمته يوم الرهن الفا ويوم استهلكه خمسمائة غرم المستهلك خمسمائة وكانت رهنا وسقط خمسمائة من الدين فصار الحكم في الخمسمائة الزائدة كأنها هلكت باقية (كافي)
٦ كالقراءة والبيع والبس والركوب والسكنى والاستخدام بلاذن والسفر ضمن كله بكل قيمته كالغصب اى مثل ضمان الغصب للرهن فلا يضمن ما زاد عليه قيمته يوم القبض في القيمي والمثل في المثل اذا انقطع قيمته يوم الخصومة وفيه اشارة الى انه يحرم الانتفاع من الرهن بلاذن له واما بالاذن فيكون كما في المضمرات (قسهناني)

بغير شيء وللمرتهن ان يسترجعه الى يده فاذا اخذه عاد الضمان
عليه واذا مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين فان لم يكن له
وصى نصب القاضى له وصيا وامره ببيعه

كتاب الحجر ٦

الاسباب الموجبة للحجر ثلاثة الصغر والرق والجنون ولا يجوز
تصرف الصغير الا باذن وليه ولا تصرف العبد الا باذن سيده
ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال ومن باع من هؤلاء شيئا
او اشتراه وهو يعقل البيع ٩ ويقصده فالولى بالخيار ان شاء اجازه
اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخه فهذه المعاني الثلاثة توجب
الحجر فى الاقوال دون الافعال واما الصبي والمجنون لا تصح
عقودهما ولا اقرارهما ولا يقع طلاقهما ولا اعتاقهما فان اتلفا
شيئا لزمهما ضمانه واما العبد فاقواله نافذة فى حق نفسه غير نافذة
فى حق مولاه فان اقر بما لزمه بعد الحرية ولم يلزمه فى الحال
وان اقر بحد او قصاص لزمه فى الحال وينفذ طلاقه وقال
ابو حنيفة رحمه الله لا يحجر على السفهه اذا كان غافلا بالغافلا حرا
وتصرفه فى ماله حائزا وان كان مبدرا مفسدا يتلف ماله فيما لا غرض له
فيه ولا مصلحة مثل ان يتلفه فى البحر او يحرقه فى النار الا انه قال
اذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين
سنة وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ تصرفه فاذا بلغ خمسا
وعشرين سنة سلم اليه ماله وان لم يونس منه الرشيد وقال
ابو يوسف ومحمد رحمه الله يحجر على السفهه ويمنع من التصرف
فى ماله فان باع لم ينفذ بيعه فى ماله وان كان فيه مصلحة
اجازه الحاكم وان اعتق عبدا نفذ حقه وكان على العبد
ان يسعى فى قيمته وان تزوج امرأه جاز نكاحه فان سمي لها مهر
جاز منه مقدار مهر مثلها وبطل الفضل وقالا رحمه الله
فبين بلغ غير رشيد لا يدفع اليه ماله ابدا حتى يونس منه الرشيد
ولا يجوز تصرفه فيه وتخرج الزكاة من مال السفهه وينفق

الحجر فى اللغة المنع ومنه
سمى الخطيم حجرا لانه منع
من الكعبة وسمى العقل
حجرا لانه يمنع من القساج
قال الله تعالى هل فى ذلك
قسم لذى حجر اى لذى
عقل وفى الشرع منع عن
التصرف قولا بصغر ورق
وجنون (كفاية)

٩ ويعلم ان المبيع سالب
للمبيع وجالب للثمن والشراء
بالعكس اى من الصغير
والعبد والمجنون الذى
يجز مرة وينفق اخرى
ويجوز ان يريد به الصغر
والعبد فقط فيكون من قبيل
ذكر الجمع وارادة التثنية كما
فى قوله تعالى فقد صغت
قلوبكما اى قلما كما
(كشف)

٢ لان احياء ولده وزوجته
من حوايجهم والاتفاق
على ذوى ارحامه واجب
عليه حقا لقراءة والسقم
لا يطل حقوق الناس
(كشف)

٤ مضاه سبب الدين لان كلمة
في يستعمل في السببية كما يقال
يجب القطع في السرقة اى
سبب السرقة ثم قوله
لا اجر في الدين ليس بجزاء
لقوله اذا وجبت الديون
بل جزاؤه ما يذكر بعده
من قوله لم اجر عليه
(كشف)

على اولاده وزوجته ومن يجب نفقته عليه من ذوى الارحام
٢ فان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولا يسلم القاضي النفقة
اليه ولكن يسلمها الى ثقة من الحاج بنفقها عليه في طريق
الحج فان مرض فاوصى بوصايا في القرب وابواب الخير جاز
ذلك من ثلث ماله وبلوغ الغلام بالاحتلام والانزال والاجمال
اذا وطئ فان لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثمانى عشرة سنة عند
ابى حنيفة رحمه الله وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والحبل
فان لم يوجد ذلك فحتى يتم لها سبع عشرة سنة عند ابى حنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد رحمه الله اذا تم للغلام والجارية خمسة عشر
سنة فقد بلغا واذا راحق الغلام والجارية فاشكل امرهما
في البلوغ فتسالا قد بلغنا فالقول قولهما واحكامهما احكام
البالغين وقال ابو حنيفة رحمه الله لا اجر في الدين على المفلس
اذا وجبت الديون على رجل مفلس وطلب غرماؤه حبسه والحجر
عليه لم اجر عليه وان كان له مال لم يتصرف فيه الحاكم ولكن
يحبسه ابد حتى يبيعه في دينه وان كان له دراهم ودينه دراهم قضاها
القاضي بغير امره وان كان دينه دراهم وله دنائير باعها القاضي
في دينه وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله اذا طلب غرماء المفلس
الحجر عليه حجر القاضي عليه ومنعه من البيع والتصرف والاقرار
حتى لا يضر بالغرماء وبيع ماله ان امتنع المفلس من بيعه وقسمه
بين غرماؤه بالخصص فان اقر في حال الحجر باقرار مال لزمه ذلك
بعد قضاء الديون ويتفق على المفلس من ماله وعلى زوجته واولاده
الصغار وذوى الارحام ٦ وان لم يعرف للمفلس مال وطلب غرماؤه
حبسه وهو يقول لامال لي حبسه الحاكم في كل دين لزمه بدلا
عن مال حصل في يده كتمن المبيع وبدل القرض وفي كل دين التزمه
بعقد كالمهر والكفالة ولم يحبسه فيما سوى ذلك كعوض
المغصوب وارش الجنائيات الا ان تقوم البينة بان له مالا واذا حبسه
الحاكم شهرين او ثلثة اشهر سأل عن حاله فان لم ينكشف له مال

٦ والمراد من ذوى ارحامهم
رحم الولادة وفيه النفقة
بالاجماع سواء كان مخالفا
لدينه او موافقا ورحم محرم
للتكاح كالاخوة والصومعة
والخوالة وفيه النفقة عندنا
خلافا للشافعي رحمه الله
(كشف)

خلى سبيله وكذلك اذا اقام البينة ٤ على انه لا مال له ولا يحول
بينه وبين غرمائه بعد خروجه من الحبس ولكن يلزمونه ولا يمنعونه
من التصرف والسفر وياخذون فضل كسبه فيقسم بينهم
بالحصص وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا اقلسه الحاكم
خل بينه وبين غرمائه الا ان يقيموا البينة انه قد حصل له مال ولا يحجر
على الفاسق اذا كان مصلحا لما له والفاسق الاصلى والطارى سواء
ومن اقلس وعنده متاع لرجل بعينه ابتاعه منه فصاحب المتاع
اسوة للغرماء فيه

كتاب الاقرار

اذا اقر الحر البالغ العاقل بحق لزمه اقراره مجهولا كان ما اقر به
او معلوما ويقال له بين المجهول فان لم يبين اجبره الحاكم على
البيان فان قال فلان على شيء لزمه ان يبين ماله قيمة والقول فيه
قوله مع يمينه وان ادعى المقره اكثر منه واذا قال له على مال
فلارجع في بيانه اليه وقبل قوله في القليل والكثير فان له على مال
عظيم لم يصدق في اقل من مائتي درهم وان قال له على دراهم
كثيره لم يصدق في اقل من عشرة دراهم فان قال له على دراهم فهي
ثلثة الا ان يبين اكثر منها وان قال له على كذا كذا درهما لم يصدق
في اقل من احد عشر درهما وان قال كذا وكذا درهما لم يصدق
في اقل من احد وعشرين درهما وان قال له على اوقبي فقد
اقر بدين وان قال له عندي او معي فهو اقرار بامانة يده وان
قال له رجل لي عليك الف درهم فقال اتزنها او اتقدها او
اجلني بها او قد قضيتكها فهو اقرار ٦ ومن اقر بدين مؤجل
ففسدقه المقره في الدين وكتبه في التأجيل لزمه الدين حالا
ويستخلف المقره في الاجل ومن اقر بدين واستثنى شيئا متصلا
باقراره صح الاستثناء ولزمه الباقي سواء استثنى الاقل او الاكثر
فان استثنى الجميع لزمه الاقرار و بطل الاستثناء وان قال له
على مائة درهم الا دينارا او الا فقير حنطة لزمه مائة درهم

٤ الاصل فيه ان البينة
على التفي لا يقبل لان
البينات شرعة للاثبات
الا اذا وجد ما يؤكد
موجب البينة وقد وجد
ههنا وهو الحبس
السابق اذ الظاهر انه لو
كان له مال لاظهر
ولا يتحمل مذلة الحبس
ولامشقة هذا اذا قام البينة
بعد الحبس ولو اقام
قبل الحبس فيه روايتان
(كشف)

٦ بدين لان الضمير في الاول
والثاني كناية عن الالف
المذكورة في الدعوى
فكلامه قال اتدين الالف
التي لك حتى لو لم يذكر
حرف الكناية لا يكون
اقرارا لعدم انصرافه
الى الالف المذكورة
(شرح)

الاقية الدينار والقفير وان قال له على مائة درهم فالمائة كلها
دراهم وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد والمرجع
في تفسير المائة اليه ومن اقر بمحق فقال ان شاء الله تعالى مثلاً
باقراره لم يلزمه الاقرار ومن اقر بشرط الحياول نفسه لزمه الاقرار
وبطل الخيار ومن اقر بدار واستثنى بناءها لنفسه فمقره الدار
والبناء جميعا وان قال بناء هذه الدار والعرصة لفلان فهو كما
قال ومن اقر بتمر في قوصرة لزمه التمر والقوصرة ومن اقر بدابة
في اصطبل لزمه الدابة خاصة وان قال غصبت ثوبا في متدبل
لزمه جميعا وان قال له على ثوب في ثوب لزمه جميعا وان
قال له على ثوب في عشرة اثواب لم يلزمه عند ابي يوسف
رحمه الله تعالى الاثوب واحد وقال محمد رحمه الله تعالى
يلزمه احد عشر ثوبا ومن اقر بنصب ثوب وجاء بثوب
معيب فالقول قوله فيه مع يمينه وكذلك لو اقر بدراهم
وقال هي زيوف وان قال له على خمسة في خمسة يريده
الضرب والحساب لزمه خمسة واحدة وان قال اردت خمسة مع
خمس لزمه عشرة واذا قال له على من درهم الى عشرة لزمه
تسعة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الاستداء وما بعده
و يسقط القايبة وقالارحهما الله تعالى يلزمه العشرة
كلهما واذا قال له على الف درهم من مئتين عبتا اشتريته
منه ولاقبضه فان ذكر عبتا بعينه قيل للمقر له ان شئت
فسلم العبد وخذ الالف والا فلا شيء لك عليه وان قال له على
الف من مئتين عبت ولم يعينه لزمه الالف في قول ابي حنيفة
رحمه الله تعالى ولو قال له على الف درهم من مئتين خراوخرت
لزمه الالف ولم يقبل تفسيره وان قال له على الف من مئتين متاع
وهي زيوف فقال المقر له جياذ لزمه الجياذ في قول ابي حنيفة
رحمه الله تعالى ومن اقر لغيره بخاتم فله الحلقة والفص وان اقر له
بسيف فله التصل والجفن والجايل وان اقر له بحجلة فله العبدان

٩ ولا يصدق في قوله
ما قبضت وصل ام فصل
لا له رجوع وانه اقر
بوجوب المال رجوعا الى
كله على وانكاهه القبض
في غير المعين ينافي الوجوب
لان مئتين عبت غير معين
لا يكون واجبا على
المشتري الا بعد القبض
لان ما لا يكون معينا فهو
في حكم المستهلك لانه
طريق للوصول اليه
فانه ما من عبت يحضره الا
والمشتري ان يقول المبيع
غير هذا وتسلم المئتين
لا يجب الا باحضار المبيع
فلم انه في حكم المستهلك
فكانه اقر بالقبض ثم
رجع عنه والرجوع عن
الاقرار باطل مفضولا كان
او موصولا كذا في الكافي
(كشف)

والكسوة وان قال لجل فلانة على الف درهم فان قال اوصى به
 فلان او مات ابوه فورثه فالأقرار صحيح وان ابهم الأقرار لم يصح
 عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يصح
 ولو اقر بجمل جارية او حمل شاة لرجل صح الأقرار وزمته واذا اقر
 الرجل في مرض موته بدبون وعليه ديون في صحته ودبون لزمته
 في مرضه باسباب معلومة فدين الصحة والدين المعروف بالاسباب
 مقدم فاذا قضيت وفضل شيء منها كان فيما اقر به في حال المرض
 وان لم يكن عليه ديون في صحته جاز اقراره وكان المقر له اولى من
 الورثة واقرار المريض لوارثه باطل الا ان يصدق فيه بقية الورثة
 ومن اقر لاجنبي في مرضه ثم قال هو ابني ثبت نسبته وبطل
 اقراره له ولو اقر لاجنبيه ثم تزوجها لم يبطل اقراره لها
 ومن طلق امرأته في مرض موته ثلثا ثم اقر لها بدين ومات
 فلها الاقل من الدين ومن ميراثها منه ١ ومن اقر بفلان يولد
 مثله بثله وليس له نسب معروف انه ابنه وصدقه القلام ثبت
 نسبه منه وان كان ^{او من القدر} مريضاً وبشارك الورثة في الميراث ويجوز
 اقرار الرجل بالوالدين والزوجة والولد والمولى ويقبل اقرار
 المرأة بالوالدين والزوج والمولى ولا يقبل اقرارها بالولد الا ان
 يصدقها الزوج في ذلك او تشهد لولادتها قابلة ومن اقر بنسب
 من غير الوالدين والولد مثل الاخ والعم لم يقبل اقراره بالنسب
 فان كان له وارث معروف قريب او بعيد فهو اولى بالميراث
 من المقر له فان لم يكن له وارث استحق المقر له ميراثه ومن مات
 ابوه فاقر باخ لم يثبت نسب اخيه منه و يشاركه في الميراث

كتاب الاجارة

الاجارة عقد على المنافع بعوض ولا تصح حتى تكون المنافع معلومة
 والاجرة معاومة وما جاز ان يكون ثمناً في البيع جاز ان يكون اجرة
 في الاجارة والمنافع تارة تصير معاومة بالمدة كاستيجار الدور للسكنى

والارضين

١ أما اذا كان الدين من
 الميراث فلان الحكم بصحة
 الأقرار بالدين اخراج بها
 من كونها وارثة فلم يستحق
 غير الدين لانها بالتصديق
 رخصت باسقاط حقها
 من الميراث وذلك يصح منها
 كما اذا سألت الطلاق وان
 كان الدين اكثر من الميراث
 فقد استحققت الميراث
 فالزيادة عليه استحقاق
 الأقرار فلم تثبت وكانت
 متهمة في تصديقها اياه
 فلم تثبت (يتابع)
 ٢ اي يشارك المقر في الارث
 المقر له سواء كان معه وارث
 او لا لانه يؤخذ باقراره
 فياً أخذ المقر له نصف
 ما قبض المقر من التركة
 (فهستانى)

كالوضوء وغسل الثوب
وكسر الحطب ووضع
المناع وربط الدواب هذا
في عرفهم وأما في عرفنا
فله ذلك إذا كان فيها
معدله وفيه إشارة إلى أنه
لوقال عند العقد استأجر
هذه الدار للسكنى ليس له
أن يعمل فيها غير السكنى
كما في الكرماني
(قهستاني)

٤ لأنه ليس له نهاية مدة
معلومة فلو لم يقلعها
لتضررت رب الأرض
بخلاف ما إذا انتهت مدة
الاجارة وفي الأرض زرع
ثم يدرك حتى يترك باجر
المثل في يده إلى أن يستحصد
لأن بلوغ الزرع غاية
معلومة (كافي)

والأرضين للزراعة فبصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت
وتارة يصبر معلومة بالتمل والتسمية كمن استأجر رجلا على صنع
ثوب أو خياطة ثوب أو استأجر دابة ليحمل عليها مقدارا معلومة
أو ركبها مسافة معلومة سماها وتارة تصبح معلومة بالتعيين والإشارة
كمن استأجر رجلا لينقل له هذا الطعام إلى موضع معلوم ويجوز
استيجار الدور والحوانيت للسكنى وإن لم يبين ما يعمل فيها وله
أن يعمل كل شيء ٩٠ إلا الحداد والقصار والطحان ويجوز استيجار
الأرض للزراعة ولا يصح العقد حتى يسمى ما يزرع فيها ويقول
على أن يزرع فيها ماشاء ويجوز استيجار الساحة لبني أو يفرس
فيها نخلا أو شجرا فإذا انقضت مدة الاجارة لزمه أن يقلع البناء
والفرس ٤ ويسلمها فارغة إلا أن يختار صاحب الأرض أن يفرم له
قيمة ذلك مقلوبا فيملكه أو يرضى بتركه على حاله فيكون البناء
لهذا والأرض لهذا ويجوز استيجار الدواب للركوب والجل
فإن أطلق الركوب جاز أن يركبها من شاء وكذلك إن استأجر
ثوبا باللبس وأطلق فإن قال له على أن يركبها فلان أو يلبس
الثوب فلان فاركبها غيره أو البسه غيره كان ضامنا أن تعطيت
الدابة أو تلف الثوب وكذلك كل ما يختلف باختلاف المستعمل
فأما العقار وما لا يختلف باختلاف المستعمل فلا ضمان عليه فإن
شرط سكنى واحد بعينه فلا أن يسكن غير وان مسمى ثوبا وقدرا
يحملة على الدابة مثل أن يقول خمسة أقدرة خنطة فله أن يحمل
ما هو مثل الخنطة في الضرر أو أقل كالشعير والشمسم وليس له
أن يحمل ما هو أضر من الخنطة كالخ والحديد فإن استأجرها
ليحمل عليها قطناسماء فليس له أن يحمل مثل وزنه حديدا وإن
استأجرها ليحمل عليها مقدارا من الخنطة فحمل منه أكثر منه
فقطبت ضمن ما زاد من الثقل وإن استأجرها ليركبها فاردف معه
رجلا فقطبت ضمن نصف قيمتها ولا يعتبر بالثقل وإن كبح الدابة
بلجامها أو ضررها فقطبت ضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

٧ الاجارة تفسد بالشرط
كما يفسد البيع وله اجر
مثله ولا يجاوز المسمى كمن
استأجر ارضا ولم يذكر
انه يزرع واستأجر دابة
الى موضع معلوم ولم يسم
ما يعمل او استأجر دارا
على ان يسلمها الى رأس
الشهر تفسد الاجارة
وعليه اجرة مثله (شرح)

٩ اي ويضم بعضه الى
بعض فان تلف قبل
التسريح تلف من مال
المستأجر عنده ومن مال
المستأجر عندهما فاذا
ضرب في ملك الآخر لم
يجب الا اذا عد عليه
بعد الإقامة عنده وبعد
التسريح عندهما كما في
النظم وفيه اشعار اذا
ضرب المثلن واصابه المطر
فافسده قبل ان يقيم فلا
اجره وان عمل في داره
(قهستاني)

وقالا لا يضمن والاجراء على ضررين اجير مشترك واجير خاص
فالمشترك من لا يستحق الاجرة حتى يعمل كالضباغ والقصار والمتاع
امانة في يده ان هلك لم يضمن شيئا عند ابي حنيفة وقالوا رجعهما
الله تعالى يضمنه وماتلف بعمله كتهريق الثوب من دقه وزلق
الجمال ونقطاع الحبل الذي يشد به السكاري الجمال وغرق
السفينة من مدها مضمون الا انه لا يضمن به بنى ادم ممن غرق
في السفينة او سقط من الدابة لم يضمنه واذا فسد الفصاد او
برغ البراغ ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليهما فيما
عطبت من ذلك (والاجير الخاص هو الذي يستحق الاجرة بتسليم
نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استأجر رجلا شهرا للخدمة
او رعى الغنم ولا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده
ولا فيما تلف في عمله الا ان يتعدى فيضمن والاجارة تفسدها
الشروط كما تفسد البيع ومن استأجر عبدا للخدمة فليس له ان
يسافر به الا ان يشترط ذلك ومن استأجر رجلا ليعمل عليه
محملا وراكبين الى مكة جاز له المحل المعتاد وان شاهد الجمال
المحل فهو اجد فان استأجر بعيرا ليحمل عليه مقدارا من ا زاد
فاكل منه في الطريق جاز له ان يرد هوض ما اكل والاجرة
لا تجب بالعقد وتستحق باحد ثلثة معان اما بشرط التعجيل
او بالتعجيل من غير شرط او باستيفاء المعتود عليه ومن استأجر
دارا فلم يجز ان يطالبه باجرة كل يوم الا ان يبين وقت الاستحقاق
بالعقد ومن استأجر بعيرا الى مكة فليجمله ان يطالبه باجرة كل
مرحلة وليس للقصار والخياط ان يطالب بالاجرة حتى يفرغ
من العمل الا ان بشرط التعجيل ومن استأجر خبازا ليخبز له في
بيتة فقير دقيق بدرهم لم يستحق الاجرة حتى يخرج الخبز
من التور ومن استأجر طبائحا ليطبخ له طعاما للوليمة فالعرف
عليه ومن استأجر رجلا ليضرب له لبنا استحق الاجرة اذا اقامه
عند ابي حنيفة وقالوا رجعهما الله تعالى لا يستحقها حتى يشرح ٩

٩ ولا يصح الشرط
 الثاني خلافا لهما فيجب
 مسمى من نصف درهم
 عندهما ولو خاطه في
 اليوم الثالث فاجر المثل
 عندهما (قهستاني)
 ٦ وكذا الامامة والفقعة
 والاصل أن كل طاعة
 يختص بها المسلم لا يجوز
 الاستيجار عليه وبعض
 مشايخنا استحسنوا الا
 جارة على تعليم القرآن
 اليوم لانه ظهر التواني
 في الامور الدينية في
 الامتاع بضيع حفظ
 القرآن وعليه القنوى
 (كشف)

٢ اي ويجوز استيجار
 النظر مدة معلومة بضعافها
 وكسوتها وان لم يوصف
 كل منهما وح وجب
 الوسط منهما او قال لا يصح
 اذا لم يوصف والاو
 استحسن (قهستاني)

واذا قال للخياط ان خطت هذا الثوب فارسيبا فبدرهم وان
 خطته روميا فبدرهمين جازواى العليلين عمل يستحق الاجرة وان
 قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فبنصف درهم فان
 خاطه اليوم فله درهم وان خاطه غدا فله اجرة مثله ٩ عند ابى حنيفة
 رحمه الله ولا يتجاوز به نصف درهم وقالار حهما الله الشرطان
 جائزان وايهما عمل استحق الاجرة وان قال ان سكنت في هذا
 الدكان عطارا فبدرهم في الشهر وان سكنته حدادا فبدرهمين
 جازواى الامرين فعل استحق المسمى فيه عند ابى حنيفة رحمه الله
 وقالار حهما الله الاجارة فاسدة ومن استأجر دارا كل شهر بدرهم
 فالعقد صحيح في شهر واحد وفاسد في بقية الشهور الا ان يسمى
 بجله الشهور معلومة فان سكن سبعة من الشهر الثاني صح العقد
 فيه ولزمه ولم يكن للوجر ان يخرج منه على ان ينقضى الشهر المستأجر
 وكذلك حكم كل شهر يسكن في اوله ساعة واذا استأجر دارا
 شهر بدرهم فسكن شهرين فعليه اجرة الشهر الاول ولا شيء عليه
 من الشهر الثاني واذا استأجر دارا سنة بعشرة دراهم جاز وان
 لم يسكن قسط كل شهر من الاجرة ويجوز اجرة الحمام والحمام
 ولا يجوز اخذ اجرة عسب النيس ولا يجوز الاستيجار اخذ حسب
 النيس ولا يجوز الاستيجار على الاذان وتعليم القرآن ٦ والحج
 والغناء والنوح ولا يجوز اجارة المشاع عند ابى حنيفة
 رحمه الله الا من الشريك وقالار حهما الله اجارة المشاع
 جائزة ويجوز استيجار الظئير ٦ باجرة معلومة ويجوز بضعافها
 وكسوتها وليس للمستأجر ان يمنع زوجها من وطئها فان حبلى كان لهما
 ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على الصبي من ابنها وعليها ان تعطي
 طعام الصبي وان ارضعت في المدة بابلن شاة فلا اجرة لهما وكل صانع
 لعمله ارفى العين كالنصار والصباغ فله ان يحبس العين بعد الفراغ
 من عمله حتى يستوفي الاجرة ومن ليس لعمله ارفى العين فليس له
 ان يحبس العين بالاجرة كالجلان والملاح واذا اشترط على الصانع

٩ اي اجر شخص مماثل
له في ذلك والاعتبار فيه
زمان الاستيجار كافي وقف
الظهيرية ولم يكن الاستيجار
من جنس الدراهم والدنانير
لا من جنس النسيء ان كان
غيره ولو اختلف اجر المثل
بين الناس فالوسط والاجر
يطيب وان كان السبب
حراما كافي البتة وفيه اشارة
الى انه وجب اجر المثل بالغا
ما بلغ سواء كان الفساد
لعدم التسمية او لجهالة
السمي او غيره ثم استثنى
ما اذا سمي فقال لا يزاد
على السمي فان كان مساويا
لاجر المثل او زاد عليه فاجر
المثل وان كان اقل منه
فالسعي كما في الكرمانى
(قهرستانى)

ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره وان اطلق له العمل فله
ان يستأجر من يعمل له واذا اختلف الخياط والصباغ وصاحب
الثوب فقال صاحب الثوب للخياط امرتك ان تعمله قباء وقال
الخياط قميصا او قال صاحب الثوب للصباغ امرتك ان تصبغه
احمر فصبغه اصفر فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه فان حلف
فالخياط ضامن واذا قال صاحب الثوب علمتلى بغير اجرة وقال
الصانع باجرة فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه عند ابي حنيفة
رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان كان له حر يقار فله
الاجرة وان لم يكن له حر يقار فلا اجرة له وقال محمد رحمه الله تعالى
ان كان الصانع ^{معه} يمينه بهذه الصنعة بالاجرة فالقول قوله مع يمينه
انه عمله باجرة ^{معه} والواجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل ٩ لا يجاوز
به السمي واذا قبض المستأجر الدار فعليه الاجرة وان لم يسكنها
فان غصبها فاصب من يده سقطت الاجرة وان وجد بها عيبا
يضر بالسكنى فله الفسخ واذا خربت الدار او انقطع شرب
الضيفة او انقطع الماء عن الرضى انفسخت الاجارة ^{او لم يملكه} بقدر
ما سكن او استعمل الرضى واذا مات احد المتعاقدين وقيد عقده
بالاجارة لنفسه انفسخت الاجارة وان كان عقدها لغرضها ^{او لم يملكه} انفسخت
ويصح شرط الخيار في الاجارة كما في البيع وتفسخ الاجارة
بالاعذار كن استأجر دكانا في السوق لتجرفه فذهب ماله او كن
أجر دارا او دكانا ثم افلس فلزمته ديون لا يقدر على قضائها
الا من ثمن ما أجر فسخ القاضى العقد وباعها في الدين او كن
استأجر دابة ليسافر عليها ثم بدله من السفر فله ان يفسخ
الاجارة فهو عذر وان بدا للمكاري من السفر فليس ذلك بعذر

كتاب الشفعة

الشفعة واجبة للخياط في نفس المبيع ثم للخياط في حق المبيع
كالشرب والطريق ثم للمجار وليس للشريك في الطريق والشرب
والمجار شفعة مع الخياط فان سلم الخياط فالشفعة للشريك

في الطريق

في الطريق فان سلم اخذها الجار والشفعة تجب بعقد البيع
وتستقر بالاشهاد وتملك بالاخذ اذا سلمها المشتري او حكم بها
حاكم واذا علم الشفع بالبيع اشهد في مجلسه ذلك على المطالبة
ثم ينهض منه فيشهد على البائع ان كان المبيع في يده او على
المبتاع او عند العقار فاذا فعل ذلك استقرت شفעתه ولم تسقط
بالتأخير عند ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد ان تركها من غير عذر
شهرًا بعد الاشهاد بطلت شفעתه والشفعة واجبة في العقار
وان كان مما لا يقسم كاللحم والرحى والبز والدور الصغار
ولا شفعة في البناء والخل اذا بيع بدون العرصه ولا شفعة
في العروض والسفن والمسلم والذي في الشفعة سواء واذا
ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة ولا شفعة
في الدار التي يتزوج الرجل عليها او تخالع المرأة بها واستأجر
بها دارا او يصالح بها من دم عمد او يعق عليها عبدا
او يصالح عنها بانكار او سكوت فان صالح عليها باقرار
وجبت فيه الشفعة واذا تقدم الشفع الى القاضي فادعى
الشراء وطلب الشفعة سأل القاضي المدعي عليه عنها فان اعترف
بملكه الذي يشفع به والا كلفه بإقامة البينة فان عجز عن البينة ٧
استخلف المشتري بالله ما يعلم انه مالك للذي ذكره مما يشفع به
فان نكل عن اليمين او قامت للشفع بينة سأل القاضي هل ابتاع
ام لا فان انكر الابتاع قيل للشفع اقم البينة فان عجز عنها
استخلف المشتري بالله ما ابتاع او بالله ما يستحق على في هذه الدار
شفعة ويجوز المنازعة في الشفعة وان لم يحضر الشفع الثن
الى مجلس القاضي واذا قضى القاضي له بالشفعة لزمه احضار
الثن وللشفيع ان يرد الدار بخيار العيب والرؤية وان حضر الشفع
البائع والمبيع في يده فله ان يخاصمه في الشفعة ولا يسمع القاضي البينة
حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه ويقضي بالشفعة على
البائع ويجعل العهدة عليه واذا ترك الشفع الاشهاد حين علم

الوجه
لوجه

٧ يقضي ان عجز الشفع عن
اقامة البينة على ان الدار
التي في يده ملكه استخلف
القاضي المشتري على العلم
بالله ما تعلم ان الدار التي
في يد الشفع ملكه وانما
يستخلفه اذا طلب الشفع
ذلك لانه حقه لانه ادعى
على المشتري يعني لو اقر به
المشتري لزمه وانما يخلف
على العلم لاعلى البينات لانه
استخلاف على فعل الغير
والاصل فيه قوله عليه
السلام لليهود في القسامة
ليخلف منكم خمسون رجلا
خسرين يميناً بالله ما قلناه
ولا علمنا له قاتلاً فكان
ذلك اصلاً في ان اليمين
اذا كانت على فعل المدعي
عليه كانت على البينات
واذا كانت على فعل الغير
كانت على العلم
(خاتمة البيان)

بالباع وهو يقدر على ذلك بطلت شفعته وكذلك ان اشهد
في المجلس ولم يشهد على احد المتعاقدين ولا عند العقار وان
صالح من شفعة على عوض اخذ بطلت الشفعة وردد العوض
واذا مات الشفع ٣ بطلت الشفعة واذا مات المشتري لم تسقط
الشفعة وان باع الشفع ما يشفع به قبل ان يقضى له بالشفعة بطلت
شفعته ووكيل الباع اذا باع وهو الشفع فلا شفعة له وكذلك
ان ضمن الشفع الدرك ٦ عن الباع ووكيل المشتري اذا ابتاع
وهو الشفع فله الشفعة ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة للشفع
فان اسقط الباع الخيار وجبت الشفعة وان اشترى بشرط الخيار
وجبت الشفعة ومن ابتاع دارا شراء فاسدا فلا شفعة فيها ولكل
واحد من المتعاقدين الفسخ فان سقط الفسخ وجبت الشفعة
واذا اشترى الذمي دارا بخمر او خنزير وشفعها ذمي اخذها
بمثل الخمر وقيمة الخنزير وان كان شفيعها مسلما اخذها بقيمة الخمر
والخنزير ولا شفعة في الهبة الا ان تكون بعوض مشروط واذا
اختلف الشفع والمشتري في الثمن ٩ فالقول قول المشتري فان اقاما
البينة فالبينة بينة الشفع عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال
ابو يوسف رحمه الله البينة بينة المشتري واذا ادعى المشتري ثمننا
اكثر مما ادعى الباع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفع بما
قال الباع وكان ذلك حطا عن المشتري وان كان قبض الثمن اخذها
بما قال المشتري ولم يلتفت الى قول الباع واذا حط الباع عن المشتري
بعض الثمن يسقط ذلك عن الشفع وان حط جميع الثمن لم يسقط
عن الشفع واذا زاد المشتري الباع في الثمن لم يلزم الزيادة للشفع
واذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم ولا يعتبر
باختلاف الاملاك ومن اشترى دارا بعرض اخذها الشفع بقيمة
وان اشترىها بمكيل او موزون اخذها بمثله وان باع عقارا
بعقار اخذ الشفع بكل واحد منهما بقيمة الآخر واذا باع
الشفيع اتها بيعت بالف فسلم الشفعة ثم علم انها بيعت باقل

٣ معناه اذا مات الشفع
بعد البيع قبل القضاء
بالشفعة واذا مات بعد
قضاء القاضي قبل نقد
الثمن وقبضه لا يبطل شفعته
في حق الورثة فيأخذون
العقار بما اخذه المشتري
(كشف)

٦ صورته ان يقول الرجل
للمشتري عن الباع على انه
ان ظهر مستحق لهذا
المبيع فعلى الثمن الذي ادبته
لا يكون لهذا الضامن ان
يطلب الشفعة اذا كان شفيعا
(مشكلات)

٩ اي اذا قال المشتري
اشتريت بالفين وقال
الشفيع اشتريت بالف
فالقول قول المشتري مع
يمينه لان الشفع يدعى
على المشتري استحقاق
المبيع مما يذكره من الثمن
والمشتري ينكره فالقول
قول النكر مع يمينه
ولا يجب التحالف هنا
(شرح)

من ذلك او بخنطة او شعير قيمتها الف او اكثر فتسليمه بالغل ٦
وله الشفعة وان بان انها بيعت بدينار قيمتها الف فلا شفعة له
واذا قبل له ان المشتري فلان فسلم الشفعة ثم علم انه غيره فله الشفعة
ومن اشترى دارا لغيره فهو الخضم في الشفعة الا ان يسلمها الى
الوكيل واذا باع دارا الامم دار ذراع في طول الحد الذي يلي
الشفيع فلا شفعة له وان ابتاع منها سهما بثن ثم ابتاع بقيتها
فالشفعة للجار في السهم الاول دون الثاني واذا ابتاعها بثن ثم
دفع اليه ثوبا عوضا عنه فالشفعة بالثن دون الثوب ولا تكرر
الحيلة في اسقاط الشفعة عند ابي يوسف رحمه الله وقال محمد
رحمده الله تكرر واذا بنى المشتري او غرس ثم قضى للشفيع بالشفعة
فهو بالخيار ان شاء اخذها بالثن وقيمة البناء والغرس مقلوما
وان شاء كلفه المشتري بقلعه وان اخذها الشفيع فبنى او غرس
ثم استحق رجوع بالثن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس واذا تهدمت
الدار او احترقت بناؤها او جف شجر البستان بغير عمل احد
فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك ٣ وان
نقض المشتري البناء قبل للشفيع ان شئت فخذ العرصه بمحصنها
وان شئت فدع وليس له ان يأخذ النقص ومن ابتاع ارضا
وعلى نخلها ثم اخذها الشفيع بثمرها ٩ فان جذه المشتري سقط
عن الشفيع حصته واذا قضى للشفيع بالدار ولم يكن رآها
فله خيار الرؤية فان وجد بها عيبا فله ان يردها به وان كان
المشتري شرط البراءة منه واذا ابتاع بثن مؤجل فالشفيع
بالخيار ان شاء اخذها بثن حال وان شاء صبر حتى ينقض
الاجل ثم يأخذها واذا اقتسم الشركاء العقار فلا شفعة
لجارهم بالقسمة واذا اشترى دارا فسلم الشفيع الشفعة ثم ردها
المشتري بخيار رؤية او شرط او يعيب بقضاء قاض فلا شفعة
للشفيع وان ردها بغير قضاء قاض او تقايلا فالشفيع الشفعة

٦ لانه انما سلم لاستكثار
الثن واذا اظهر ان الثمن
اقل منه فله الاخذ واذا
ظهر انها بيعت بجنس آخر
مما ثبت في الذمة كالكيل او
موزون فله ان يرغب في
اخذها لقدرته على ذلك
(كشف)

٣ لان البناء والغرس
تابع حتى يدخلا في البيع
من غير ذكر فلا يقابلهما
شيء من الثمن حتى يصيرا
مقصودين بخلاف ما اذا
فرق نصف الارض من
حيث يأخذ الباقي بمحصنه
(كشف)

٩ معناه اذا ذكر الثمرة في
البيع لان الثمرة وان كان
تبعا للنخل من وجه باعتبار
انصاله به خلقة ولكن
الانصال لما كان لقطع
انتهاء صار كزرع لم
يدخل بالذكر (كشف)

كتاب الشركة

فان الحر البالغ يستقل
 بالتصرف والكفالة
 والمملوك لا يملك شيئاً
 منهما الا باذن مولاه والصبي
 لا يملك الكفالة وان اذن له
 الولي ولا يملك التصرف
 باذنه والكافر اذا اشترى
 خيراً او خنزيراً لا يقدر المسلم
 ان يبعه ومن شرطها
 ان يقدر على بيع ما اشتريه
 شريكه لكونه وكيله
 في البيع والشراء (درر)
 ٩ قوله وصارت الشركة
 عنانا لا مكان فان المساواة
 ليس شرط فيه قيد بقوله
 ما لا يصح فيه الشركة لانه
 لو ملك ما لا لا يصح فيه
 الشركة كالعقار
 والعروض لا يبطل
 المفاوضة لانه لا يصح
 فيهما شركة المفاوضة
 ولا يشترط المساواة
 فيهما (كشف)

الشركة على ضربين شركة املاك وشركة عقود فشركة
 الاملاك العين الذي يرثها رجلان او يشتريانها فلا يجوز لاحدهما
 ان يتصرف في تصيب الآخر الا باذنه وكل واحد منهما في نصيب
 صاحبه كالاجنبي (والضرب الثاني شركة العقود وهي على
 اربعة اوجه مفاوضة وعنان وشركة الوجوه فاما شركة
 المفاوضة فهي ان يشترك الرجلان فيسأوا في مالهما وتصرفهما
 ودينهما فيجوز بين الحرين المسلمين البالغين العاقلين ولا يجوز
 بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ ولا بين المسلم والكافر
 وتنفد على الوكالة والكفالة وما يشترطه كل واحد منهما
 يكون على الشركة الاطعام اهله وكسوتهم وما يلزم كل واحد
 من الديون بدلا عما يصح فيه الاشتراك فالآخر ضامن له
 فان ورث احدهما مالا مما تصح فيه الشركة او وهب له ووصل
 الى يده بطلت المفاوضة وصارت الشركة ٩ عنانا ولا تنفد
 الشركة الا بالدرهم والدنانير والفلوس النافقة ولا يجوز فيما
 سوى ذلك الا ان يشاعل الناس به كالنبر والنفرة فتصح الشركة
 بهما وان اراد الشركة بالعروض باع كل واحد منهما نصف
 ماله بنصف مال الآخر ثم عقد الشركة (واما شركة العنان
 فتعقد على الوكالة دون الكفالة ويصح التفاضل في المال ويصح
 ان يتساويا في المال ويتفاضلا في الربح ويجوز ان يعقدها كل واحد
 منهما ببعض ماله دون بعض ولا تصح الا بما بينا ان المفاوضة تصح به
 ويجوز ان يشتركا ومن جهة احدهما دنانير ومن جهة
 الآخر دراهم وما اشترطه كل واحد منهما للشركة طوبل
 بئنه دون الآخر ثم يرجع على شريكه بحصته منه واذا هلك
 مال الشركة او احد المالكين قبل ان يشتريا شيئاً بطلت الشركة
 وان اشترى احدهما بماله شيئاً وهلك مال الآخر قبل
 الشرى فالشري بينهما على ما شرطوا ويرجع على شريكه

بحصته

٧ وقال زفر والسافعي

لا يجوز لان الربح فرع المال
ولا يقع الفرع على الشركة
الا بعد الشركة في الاصل
وانه بالخلط ولنا ان معنى
عقد الشركة ان يكون
كل منهما وكيلًا عن
صاحبه في الشراء بالمال
الذي عينه للشركة وهذا
يحصل بدون الخلط

(كشف)

٣ قوله على قدر رأس المال
كما اذا اشترط في الشركة
دراهم مسماة من الربح
لاحدهما فيفسد الشركة
فيكون الربح بقدر الملك
حتى لو كان المال نصفين
وشرط الربح ثلثا فالشرط
باطل فيكون الربح نصفين
(صدر الشريعة)

٩ وهي من الضرب في
الارض وهو السير قال الله
تعالى وآخرون يضربون
في الارض اى يسيرون
للتجارة وفي الشرع عبارة
عن دفع المال الى الفقير
لنصرف فيه ويكون الربح
بينهما على ما شرطا

(شرح)

بحصته من ثمنه ويجوز الشركة وان لم يخطا المال بل ولا يصح
الشركة اذا اشترط لاحدهما دراهم مسماة من الربح ولكل
واحد من المتفاوضين وشريكي العنان ان يضع المال ويدفعه
مضاربة ويوكل من يتصرف فيه ويهرن وبسترهن ويستأجر
الاجنبي عليه ويبيع بالتقيد والتسبئة ويده في المال بامانة
(واما شركة الصنایع فالخياطان والصباغان يشتركان على
ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك وما يتقبله
كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم شريكه فان عمل احدهما
دون الآخر فالكسب بينهما نصفان) (واما شركة الوجوه
فالرجلان يشتركان ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوههما ويبيعا
فيصح الشركة على هذا وكل واحد منهما وكيل الاخر فيمشتريه
فان شرط ان يكون المشتري بينهما نصفان فالربح كذلك ولا يجوز
ان يتفاضلا فيه وان شرط ان يكون المشتري بينهما اثلاثا فالربح
كذلك ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد
وما اصطاده كل واحد منهما او احتطبه فهو له دون صاحبه
واذا اشتركا ولا حدهما بغل وللآخر راوية كاستقى عليها الماء
والكسب بينهما لم يصح الشركة والكسب كله للذي استقى الماء
وعليه اجر مثل الراوية ان كان العامل صاحب البغل وان كان صاحب
الراوية فعليه اجر مثل البغل وكل شركة فاسدة فالربح فيها
على قدر رأس المال ٣ ويبطل شرط التفاضل واذا مات
احد الشريكين او ارتد ولحقه بدار الحرب بطلت الشركة وليس
لواحد من الشريكين ان يؤدي زكاة مال الاخر الا باذنه فان اذن
كل واحد منهما لصاحبه ان يؤدي زكوة فادى كل واحد منهما
فالثاني ضامن سواء علم باذنه الاول او لم يعلم عند ابي حنيفة رحمه الله
تعالى وقال رحمه الله تعالى ان لم يعلم لم يضمن

كتاب المضاربة ٩

٦. وركبتها الايجاب
والقبول بان يقول دفعت
اليك هذا المال مضاربة
او معاملة او خذ المال
واعمل به على ان مارزق
الله تعالى بيننا نصفان
ونحو ذلك من الالفاظ
التي ثبت بها المضاربة
والقبول بان يقول المضارب
قبلت ونحوه (درر غرر)
٩ قوله دراهم مسماة
وذلك ان المقصود من
عقد المضاربة هو الشركة
في الربح فاذا اشترط
لاحد هما دراهم مسماة
كالسائة ونحوها يفسد
المضاربة لان شرط ذلك
يفضي الى قطع الشركة
لانه ربما لا يكون الربح
الا ذلك القدر فلا يبقى
الاخر شيء من الربح
(غاية البيان)

المضاربة عقد على الشركة في الربح بمال من احد الشرعيين وعمل
من الاخر ٦ ولا تصح المضاربة الا بالمال الذي بيننا الشركة
تصح به ومن شرطها ان يكون الربح بينهما مشاعا لا يسهق
احدهما منه دراهم مسماة ٩ ولا بد ان يكون المال مسلما الى المضارب
ولا يدرب المال فيه فاذا صححت المضاربة مطلقة جاز للمضارب
ان يشتري ويبيع ويسافر ويبضع ويوكل وليس له ان يدفع
المال مضاربة الا ان يأذن له رب المال في ذلك او يقول له اعمل
برأيتك وان خصص له رب المال التصرف في بلد بعينه او في سلعة
بعينها لم يجز له ان يتجاوز عن ذلك وكذلك ان وقت المضاربة
بعينها جاز وبطل العقد بمضيها وليس للمضارب ان يشتري
ابارب المال ولا ابنه ولا من يعق عليه فان اشترى بهم كان مشتربا
لنفسه دون المضاربة وان كان في المال ربح فليس له ان يشتري
من يعق عليه وان اشترى بهم ضمن مال المضاربة وان لم يكن
في المال ربح جاز له ان يشتري بهم فان زادت قيمتهم عتق نصيبه
منهم ولم يضمن رب المال شيئا وبسعى المقترب رب المال في قيمة
نصيبه منه واذا دفع المضارب المال مضاربة على غيره ولم يأذن
له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا يتصرف المضارب الثاني
حتى يربح فاذا ربح ضمن المضارب الاول المال لرب المال واذا
دفع اليه مضاربة بالتصريف فاذن له ان يدفعها مضاربة
فدفعها باناث جاز فان كان رب المال قال له على ان مارزق الله
تعالى بيننا نصفين فله رب المال نصف الربح وللضارب الثاني
ثلث الربح وللأول السدس وان كان قال على ان مارزقك
الله بيننا نصفين فله المضارب الثاني الثلث وما بقي بين رب المال
والمضارب الاول نصفان فان قال على ان مارزق الله فلي
نصفه فدفع المال الى آخر مضاربة بالتصريف فلا شيء لنصف الربح
ولرب المال التصف ولا شيء للمضارب الاول فان شرط للمضارب
الثاني ثلثي الربح فله رب المال نصف الربح وللضارب الثاني

٤ إذا كان الربح ستة مائة
ثلاث مائة لرب المال وثلاثمائة
للمضارب الثاني ويضمن
المضارب الاول سدسه في
مال الثاني

٩ اى عن البيع لان حق
المضارب قد ثبت في الربح
ولا يظهر حقه من الربح
الا بالبيع ليعلم قدر الزيادة
من الربح على رأس المال
(كشف)

٢ لان الانسان قد يعجز
عن المباشرة بنفسه على
اعتبار بعض الاحوال
بان كان مريضا او شيخا
فاثبا او رجلا ذوا جهة
لا يتسوالى الامور بنفسه
فيحتاج الى ان يوكل به
غيره فيكون بسبيل منه

دفعاً لحاجته (هداية)
٣ والمراد بالخصومة هو
الجواب للخصم لان الخصومة
مذمومة شرعا (كشف)

نصف الربح ويضمن المضارب الاول للمضارب الثاني مقدار
سدس الربح من ماله ٤ واذا مات رب المال او المضارب بطلت
المضاربة واذا ارتد رب المال عن الاسلام ولحق بدار الحرب
بطلت المضاربة وان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى
اشترى او باع فتصرفه جائز وان علم بعزله والمال عروض في يده
فله ان يبيعها لايمنعه العزل من ذلك ٩ ثم لا يجوز ان يشتري
بثمنها شيئا آخر وان عزله ورأس المال دراهم او دينار قد نفقت
فليس له ان يتصرف فيها واذا اختلفا في المال ديون وقدر ربح
المضارب فيه اجبره الحاكم على اقتضاء الديون وان لم يكن في
المال ربح لم يلزمه الاقتضاء ويقال له واكل رب المال في الاقتضاء
وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال فان
زاد الهلاك على الربح فلا ضمان على المضارب فيه وان كانا
يقسمان الربح والمضاربة على حالها ثم هلك المال كله او بعضه
تراد الربح حتى يستوفي رب المال رأس المال فان فضل شيء كان
بينهما وان نقص من رأس المال لم يضمن المضارب وان كانا
اقتسما الربح وفسخا المضاربة ثم عقداها فهلك المال او
بعضه لم يتراد الربح الاول ويجوز للمضارب ان يبيع بالنقد
والتسبئة ولا يتزوج عبدا ولا مائة من مال المضاربة

كتاب الوكالة

الوكالة كل عقد جاز ان يعقده الانسان بنفسه جاز ان
يوكل به غيره ٢ ويجوز التوكيل بالخصومة في سائر
الحقوق وباتيانها ويجوز بالاستيفاء الا في الحدود والقصاص
فان الوكالة لا تصح باستيفائهما مع غيبة الموكل عن المجلس
الا بحضور الموكل وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز
التوكيل بالخصومة ٣ الا برضاء الخصم الا ان يكون الموكل مريضا
او غائبا مسيرة ثلثة ايام فصاعدا وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله

يجوز التوكيل بغير رضا الخصم ومن شرط الوكالة ان يكون
 الموكل من تلك التصرف ويلزمه الاحكام والوكيل من يعقل
 البيع ويقصده واذا وكل الحر البالغ او المأذون مثلها جاز
 وان وكلا صبيًا محجورًا بفعل البيع والشراء او عبداً محجوراً
 جاز ولا يتعلق بهما الحقوق ويتعلق بموكليهما والعقود التي يعقدها
 الوكلاء على ضربين كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه مثل البيع
 والشراء والاجارة فحقوق ذلك العقد يتعلق بالوكيل دون
 الموكل فيسلم المبيع ويقبض الثمن ويطالب بالثمن اذا اشترى
 ويقبض المبيع ويخاصم في العيب وكل عقد يضيفه الوكيل
 الى موكله كالنكاح والحلع والصلح من دم العمد فان حقوقه
 يتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر
 ولا يلزم وكيل المرأة تسليحها واذا طلب الموكل المشتري بالثمن
 فله ان يمنعه اياه فان دفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالبه
 ثانياً ومن وكل رجلاً بشراء شيء فلا بد من تسمية جنسه وصفته
 ومبلغ ثمنه الا ان يوكله وكالة عامة فيقول ابتع لي مارأيت
 واذا اشترى الوكيل وقبض المبيع ثم اطلع على عيب فله ان
 يرده بالعيب مادام المبيع في يده فان سلمه الى الموكل لم يرد له الا
 باذنه ويجوز التوكيل بعقد الصرف او السلم فان فارق الوكيل
 صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل
 واذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان
 يرجع به على الموكل فان هلك المبيع في يده قبل حبسه هلك من
 مال الموكل ولم يسقط من الثمن وله ان يحبسه حتى يستوفي الثمن
 فان حبسه فهلك في يده كان مضموناً بضمان الرهن عند أبي
 يوسف رحمه الله وضمان المبيع عند محمد رحمه الله واذا وكل رجل
 رجلاً فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكلا فيه دون الآخر
 الا ان يوكلها بالخصوص او بطلاق زوجته بغير عوض او بعتق
 عبده بغير عوض او يرد ودبعة عنده او يقضاه دين عليه وليس

٦ وتغني كونه مضموناً
 ضمان المبيع كونه مضموناً
 بالثمن قل او كثر لان الوكيل
 كالبايع من الموكل فكان
 حبسه لاستيفاء الثمن فيسقط
 الثمن بهلاكه وعند زفر كان
 المبيع مضموناً بضمان الغصب
 يعني بقيته لان الحبس منع
 بغير حق وثمره الخلاف
 تظهر فيما اذا كان الثمن
 خمسة عشر وقيمة المبيع
 عشرة يرجع الوكيل بخمسة
 على الموكل عند من يقول
 بضمان الغصب والرهن
 ولا يرجع عند من يقول
 بضمان المبيع ولو كان الثمن
 عشرة وقيمة المبيع خمسة
 عشر يرجع الموكل بخمسة
 على الوكيل عند من يقول
 بضمان الرهن او المبيع
 (كشف)

١ والجو في المطبق عند أبي
يوسف بقدر شهر في رواية
او اكثر من يوم وليلة في
رواية عنه وعند محمد
مقدار حول كامل قيد
الجنون بالطبق لانه ان كان
وليلة كالغاء لا يبطل الوكالة
(كشف)

٦ لأن اللفظ مطلق عن
قيد الافتراق والاجتماع
لانه لو باع الكل بمن النصف
جاز عنده فاذا باع النصف
به فاولى وقالا لا يجوز لانه
غير متفارق لما فيه من ضرر
الشركة الا ان يبيع الباقي
قبل ان يختصم الا ان يبيع
النصف وسيلة الى الامثال
بان لا يجد من يشتريه جملة
فيحتاج الى ان يفرق فاذا باع
الباقي نقص البيع الاول
تبين انه وقع وسيلة فاذا
لم يبع ظهر انه لم تقع
وسيلة فلا يجوز
(كشف)

للوكيل ان يوكل فيما وكل به الا ان يأذن له الموكل او يقول له اعمل
برأئك فان وكل بغير اذن موكله فعقد وكيله بحضرته جاز وان
عقد بغير حضرته فاجازه الوكيل الاول جاز وللوكل ان يعزل
الوكيل عن الوكالة فان لم يبلغه العزل فهو على الوكالة وتصرفه
جائز حتى يعلم وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه جنونا مطبقا
ولحاقه بدار الحرب مرتدا واذا وكل المكاتب رجلا ثم عجز
او المأذون له فحجر عليه او الشريك كان فافتراق هذه الوجوه
كلها تبطل الوكالة علم الوكيل او لم يعلم واذا مات الوكيل او
جن جنونا مطبقا بطلت وكالته وان لحق بدار الحرب مرتدا
لم يجوز له التصرف الا ان يعود مسلما ومن وكل رجلا بشئ ثم
يتصرف الموكل بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة والوكيل
بالباع والشري لا يجوز له ان يعقد عند أبي حنيفة رحمه الله مع
ابيه وجده وولده وولد ولده وزوجته وعنده ومكاتبه وقال ابو
يوسف ومحمد رحمه الله يجوز بيعه منهم بمثل القيمة الا في عبده
ومكاتبه والوكيل بالبائع يجوز بيعه بالقليل والكثير عند أبي حنيفة
رحمه الله وقالا لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس في مثله والوكيل
بالشراء يجوز عقده بمثل القيمة والزيادة يتغابن الناس في مثلها
ولا يجوز بما لا يتغابن الناس في مثلها والذي لا يتغابن الناس فيه
ما لا يدخل تحت تقويم المقومين واذا ضمن الوكيل بالبائع الثمن عن
المبتاع قضاه باطل فاذا وكله ببيع عبده فباع نصفه جاز عند
ابي حنيفة رحمه الله ٦ وان وكله بشراء عبده واشترى نصفه
فالشراء موقوف فان اشترى باقيه لزمه الموكل واذا وكله بشراء
عشرة ارطال لثم بدرهم فاشترى عشرين رطلا بدرهم من لثم
يباع مثله عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند أبي
حنيفة رحمه الله وقالا رحمه الله يلزمه العشرون وان وكله
بشراء شئ بعينه فليس له ان يشتريه لنفسه وان وكله بشراء عبده
بغير عينه فاشترى عبدا فهو والوكيل الا ان يقول نويت الشراء للموكل

او يشتريه بمال الموكل ٥ والوكيل بالخصومة وكيل بالقبض
عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله والوكيل بقبض
الدين وكيل بالخصومة فيه عند ابي حنيفة رحمه الله واذا افر
الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي جاز اقراره ولا يجوز
اقراره عليه عند غير القاضي عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
الا انه يخرج من الخصومة وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز
اقراره عليه عند غير القاضي ومن ادعى انه وكيل الغائب
في قبض دينه فصدقه الغريم امر بالتسليم الدين اليه فان حضر
الغائب وصدقه جاز والا دفع اليه الغريم الدين ثانيا ورجع
به على الوكيل ان كان باقيا في يده وان قال اني وكيل بقبض
الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالتسليم اليه

كتاب الكفالة

الكفالة ضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال فالكفالة بالنفس
جائزة والمضمون بها احضار المكفول به وتنعقد اذا قال تكفلت
بنفس فلان او برقبته او بروحه او بجسده او برأسه او بنصفه
او مثله وكذلك ان قال ضمنته او هو على اولى اوتانا به زعيم
او قبيل به فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه
لزمه احضاره اذا طال به في ذلك الوقت فان احضره والا حبسه
الحاكم واذا احضره وسلمه في مكان بقدر المكفول له على محاكمته
يرى الكفيل من الكفالة واذا تكفل على ان يسلمه في مجلس القاضي
فسلمه في السوق يرى وان كان في برية لم يبرأ واذا مات المكفول به
يرى الكفيل بالنفس من الكفالة وان تكفل بنفسه على انه ان لم
يؤا فيه في وقت كذا فهو ضامن بما عليه وهو الف فلم يحضره
في الوقت لزمه ضمان المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس ولا تجوز
الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عند ابي حنيفة رحمه الله
واما الكفالة بالمال فجائزة معلوما كان المكفول به او مجهولا اذا كان
دينا صحيحا مثل ان يقول تكفلت عنه بالف درهم او بمالك

٤ اني يضيف العقد الى
الموكل ولا يشترط التقيد
من ماله والتفصيل فيه انه
اذا قال الوكيل نويت
الشراء لموكلتي فهو
للموكل وان اشترى بماله
وان قال اشتريته بدراهم
موكلتي فهو للموكل وان
لم يتقد من مال الموكل
وان قال اشتريته بمالي
فهو للوكيل وان قال
اشتريته بكنا دراهم فان
نواها للموكل فهو له وان
نواها لنفسه فلتنفسه

(كشف)

٨ وهو الذي لا يسقط عن
الديون الا بادائه او
بالا برام وقيد الدين بالصحة
احترازا عن بدل الكتابة
لانه يسقط بدونهما وهو
السقوط بعجز المكاتب
من ولائه فلا تجوز الكفالة

(كشف)

اللفظ الضامن
المكفول عنه
مديون
المكفول به
هو اسم مشترك بينه وبين نفسه والمال

١ من فرامة الثمن اذا
استحق المبيع من يد
المشتري والاول مثال
للعلم والثاني للجهول
(كشف)

٦ لان براءة الاصيل
بوجب براءة الكفيل لان
الدين على الاصيل في
الصحيح
(كشف)

٤ لان الكفيل ليس بمدين
وانما عليه المطالبة
وبسقوط المطالبة عن
الكفيل لا يسقط الدين
عن المكفول عنه
(كشف)

٣ بان قال تكفلت عن
فلان على انه اذا قدم
زيدا نأمر من الكفالة
والكفالة جائزة والشروط
باطل (شرح)

٢ اي بماليته على معنى
انه لو هلك قبل القبض
وجب عليه قيمته وانما
لم يصلح لان العقد قد
انسخ بالهلاك فلا شيء
على الاصيل فاطنك في
الكفيل (قهستاني)

او بما يدركك في هذا البيع ١ والمكفول له بالخيار ان شاء طالب
الذي عليه الاصل وان شاء طالب الكفيل ويجوز تعليق
الكفالة بالشروط مثل ان يقول ما باعت فلانا فعلى او ما ذاب لك
عليه فعلى او ما غصبك فلانا فعلى واذا قال تكفلت بمالك عليه
فقامت البينة بالف عليه ضمنه الكفيل فان لم تقم البينة فالقول
قول الكفيل مع عينه في مقدار ما اعترف به فان اعترف المكفول
عنه باكثر من ذلك لم يصدق على كفيله ويجوز الكفالة بامر
المكفول عنه وبغير امره فان كفيل بامره رجع بما يؤدي عليه وان
كفيل بغير امره لم يرجع بما يؤدي وليس للكفيل ان يطالب المكفول
عنه بالمال قبل ان يؤدي عنه فان لوزم بالمال كان له ان يلزم
المكفول عنه حتى يخلصه واذا ابرأ الطالب المكفول عنه او
استوفى منه برئ الكفيل ٦ وان ابرأ الكفيل لم يبرأ المكفول عنه ٤
ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط ٣ وكل حق لا يمكن
استيفاؤه من الكفيل لا تصح الكفالة به كالحبوس والقصاص
واذا تكفل عن المشتري بالثمن جاز وان تكفل عن البائع بالمبيع
لم تصح ٢ ومن استأجر دابة للحمل فان كانت بعينه لم تصح الكفالة
بالحمل وان كانت بغير عينها جازت الكفالة ولا تصح الكفالة الا
بقبول المكفول له في مجلس العقد الا في مسئلة واحدة وهي
ان يقول المريض لو ارثته تكفل عني بما على من الدين فتكفل به
مع غيبة الغرماء بجزا واذا كان الدين على اثنين وكل واحد
منهما كفيل ضامن عن الآخر فاذا ادى احدهما لم يرجع به على شريكه
حتى يزيد ما يؤديه على النصف فيرجع بالزيادة واذا تكفل اثنان
عن رجل بالف على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه
فاذا ادى احدهما يرجع بنصفه على شريكه قليلا كان او كثيرا ولا
يجوز الكفالة بمال الكتابة سواء حر تكفل به او عبد واذا
مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل رجل عنه للغرماء
لم تصح الكفالة عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما تصح

كتاب الحوالة

الحوالة جائزة بالدبون ونصح برضاء المحيل والمحتمل له والمحتمل عليه واذا تمت الحوالة برى المحيل من الدبون ولم يرجع المحتمل له على المحيل الا ان يتوب حقه والتوب عند ابى حنيفة رحمه الله باحد الامرين اما ان يجحد الحوالة ويحلف ولاينة عليه او يموت مفسا وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله هذان وجهان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم بافلاسه في حال حيوته واذا طالب المحتمل عليه المحيل بمثل مال الحوالة فقال المحيل اخلت بدين لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه مثل الدين وان طالب المحيل المحتمل له بما حاله به فقال انما اخلت لك قبضة لي وقال المحتمل بل اخلتني بدين لي عليك فالقول قول المحيل مع يمينه ويكره السفاتج وهو فرض استفادته المقرض امن خطر الطريق

كتاب الصلح

الصلح على ثلاثة اضرب صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان لا يقر المدعى عليه ولا يشكر و صلح مع انكار وكل ذلك جائز فان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات ان وقع عن مال بمال وان وقع عن مال بمنافع فيعتبر بالاجارات والصلح عن السكوت والانكار في حق المدعى عليه لا فتداء اليين وقطع الخصومة وفي حق المدعى بمعنى المعاوضة واذا صالح عن دار لم يجب فيها الشفعة واذا صالح على دار وجبت فيها الشفعة واذا كان الصلح عن اقرار فاستحق بعض المصالح عنه رجع المدعى عليه بحصته ذلك من العوض واذا وقع الصلح عن سكوت او انكار فاستحق المتنازع فيه رجع المدعى بالخصومة ورد العوض وان استحق بعض ذلك رد حصته ورجع بالخصومة فيه وان ادعى حقا في دار ولم يبينه فصولح من ذلك على شيء ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض لان دعواه يجوز ان يكون فيما بقى والصلح جائز من دعوى الاموال والمنافع

٩ وصورته ان يقول الرجل للطالب ان لك على فلان كذا فاحمله على فرضي بذلك الطالب صححت الحوالة ويرى الاصيل وصورة اخرى كفل رجل عن آخر بغير امر بشرط براءة الاصيل وقبل المكفول له ذلك صححت الكفالة (شرح)

٧ صورته ان يفرض رجل ماله خوفا من ضياع في الطريق ليرد عليه المستقرض في الموضع الامن وانما كره لما روى انه عليه السلام نهى عن قرض جر نفعا وانما اورده في الحوالة لانه حال الخطر الموقوف على المستقرض فيكون في معنى الحوالة (كشف)

وجناية العمد والخطاء ولا يجوز من دعوى حد واذا ادعى رجل
على امرأة نكاحا وهي تتحجج فصالحته على مال بذلته حتى يترك
الدعوى جاز وكان في معنى الخلع وان ادعت امرأة نكاحا على رجل
فصالحها على مال بذله لهما لم يجز وان ادعى رجل على رجل انه عبده
فصالحه على مال اعطاه جاز وكان في حق المدعى في معنى العتق
على مال وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقد المدانة
لم يحمل على المعاوضة وانما يحمل على انه استوفى بعض حقه واسقط
باقيه كمن له على رجل الف درهم جباة فصالحه على خمس مائة
زيوف جاز وصار كانه ابراه عن بعض حقه ولو صالحه على
الف مؤجلة جاز وكانه اجل نفس الحق ولو صالحه على دنانير الى
شهر لم يجز ولو كان له الف مؤجلة فصالحه على خمس مائة حالة
لم يجز ولو كان له الف درهم سود فصالحه على خمس مائة بيض
لم يجز ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالحه لم يلزم الوكيل
٧ ما صالحه عليه الا ان يضمه ٩ والمال لازم للوكيل فان صالح عنه
على شيء بغير امره فهو على اربعة اوجه ان صالح بمان وضمنه
تم الصلح وكذلك لو قال صالحتك على الف هذه تم الصلح وزمه
تسليمها اليه وكذلك لو قال صالحتك على الف وسلمها اليه وان قال
صالحتك على الف ولم يسلمها اليه فالعقد موقوف فان اجازه المدعى
عليه جاز وزمه الالف وان لم يجزه بطل واذا كان الدين
بين الشريكين فصالح احدهما من نصيبه على ثوب فشريكه
بالخيار ان شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه وان شاء
اخذ نصف الثوب الا ان يضم له شريكه ربع الدين ولو
استوفى نصف نصيبه من الدين كان لشريكه ان يشاركه
فيما قبض ثم يرجع ان على الغريم بالباقى ولو اشترى
احدهما بنصيبه من الدين سلعة كان لشريكه ان يضمه
ربع الدين واذا كان السلم بين الشريكين فصالح احدهما
من نصيبه على رأس المال لم يجز عند ابن حنيفة ومحمد رجعهما الله

٧ يريد به اذا وكله بالصلح
عنه في موضع لا يكون فيه
الصلح بمعنى المعاوضة
كما اذا وكله ان يصالح غريمه
عن الالف التي عليه
تخمس مائة او وكله بالصلح
عن دم العمد او وكلته
المرأة بان يتخاها
من زوجها فينفذ المال
يلزم الموكل دون الوكيل
الا ان يضمه اما اذا وكلته
بالصلح عن مال بمال بان ادعى
رجل عليه عروضا وعقارا
فوكله بالصلح عنه على مال
فان المال لازم للوكيل
لان حقوق العقد هنا
على الوكيل دون الموكل
٩ اي يضم الوكيل (ح)
ما صالح عليه فيؤاخذ
حينئذ الضمان بعقد لا بعقد
الصلح (ابن)

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز الصلح ٩ وإذا كانت
الشركة بين ورثة فآخر جوا أحدهم منها بمال أعطوه إياه
والتركة عقار أو عروض جاز قليلا كان ما أعطوه أو كثيرا فإن
كانت التركة فضة فأعطوه ذهباً أو ذهباً فأعطوه فضة فهو كذلك
وإن كانت التركة ذهباً وفضة وغير ذلك فصالحوه على ذهب
أو فضة فلا بد أن يكون ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك
الجنس حتى يكون نصيبه بمثله ولا زيادة بحقه من بقية الميراث
وإذا كان في التركة دين على الناس فأد خلوه في الصلح على أن
يخر جوا المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل فإن
شربوا أن يبرأ الغرماء منه ولا يرجع عليهم نصيب المصالح عنه
فالصلح جائز

كتاب الهبة

الهبة تصح بالإنجاب والقبول ويتم بالقبض فإن قبض الموهوب
له في المجلس بغير أمر الواهب جاز وإن قبض بعد الافتراق
لم تصح إلا أن يأذن له الواهب في القبض وتعتقد الهبة بقوله
وهبت ونحلت وأعطيت وأطعمتك هذا الطعام وجعلت هذا
الثوب لك وأعرتك هذا الشيء وحملتك على هذه الدابة إذا
نوي بالملان الهبة ولا يجوز الهبة فيما يقسم إلا محبوزة ومقسومة
وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة ٦ ومن وهب شقصاً من مساع
فالهبة فاسدة فإن قسمه وسكته جاز ولو وهب دقيقاً في حنطة
أو دهناً في سمس فالهبة فاسدة فإن طحن وسلم لم يجوز وإذا كانت
العين في يد الموهوب له ملكها بالهبة وإن لم يجدد فيها قبضاً
وإذا وهب الأب لابنه الصغير هبة ملكها الابن بالعقد وإن لم يوجد
فيها قبض فإن وهب له أجنبي هبة تمت بقبض الأب وإذا وهب لليتيم
هبة فقبضها له وليه جاز فإن كان في حجره فقبضها له
جاز وكذلك إن كان في حجر أجنبي يربيه فقبضه له جاز
وإن قبض الصبي الهبة بنفسه وهو يعقل جاز وإذا وهب للأثمن

٩ وهذه المسئلة على وجوه
أحدها أن الصلح
عن المجهول على معلوم
جاز وقد ذكرناه فإن كان
ما صالح عنه معلوماً
فهو أجوز والثاني يجوز
الصلح بالقليل والكثير
لأنه مبسر بالبيع والبيع
يجوز بالقليل والكثير
وهو ظاهر في العقار
والعروض (شرح)

٢ أي ليس من شأنه
أن يقسم بمعنى أنه لا يبقى
منفعة به بعد القسمة أصلاً
كعبد واحد ودابة واحدة
أو لا يبقى منفعة به بعد
القسمة من جنس الانتفاع
الذي كان قبل القسمة
كاليب الصغير والحمام
الصغير والثوب الصغير
(درر)

٧ الا انه يكره وقال الشافعي لا رجوع فيها لقوله عليه السلام الواهب احق بهبته ما لم ينف عنها اي ما لم يعوض عنها واما الكراهة فلقوله عليه السلام العابد في هبته كالكلب يعود في قيئه وهذا لاستفاحه وح فعل الكلب بوصف بالقيح بالخرمة

(ان ملك)

٩ وهو تملك بطريق الهبة بشرط الرد الى الممرى بالكسر متى مات الممر له اي الموهوب له لان معنى الممرى ان يقول ملكك هذه الدار مادمت حيا بناء الخطاب فاذا مات فهي لي (كفاه)

٣ اي ان مات قبلك فهو لك وهي اسم من الرقوب وهو الانتظار فكانه ينتظر ان يموت المالك وهي باطلة لانه تعليق التملك بخاطر (شرح)

٤ كالشعدين وعروض التجارة والسوايم فيصدق بها دون غيرها لان الله

تعالى اوجب الصدقة بها فاعتبر ايجابه بايجاب الله تعالى (ان ملك)

من واحد دارا جاز وان وهب واحد من اثنين لم تصح عند ابي حنيفة رحمه الله وقالوا رحمه الله تعالى تصح واذا وهب لاجنبي هبة فله الرجوع فيها ٧ الا ان يعوضه عنها او يزيد زيادة متصلة او يموت احد المتعاقدين او يخرج الهبة من ملك الموهوب له وان وهب هبة لذى رحم محرم منه فلا رجوع فيها وكذلك ما وهب احد الزوجين للآخر واذا قال الموهوب له للواهب خذ هذا عوضا عن هبتك او بدلا عنها او في مقابلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع وان عوضه اجنبي عن الموهوب له متبرعا فقبض الواهب العوض سقط الرجوع واذا استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وان استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة بشيء الا ان يرد ما بقي من العوض ثم يرجع في كل الهبة ولا يصح الرجوع في الهبة الا بتراضيهما او بحكم الحاكم واذا تلفت العين الموهوبة ثم استحقها مسحق فضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بشيء واذا وهب بشرط العوض اعتبر التقابض في العوضين جميعا واذا تقابضا صح العقد وكان في حكم البيع يرد بالعيب وخيار الرؤية وتجب فيها الشفعة وايضا قبض تعلق به من الاحكام ما يتعلق بهما اذا قبضا والعمرى ٩ جائزة للممر له في حال حيوته ولو رثته بعد موته والرقبي ٣ باطلة عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله جائزة ومن وهب جارية الاجلها صحت الهبة وبطل الاستثناء والصدقة كالهبة لا تصح الا بالقبض ولا تجوز الصدقة في مشاع الذي يحتل القسمة واذا تصدق على فقير بشيء جاز ولا يصح الرجوع في الصدقة بعد القبض ومن نذر ان يتصدق بماله لزمه ان يتصدق بجنس ما تجب فيه الزكاة ومن نذر ان يتصدق بملكه لزمه ان يتصدق بالجمع ويقال له امسك منه مقدار ما تنفقه على نفسك وعيالك الى ان تكتسب مالا فاذا اكتسبت مالا تصدق بمثل ما امسكت لنفسك

كتاب الوقف

٩ وطريقة أن يريد
الواقف الرجوع بعد
ما سلمه إلى المتولى منجبا
بعدم الزوم عند أبي
حنيفة رحمه الله فيختصم
إلى القاضي فيفضي
بالزوم على قولهما فلزم
(ق)

٦ يعني فيما يحتمل القسمة
أما فيما لا يحتملها فيجوز
مع الشيوخ أيضا عند
محمدلان بقاء الشركة يمنع
الخلوص لله تعالى ولأن
المهاجرة فيها في غاية القبح
بأن يقبر فيها الموتى سنة
ويتزعمها سنة ويصلى
فيها في وقت ويتخذ
اصطبلًا في وقت بخلاف
الوقف لا مكان الاستعمال
فيه وقسمة الغلة (م)
٣ لأن القسمة ليست بتلك
من جهته وإنما هي
تمييز الحقوق وتعديل
الانصباء فلذلك جازت
القسمة وإنما خص بذلك عند
أبي يوسف لأن عند
يجوز وقف المشاع وعند
محمد لا يجوز (ط)

لا يزول ملك الواقف عن الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى إلا أن يحكم به الحاكم ٩ أو يطلقه بموته فيقول إذا مات فقد
وقفت دارى على كذا وقال أبو يوسف رحمه الله يزول الملك
بمجرد القول وقال محمد رحمه الله تعالى لا يزول الملك حتى يجعل
للوقف وليا ويسلمه إليه وإذا صح الوقف على اختلافهم خرج
من ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه ووقف المشاع
٦ جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد
رحمه الله لا يجوز ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى حتى يجعل آخره الجهة لا تنقطع أبدا وقال أبو يوسف رحمه
الله إذا سمي فيه جهة تنقطع جاز وصار بعدها للفقراء وإن لم
يسمهم ويصح وقف العقار ولا يجوز وقف ما ينقل ويحول وقال أبو
يوسف رحمه الله إذا وقف ضبعة بقرها وأكرتها وهم عبيده
جاز وقال محمد رحمه الله يجوز حبس الكراع والسلاح وإذا
صح الوقف لم يجز بيعه ولا تملكه إلا أن يكون مشاعا عند
أبي يوسف رحمه الله فيطلب الشريك القسمة فتصح مقاسمته ٣
والواجب أن يتدأ من ارتفاع الوقف بعمارته شرط ذلك
الواقف أو لم يشترط وإذا وقف دارا على سكنى ولده فالعمارة
على من له السكنى فإن امتنع من ذلك أو كان فقيرا أجرها
الحاكم وعمرها باجرتها فإذا عمرت ردها إلى من له السكنى
وما أنهدم من بناء الوقف وآلته صرفه الحاكم في عمارة
الوقف أن احتاج إليه وإن استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج إلى
عمارته فيصرفه فيها ولا يجوز أن يقسم بين مستحقى الوقف وإذا
جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية إليه جاز عند أبي
يوسف رحمه الله وقال محمد لا يجوز وإذا بنى مسجدا لم يزل ملكه
عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقة ويأذن للناس بالصلوة
فيه فإذا صلى فيه واحد زال ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله وقال
أبو يوسف يزول ملكه عنه بقوله جعلت مسجدا ومن

٦ وهو في اللغة أخذ الشيء
فهرأما لا كان أو غيره وفي
الشرع أخذ مال متقوم
بغير إذن المالك بإزالة يده
عنه أو قصرها كما إذا

استخدم عبدا في يد مالكه
ولو جلس على بساط
غيره لا يكون غاصبا لأن يد
المالك لم تزل عنه ولا
قصرت إلا بفعل المالك
وهو البسط باق (ابن ملك)
٩ كما إذا نقل ثوبه ولم
يصلح للزراعة لأنه فعل
في العين أو أنهدم الدار
بسكناء لأنه أتلف وبه
يضمن العقار اتفاقا

(ابن ملك)

٧ لأن في الذبح اتلافا لبعض
لاغراض من الشاة وهو الدبر
والنسل وإبقاء لبعضها وهو
الحلم وفي ذكر الشاة إشارة
إلى أن هذا الحكم في
ما كولة الحلم وأما إذا لم
يكن ما كولة يضمن جميع
قيمتها (ابن ملك)

بنى سقاية للمسلمين أو خانقا يسكنه بنوا السبيل أو رباطا أو جعل
أرضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله
حتى يحكم به حاكم وقال أبو يوسف رحمه الله يزول ملكه بالقول
وقال محمد إذا استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط
ودفنوا في المقبرة زال الملك

﴿ كتاب الغصب ٦ ﴾

ومن غصب شيئا ماله مثل فهلك في يده فعليه ضمان مثله وإن كان
مما لا مثله فعليه قيمته وعلى الغاصب رد العين المغصوبة فإن ادعى
هلاكها حبسها الحاكم حتى يعلم أنها لو كانت باقية أظهرها ثم قضى
عليه بدلها والغصب فيما ينقل ويحول وإذا غصب عقارا فهلك
في يده لم يضمنه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وقال محمد
يضمنه وما نقص منه بفعله ٩ وسكناء ضمنه في قولهم جميعا وإذا هلك
المغصوب في يد الغاصب بفعله أو بغير فعله فعليه ضمانه وإن نقص
في يده فعليه ضمان النقصان ومن ذبح شاة غير بغير أمره فالحكمها
بالخيار إن شاء ضمنه قيمتها وسلمها إليه ٧ وإن شاء ضمنه نقصانها
ومن خرق ثوب غيره خرقا يسيرا يضمن نقصانها وإن خرق خرقا
كثيرا يبطل مائة منفعتها فلما لك أن يضمنه جميع قيمته وإذا تغيرت
العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وأعظم منافعتها
زال ملك المغصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمنها
ولم يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها وهذا كمن غصب
شاة فذبحها وشوها أو طبخها أو غصب خنطة فطبخها
أو حديدا فأتخذه سيفًا أو صفرًا فعمله آنية وإن غصب فضة
أو ذهبًا فضر بها دراهم أو دنانير أو آنية لم يزل ملك مالكها عنها
عند أبي حنيفة رحمه الله ومن غصب ساجدة فبني عليها زال ملك
مالكها عنها ولزم الغاصب قيمتها ومن غصب أرضا فغرس فيها
أو بنى قبة أو قلع الغرس والبناء ورد إلى مالكها فارغة فإن كانت
الأرض تنقص بقلع ذلك فلما لك أن يضمن له قيمة البناء والغرس

٢ اى مستحق الفلغ ومعرفة ذلك بان يقوم الارض بلا بناء ويقوم ببناء أمور صاحبه بقلعه فيضمن مالك الغاصب بينهما من التفاوت (ابن ملك) ٩ اى يحكم بانه صار ملكا للغاصب حتى لو ظهر المغصوب صار الغاصب احق به خلافا للشافعى (ابن ملك) ٤ قال الامام بدر الدين الفرق بين الودیعة والامانة بالعموم والخصوص فالودیعة خاصة والامانة عامة وحل الخاص على العام صحيح دون عكسه فالودیعة هی الاستحفاظ قصدا والامانة هی الشئ الذى وقع فى يده من غير قصد بان اخذت الربح ثوبا فالتفه فى حجر رجل (شرح) ٩ وهى فى اللغة ما يترك عند الامين مشتق من الودع وهو البرك يقال له مودع بفتح الدال وتار كها مودع بكسرها (ابن)

مقلوعا ٢ ويكون له ومن غصب ثوبا فصبغه احرا وسويقا فله بسمن فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل السويق ويسلمها للغاصب وان شاء اخذها وضمن ما زاد الصبغ والسمن فيها ومن غصب عينا فغصبها فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب ٩ والقول فى القيمة قول الغاصب مع يمينه الا ان يقيم المالك البينة باكثر من ذلك فاذا ظهرت العين وقيمتها اكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك او ببينة اقامها او بتكول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك وان كان ضمنها بقول الغاصب مع يمينه فالمالك بالخيار ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ العين ورد العوض وولد المغصوبة ونماؤها وثمرتها البستان المغصوب امانة فى يد الغاصب ان هلك فى يده فلا ضمان عليه الا ان يتعدى فيها او يطلبها مالكةا فيمنعها اياه ومانعت الجارية بالولادة فهى فى ضمان الغاصب فاذا كان فى قيمة الولد وفاءه جبر نقصان بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب ولا يضمن الغاصب منافع ما غصبه الا ان ينقص باستعماله فيغرم النقصان واذا استهلك المسلم خرا الذمى او خنزيره ضمن قيمتها وان استهلكها المسلم على المسلم لم يضمن

كتاب الودیعة ٤

الودیعة ٩ امانة فى يد المودع اذا هلك فى يده لم يضمنها وللمودع ان يحفظها بنفسه وبين فى عياله فان حفظها بغيرهم او اودعها ضمن الا ان يقع فى داره حريق فيسلمها الى جاره او يكون فى سفينة وهو يخاف الفرق فيلقينها الى سفينة اخرى وان خلطها المودع بماله حتى لا يتميز ضمنها فان طلبها صاحبها فحبسها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمنها وان اختلطت بماله من غير فعله فهو شريك لصاحبها وان اتفق المودع بضمها او هلك الباقي ضمن ذلك المودع وان اتفق المودع بعضها ثم رد مثله فحاطه بالباقي فمختلف ضمن الجميع ولذا تعدى

المودع

العارية في اللغة مشتقة من
العريته وهي العوطية وقيل
منسوبة الى العار لان طلبها
عارف على هذا يقال العارية
بالتشديد لان باء النسبة
مشددة (شرح)

قوله اذا لم يرد به الهبة هذا
راجع الى مختك وحلتك
فاذا كان راجعا

اليها ينبغي ان يقال بهما
الا انه اراد كل واحد منهما
(م) ٩ اى دارى لك عمرى
سكنى فعمرى مفعول مطلق
بفعل محذوف تقديره اعمرتها
لك عمرى والعمرى جعل

الدار لاحد مدة عمره وسكنى
تميز (صدر) ٩ قال فى
المهداية اذا وقت العارية
فرجع قبل الوقت صح
رجوعه ولكنه يكره لما
فيه من خلف الوعد ويضمن
ما نقص البناء والغرس لانه
غرس بتوقيت المدة فكان
عليه الرجوع بالغرور ولانه
غره حيث وقت له والظاهر
هو الوفاء بالوعد فيرجع
عليه (شرح)

المودع فى الوديعة بان كانت دابة فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا
فاستخذه او اودعها عند غيره ثم ازال التعدي وردها الى
يده زال الضمان فان طلبها صاحبها فمحمده اياها ضمنها فان
عاد الى اعتراف لم يبرأ من الضمان وللمودع ان يسافر بالوديعة
وان كان له حل ومثونة واذا اودع رجلا عند رجل وديعة تم
حضر احدهما وطلب نصيبه منها لم يدفع اليه شيئا عند ادى
حقيقة رجه الله تعالى حتى يحضر الآخر وقال ابو يوسف
ومحمد رجهما الله تعالى يدفع اليه نصيبه وان اودع رجل عند
رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفعه احدهما الى الآخر
ولكنهما يقسمانه فيحفظ كل واحد منهما نصفه وان كان مالا يقسم
جاز ان يحفظ احدهما باذن الآخر واذا قال صاحب الوديعة
للمودع لا تسلمها الى زوجتك فسلمها اليها لم يضمن وان قال له
احفظها فى هذا البيت فحفظها فى بيت آخر من الدار لم يضمن
وان حفظها فى دار اخرى ضمن

كتاب العارية

العارية جائزة وهى تملك المنافع بغير عوض وتصح بقوله
اعرتك واطعمتك هذه الارض ومختك هذا الثوب وحلتك
على هذه الدابة اذا لم يرد به الهبة ٢ واخذ منك هذا
العبد ودارى لك سكنى ودارى لك عمرى سكنى ٩ وللعير ان يرجع
فى العارية متى شاء والعارية امانة فى يد المستعير ان هلك بغير التعدي
لم يضمن المستعير وليس للمستعير ان يوجر ما استعاره فان آجره فهلك
ضمن وله ان يعيره اذا كان النشعار مالا يختلف باختلاف المستعمل
وعارية الدراهم والدنانير والمكيل والموزون قرض واذا
استعار ارضا لبني فيها او بغرس جاز وللعير ان يرجع عنها
ويكفها قلع البناء والغرس فان لم يكن وقت العارية فلا ضمان
عليه وان كان وقت العارية ورجع قبل الوقت ضمن المعب
٣ للمستعير ما نقص البناء والغرس بالقلع واجر رد العارية

٨ وهو في اللغة ما يلقط أي
يرفع من الأرض فعمل
بمعنى مفعول ثم غلب على
الصبي المفقود وفي الشرع
اسم لمولود طريحة أهله
يخوف من الفقر أو فرارا
من تهمة الزنا مضيعه آثم
(شرح)

٩ تبعاً للدار ما تبوت نسبه
فهو استحسان ووجه
الاستحسان أن في إثبات نسبه
نفع له فوجب أن يصدق
عليه كنفقته وأما جعلناه
مسئلاً لأن الكفر الحاق
ضرر به والتسبب نفع له
فما يكسبه الضرر لا يجوز
عليه وما يحصل له فيه فهو
أجراً فصحت دعواه فيما نفعه
دون ما يضره (شرح)

٣ وإذا أخاف عليها التلف
والضبايح مثل أن يكون
البلد فيها الأسد والسباع
أو حوالها للصوص أما إذا
كانت مأمونة التلف لم
يأخذها (شرح)

العارية على المستعير واجرة رد العين المستأجرة على المورج واجرة
رد العين المغصوبة على الغاصب واجرة رد العين المودعة
على المودع ^{وإذا استعار} دابة فردها إلى اصطبل مالكها
فهلكت لم يضمن وإن استعار عينا وردّها إلى دار المالك ولم يسلمها
إليه لم يضمن وإن رد الوديعة إلى دار المالك ولم يسلمها إليه ضمن
والله اعلم

✽ كتاب اللقيط ✽

اللقيط ٨ حر ونفقته من بيت المال وإن التفتحه رجل لم يكن لغیره
أن يأخذه من يده فإن ادعى مدع أنه ابنه فالقول قوله مع عيّنهِ وإن ادعا
اثنتان ووصف أحدهما علامة في جسده فهو أولى به وإذا وجد
في مصر من أمصار المسلمين أو في قرية من قريتهم لقيط فادعى
ذمي أنه ابنه ثبت نسبه منه وكان مسلماً ٦ وإن وجد في قرية من قرى
أهل الذمة أو في بيعة أو كنيسة كان ذمياً ومن ادعى أن اللقيط
عبد أو أمته لم يقبل وكان حراً وإن ادعى عبد أنه ابنه ثبت
نسبه منه وكان حراً وإن وجد مع اللقيط مال مشدود عليه
فهو له ولا يجوز تزويج الملتقط ولا تصرفه في مال اللقيط
ويجوز أن يقبض له الهبة ويسلمه في ضائعة ويؤجره

✽ باب اللقطة ✽

اللقطة أمانة في يد الملتقط إذا شهد الملتقط أنه يأخذها
لحفظها وردها على صاحبها فإن كانت أقل من عشرة
دراهم عرفها إياها وإن كان عشرة فصاعدا عرفها شهراً
وإن كانت مائة أو أكثر عرفها حولا فإن جاء صاحبها دفعها
والإتصدق بها فإن جاء صاحبها وهو قد تصدق بها فهو
بالخيار أن شاء أمضى الصدقة وأن شاء ضمن الملتقط ويجوز
الالتقاط في الشاة والبقر والبعير ٣ فإن انفق الملتقط عليها بغير
إذن الحاكم فهو متبرع وإن انفق بإذنه كان ذلك ديناً على
صاحبها وإذا رفع ذلك إلى الحاكم نظر فيه فإن كان للبهيمة منفعة
آجرها وانفق عليها من أجرتها وإن لم يكن لها منفعة وخاف

✽ أن يستغرق ✽

٣ بولا لاكثره بدل على
انه هو المجدى فى الاصل
كما ان السبق بدل على
ذلك ولان لاكثر حكم
الكل فى اصول الشرع
فبتر جميع الكثرة فان استويا
فى الكثرة قالوا جميعا لاعلم
لنا بذلك وهو مشكل
ينظر الى مباح وهذا كله

قبل البلوغ (شرح)
٣ فان قيل ظهور التدين
علامة مستقلة فلا حاجة
الى ذكر اللين قبل ان
اللين قد ينزل ولائدى او
يظهر له ثدى بحيث لا يتميز
من ثدى الرجل فاذا
نزل اللين وقع التميز فلهذا
قال او ظهر له ثدى
كثدى المرأة
(خدادى)

٩ لانه يباح للملوك ينظر
الى المرأة وهذا اذا كان
الحثى يشتهى اما اذا
كان لا يشتهى جاز للرجال
والنساء ان يختنوا
(شرح)

ان تستغرق النفقة قيمتها باعها الحاكم وامر بحفظ ثمنها وان كان
الاصح الاتفاق عليها اذن فى ذلك وجعل النفقة ديناً على مالكها
واذا حضر مالكها فللمنقط ان يمنعها حتى يأخذ النفقة ولقطة
الحل والحرم سواء واذا حضر الرجل فادعى ان اللقطة له لم يدفع اليه
حتى يقيم البينة فان اعطى علامتها حل للملقة ان يدفعها اليه
ولا يجبر على ذلك فى القضاء ولا يتصدق باللقطة على غنى وان كان
الملقط غنيا لم يجز له ان ينتفع بها وان كان فقيرا فلا بأس
ان ينتفع بها ويجوز ان يتصدق بها اذا كان غنيا على ابيه
وابنه وامه وزوجته اذا كانوا فقراء

كتاب الحثى

اذا كان للولود فرج وذكر فهو حثى فان كان يبول من الذكر
فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو انثى وان كان يبول
منها والبول يسبق من احدهما نسب الى الاسبق منهما وان كانا
فى السبق سواء فلا يعتبر بالكثرة عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى
وقال رحمهما الله تعالى نسب الى اكثرهما ٣ واذا باغ الحثى
وخرجت له الحية او وصل الى النساء فهو رجل فان ظهر له ثدى
كثدى المرأة ٤ او نزل له لبن فى ثديه او حاض او حبل او امكن
الوصول اليه من جهة الفرج فهو امرأة فان لم يظهر له احدى
هذه العلامات فهو حثى مشكل واذا وقف خلف الامام قام
بين صف الرجال والنساء وتباعدت امة ٩ من ماله تحتته ان كان له
مال فان لم يكن له اتباع له الامام من بيت المال امة فاذا اختنته باعها
ورد ثمنها الى بيت المال وان مات ابوه وخلف ابنا وخثى فالمال
بينهما عند ابى حنيفة على ثلثة اسهم للابن سهمان وللخثى
سهم وهوانثى عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى فى الميراث الا ان ثبت
غير ذلك وقال للخثى نصف ميراث الذكور ونصف ميراث الانثى
وهو قول الشعبي واختلفا فى قياس قوله فقال ابو يوسف رحمه الله
تعالى المال بينهما على سبعة اسهم للابن اربعة وللخثى ثلثة وقال

محمد المال بينهما على اثني عشر سهما للابن سبعة وللنثى خمسة

﴿ كَاب المفقود ﴾

إذا غاب الرجل فلم يعرف له موضع ولا يعلم أحي هو أم ميت
نصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويستوفى حقوقه
ويتفق على زوجته وأولاده الصغار من ماله ٦ ولا يفرق بينه
وبين أمرته فإذا تم له مائة وعشرون سنة من يوم ولد
حكما بموته واعتدت أمرته وقسم ماله بين ورثته الموجودين
في ذلك الوقت ومن مات منهم قبل ذلك لم يرث منه شيئا
ولا يرث المفقود ٧ من أحد مات في حال فقده إذا اُتي

﴿ كَاب الأباقي ﴾

إذا أبق المملوك فرد رجلا على مولاه من مسيرة ثلاثة أيام
فصاعدا فله عليه الجعل أربعون درهما وإن رده لأقل من
ذلك فبحسابه وإن كانت قيمته أقل من أربعين درهما قضى له
بقيته إلا درهما وإن أبق من الذي رده فلا شيء عليه ولا جعل
له ولا ينبغي أن يشهد إذا أخذه أنه يأخذه ليرد على صاحبه فإن
كان العبد الأبق رهنا فالجعل على الرهن

﴿ كَاب أحياء الموات ٢ ﴾

الموات ما لا ينفع به من الأرض لا تقطاع الماء عنه أو أغلبه الماء
عليه أو ما شبه ذلك مما يمنع الزراعة إذا كان منها عاديا لا مالك
له أو كان مملوكا في الإسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد
من القرية بحيث إذا وقف إنسان في أقصى العامر فصاح لم يسمع
الصوت فيه فهو موات ومن أحياء بأذن الإمام ملكه وإن أحياء
بغير إذنه لم يملكه عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا رحمه الله
يملكه ويملك الذي بالأحياء كما يملكه المسلم ومن حجر أرضا ولم
يعمرها ثلاث سنين أخذها الإمام منه ودفعها إلى غيره
ولا يجوز أحياء ما قرب من العامر بل بترك مربي
لأهل القرية ومطرها لحصايدهم ومن حفر بئرا في ربة

٢ مرآة الدراهم
والدنانير المكيال والوزون
وأما عزوضه فلا يباع
لنفقته اتفاقا (ق)

٧ لما بينا أن المفقود حي في
حق نفسه ميت في حق
غيره فلهذا لم يستحق
من غيره ميراثا لكونه
ميتا (شرح)

٢ أراد أحياءها صورة
بحيث يكون سببا للحياة
النامية (ق)

٦ يعني من حفر بئرا في
موات ليستحق منها بالبيع
يكون حريمها من كل
جانبها أربعين ذراعا عند
أبي حنيفة كالعطن أي
كما كان حريمها للعطن
أي لمبرك الأبل حول الماء
للسقي أربعين ذراعا اتفاقا
(ن)

فله حريمها فان كانت للعطن فحريمها من كل جانب اربعون ذراعا وان كانت للناصح فحريمها ستون ذراعا وان كانت عينا فحريمها ثلثمائة ذراع فمن اراد ان يحفر بئرا في حريمها منع منه وماترك القران والدجلة وعدل عنه الماء فان كان يجوز عوده اليه لم يجز احيائه وان كان لا يمكن ان يعود اليه فهو كالومات اذا لم يكن حريمها لعامر يملكه من احياء باذن الامام ومن كان له نهر في ارض غيره فليس له حريمه عند ابى حنيفة رحمه الله الا ان يقيم البيعة على ذلك وعندهم ساله مسنة النهر يمشي عليها ويلقى عليها طينه

كتاب المأذون

اذا اذن المولى لعبده في التجارة اذا عاها جاز تصرفه في سائر التجارات ١ وله ان يشتري ويبيع ويرهن ويسترهن وان اذن له في نوع منها دون غيره فهو مأذون في جميعها فاذا اذن له في شيء بعينه فليس بمأذون وافرار المأذون بالديون والغصوب جائز وليس له ان يتزوج ولا ان يزوج ماله ولا يكتسب ولا يعتق على مال ولا يهب بعهوض ولا بغيره عوض الا ان يهدي ٢ اليسير من الطعام او يضيف من يطعمه وديونه متعلقة برقبته يباع للغرماء الا ان يفديه المولى ويقسم ثمنه بينهم بالخصص فان فضل من ديونه شيء طاول به بعد الحرية وان حجر عليه لم يصح محجورا عليه حتى يظهر الحجر بين اهل السوق فان مات المولى او جنى او لحق بدار الحرب من اهل المأذون محجورا عليه ولوا ببق العبد المأذون صار محجورا عليه واذا حجر عليه فاقارره جائز فيما في يده من المال عند ابى حنيفة رحمه الله وقال لا يصح اقراره واذا لزمته ديون تحيط بماله ورقبته لم يملك المولى ما في يده فان اعتق عبيده لم تعتق عند ابى حنيفة رحمه الله وقال رحمه الله يملك ما في يده واذا باع عبد مأذون من المولى شيئا بمثل القيمة جاز وان باع بنقصان لم يجز وان باعه المولى شيئا بمثل القيمة او اقل جاز البيع ٣

١ فالجارية اسم عام يشاؤل الجنس فيبيع وبشترى ما بداله من انواع الاصلان لانه اصل التجارة (شرح)

٢ وهو يضم حرف المضارعة اى يحمله هدية قيد باليسير وهو قدر ما يتخذ به للضيافة اليسرة لانه لا يملك اهداء الكثير منه وقيد بالطعام لان اهداء قدر اليسير من الدراهم غير جائز (ابن ملك)

٣ لان العبد اذا كان عليه دين فلا سبيل للمولى على ما في يده فيكون معه كالاجنبي واحدى الاجنبيين يجوز له ان يشتري من الاخرها (شرح)

فان سلمه اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن ٦ وان امسكه في يده حتى يستوفي الثمن جاز وان اعتق المولى العبد المأذون وعليه ديون فعتقه جاز والمولى ضامن لقيمه للغرماء وما بقي من الديون يطالب به العتق ٧ واذا ولدت المأذونة من مولها فذلك حجر عليها وان اذن ولي الصبي للصبي في التجارة فهو في الشراء والبيع كالعبد المأذون اذا كان يعقل البيع والشراء

كتاب المزارعة

٦ لانه اذا سلم المبيع قبل القبض حصل الثمن ديناً للمولى على عبده والمولى لا يثبت له على عبده دين واذا بطل الثمن من طريق الحكم صار كانه باع عليه بغير ثمن فلم يجز البيع ومراده بطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة به للمولى استرجاع المبيع (شرح)

٧ بعد العتق لان الدين متعلق بذمته ورقبته وقد ضمن المولى ما اتلف عليهم من رقبته وبقي فاضل دينهم في ذمته فليستوفي ذلك منه بعد عتقه (شرح)

٣ واسما قيد بالثلث والرابع لئلين محل النزاع لانه لو لم يعين اصلاً او عين دارهم هسمة كانت فاسدة بالاجماع (اكل)

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى المزارعة بالثلث ٣ والرابع باطله وقال جازة وهي عندهما على اربعة اوجه اذا كانت الارض والبذر لواحد والعمل والبقر والبقر والبذر لآخر المزارعة وان كانت الارض والبذر لواحد والعمل والبقر والبذر لآخر جازت المزارعة وان كانت الارض والبقر لواحد والبذر والعمل لواحد فهي باطله ولا تصح المزارعة الا على مدة معلومة وان يكون الخارج بينهما مشاعلاً فان شرطاً لاحد هما قفرا ناسماً فهي باطله وكذلك اذا شرطاً ما على الماذنات والسواقي واذا صحت المزارعة فالخارج بينهما على ما شرطوا وان لم تخرج الارض شيئاً فلا شيء للعامل واذا فسدت المزارعة فالخارج لصاحب البذر فان كان البذر من قبل رب الارض فلعامل اجر مثله لا يزداد على مقدار ما شرط له من الخارج وقال محمد له اجر مثله بانفا ما باع وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثلها واذا عقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر عليه وان امتنع الذي ليس من قبله البذر اجبره الحاكم على العمل واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة واذا انقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع اجر مثل نصيبه من الارض الى ان يستحصده والنفقة على الزرع عليهما على مقدار حقوقهما

٢٥٠
 ما نقله عن
 حارث

واجرة الحصاد والدياس والرفع والتذرية عليهما بالخصص
 فان شرط ذلك في المزارعة على العامل فسدت

باب المساقاة ٦

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى المساقاة بجزء من الثمرة باطلة وقال
 جازة اذا ذكر مدة معلومة وسمى جزءا من الثمرة مشاعا ويجوز
 المساقاة في النخل والتبخر والكرم والرطب واصول الباذنجان
 فان دفع نخلا فيه ثمرة مساقاة و الثمرة تزيد بالعمل جاز وان كانت
 قد انتهت لم يجز واذا فسدت المساقاة فللعامل اجر مثله وتبطل
 المساقاة بالوت وتفسخ بالاعذار كما تفسخ الاجارة

كتاب النكاح

النكاح ينقذ بالايجاب والقبول بلفظين يعبر بهما عن الماضي
 او يعبر باحدهما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل
 ان تقول زوجني فيقول زوجتك ولا ينقذ نكاح المسلمين
 الا بحضور شاهدين حرين بالغين ٩ عاقلين مسلمين
 او رجل وامرأتين عدولا كانوا او غير عدول او محدودين في
 قذف فان تزوج مسلم ذمية ٧ بشهادة ذمين جاز عند ابي
 حنيفة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز الا ان
 يشهد شاهدين مسلمين ولا يحل للرجل ان يتزوج بامه ولا بجدة
 من قبل الرجال والنساء ولا بابنته ولا بنت ولده وان سفلت
 ولا باخته ولا بنات اخيه ولا بعمة ولا بخالته ولا بنات اخيه
 ولا بام امرأته التي دخل بابنتها او لم يدخل ولا بابنت امرأته
 التي دخل بها سواء كانت في حجره او في حجر غيره ولا بامرأة
 ابيه ولا اجداده ولا بامرأة ابنه ولا بنى اولاده ولا بامه من الرضاة
 ولا باخته من الرضاة ولا يجمع بين الاختين بنكاح ولا بملك
 عيين وطسا ولا يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها ولا ابنت
 اخنها ولا ابنت اخيها ولا يجمع بين امرأتين لو كانت كل
 واحدة منهما رجلا لم يجز له ان يتزوج بالاخرى ولا بأس

٦ هي دفع الشجر الى من
 يصلحه بجزء من ثمره (م)

٩ يعني ينقذ النكاح
 بحضورهم عندنا وقال
 لشافعي لا ينقذ لان شهادتهم
 غير مقبولة فلا ينقذ
 بحضورهم ولنا ان كلامهم
 اهل للشهادة بحكم لا وعدم
 قبولها عند الاداء لا ينقذ
 تحققها (ابن مالك)

لا قيد بالذمية لان المسلم لو تزوج
 مسلمة لا ينقذ بشهادة ذمين
 اتفاقا (شرح)

باب يجمع بين امرأة وابنت زوج كان لها من قبل ١ ومن رزى
 بامرأة حرمت عليها أمها وابنتها وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً
 بيناً لم يجز له أن يتزوج بائناً حتى تنقضي عدتها ولا يجوز للولي
 أن يتزوج أمته ولا المرأة عبداً ويجوز تزويج الكليات ولا يجوز
 تزويج المجوسيات والوثنيات ويجوز تزويج الصايات ٢
 أن كانوا يؤمنون بنبي ويفرون بكتاب وإن كانوا يعبدون
 الكواكب ولا كتاب لهم لم يجز منّا كنهم ويجوز للمعمر والمعمرة
 أن يتزوجا في حالة الإحرام وينعقد نكاح المرأة الحرة البالغة
 العاقلة برضاها وإن لم يعقد عليها ولي عند أبي حنيفة رحمه الله
 بكرة كانت أو ثيباً وقال لا ينعقد الأبائن ولي ولا يجوز للولي
 إجبار البكر البالغة العاقلة على النكاح وإذا استأذنها الولي
 فسكت أو ضحكت أو بكت بغير صوت فذلك إذن منها وإن أبت
 لم يزوجها وإذا استأذنت الثيب فلا بد من رضاها بالقول
 وإذا زالت بكارتها بوثبة أو حبضة أو جراحة أو تنفس فهي
 في حكم الأبكار وإن زالت بكارتها بالزنا فهي كذلك عند أبي
 حنيفة رحمه الله وقال رحمه الله هي في حكم الثيب وإذا قال
 الزوج للبكر بلغك النكاح فسكت وقالت بل رددت فالقول قولها
 ولا يمين عليها ولا يستخلف في النكاح عند أبي حنيفة
 رحمه الله وقال يستخلف فيه وينعقد النكاح بلفظ النكاح
 والتزويج والتليك والهبة والصدقة ولا ينعقد بلفظ الإجارة
 والإطارة والإباحة ويجوز نكاح الصغير والصغيرة إذا زوجهما
 الولي بكرة كانت الصغيرة أو ثيباً والولي هو العصبة فإن زوجهما
 الأب والجد فلا خيار لهما بعد بلوغهما وإن زوجهما غير الأب
 والجد فللكل واحد منهما الخيار إذا بلغ أن شاء أقام على النكاح
 وإن شاء فسخ ولا ولاية لعبد ولا لصغير ولا لمجنون ولا لكافر
 على مسلمة وقال أبو حنيفة رحمه الله يجوز إقبر العصبات
 من الأقارب التزويج مثل الأخت والأم والحالة ومن لا ولي لها إذا

٩ وقال زفر لا يجوز لأن
 ثبت زوجها لو قدر
 زجلاً لم يجز لها نكاح
 المرأة لأنها زوجة أبيه
 ولنا ما روى ابن عباس
 جمع بين امرأة رجل
 وبنته من غيرها ولا نحرمة
 الجمع كانت لصيانة القرابة
 عن القطيعة وهنا لا قرابة
 (ق)

٣ لأنهم إن كانوا كازم
 أبو حنيفة في حقهم أنهم
 قوم من النصارى يقرؤون
 الزبور ويعظمون الكواكب
 كنسطينا القبلية التزويج
 يخل التزويج منهم اتفاقاً
 وإن كانوا كازم أصحابه
 في حقهم أنهم خرجوا
 من النصرانية وعبدوا
 الكواكب والملائكة
 يحرم التزويج منهم اتفاقاً
 (ق)

زوجها مولاها الذي اعتقها جاز واذا غاب الولي الاقرب غيبة
منقطعة جاز لمن هو بعده منه ان يزوجهها والغيبة المنقطعة ان يكون
في بلد لا تصل اليه القوافل في السنة الامر واحدة والكفاءة
في النكاح معتبرة فاذا تزوجت المرأة بغير كفوفلا ولياء ان يفرقوا
بينهما والكفاءة تعتبر في التسبب والدين والمال وهو ان يكون
مال الكالمهر والتنفقة وتعتبر بالصنائع عند ابي يوسف واذا تزوجت
المرأة ونقصت من مهر مثلها فلا ولياء الاعتراض عليها
عند ابي حنيفة رحمه الله حتى يتم لها مهر مثلها او يفرقها
واذا زوج الاب ابنته الصغيرة ونقص من مهر مثلها او ابنته
الصغير وزاد في مهر امرأته جاز ذلك عليهما ولا يجوز ذلك
لغير الاب والجد ويصح النكاح اذا سمي فيه مهر او يصح
وان لم يسم فيه مهر ٩١ وقل المهر عشرة دراهم فان سم اقل
من عشرة دراهم قلها العشرة ومن سمي مهر عشرة فزاد
فعلية المسمى ان دخل بها او مات عنها فان طلقها قبل الدخول
بها والخلوة قلها نصف المسمى وان تزوجه ولم يسم لها مهر
او تزوجه على ان لا مهر لها قلها مهر مثلها ان دخل بها او مات
عنها وان طلقها قبل الدخول بها والخلوة قلها المنة فهي
ثلاثة اوثاب من كسوة مثلها وهي درع وخمار وملحفة
وان تزوجه المسلم على خمر او خنزير فالنكاح جائز ولها مهر
مثلها وان تزوجه ولم يسم لها مهر ثم راضيا على تسمية
مهر فهي مهر لها ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل
الدخول بها والخلوة قلها المنة وان زادهما في المهر بعد العقد
زمنه الزيادة ان دخل بها او مات عنها وتسقط الزيادة بالطلاق
قبل الدخول فان حطت عنه من مهرها صح الحط واذا خلا
الزوج بامرأته وليس هناك مانع من الوطئ ثم طلقها قلها كمال
مهرها وان كان احدهما مريضاً او سائماً في رمضان او محرماً
بحد او عمة او كانت حائضاً فليست بخلوة صحيحة ولو طلقها
فيجب نصف المهر واذا خلا المحبوب بامرأته ثم طلقها

٩١ قوله وقل المهر عشرة
دراهم او ما قيمته عشرة
دراهم يوم العقد لا يوم
التبعض وقال الشافعي
ما يجوز ان يكون ممنا
في البيع جاز مهرا في النكاح
لانه حقها فيكون التقدير
لها ولنا قوله عليه السلام
لامهر اقل من عشرة دراهم
لانه حق الشرع وجوبا
اظهار الشرف المحل
فيه قدر بماله خطر وهو
عشرة دراهم استدل لا
بكتاب السرقة اي لا يباح
التصرف في البضع بدون
المال الخطير كما لا يباح قطع
اليد بدون المال الخطير
ولو تزوجهما على قطعة
فضة تبرقانه يشترط كمال
العشرة من حيث الوزن
لا غير بخلاف السرقة فانه
لو سرق عشرة تبرقانهما
نقص من عشرة مضروبة
لا يجب القطع على الاصح
والعشر وزن سبعة
(جدا دي)

٩ لانه هذا دين واجب
في رقية العبد لوجود
سببه من اهله وقد ظهر
في حق المولى لصدور
الاذن من جهته فيتعلق
برقبته دفعا للضررة عن
اصحاب الديون

(فهستاني)

١٠ اي لا يجب عليه ان
يتها بمزول الزوج وتمكنها
فيه لان استخدامها حق
المولى وفي التوبة ابطاله
(ابن مالك)

٣ قال رضي الله عنه معنى
هذه المسئلة ان يسمى جنس
الحيوان دون الوصف
بان يتزوجها على فرس
او حمار اما اذا لم يسم
الجنس بان يتزوجها على
دابة لا يجوز التسمية ويجب
مهر المثل (فهستاني)

٢ ومضاء ذكر الثوب
ولم يزد عليه وجهه ان
هذه جهالة الجنس اذ
الثياب اجناس ولو تسمى
جنسا بان قال هروى
تصح التسمية (شرح)

فلها كل المهر عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى ويستحب المتعة
لكل مطلقة المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول
ولم يسم لها مهرا واذا تزوج الرجل ابنته على ان يزوجه الرجل
اخيه او ابنته ليكون احد العقد عرضا عن الآخر فالعقدان
جازان ولكل واحدة منهما مهر مثلها عند ابى حنيفة وابى
يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله اجر مثلها وان تزوج حر
امراة على خدمته سنة او على تعليم القرآن جاز فلها مهر مثلها
وان تزوج عبد امراة حرة باذن مولاه على خدمته سنة جاز
ولها اخدها واذا اجتمع في المجزئة ابوها وابنها فالولى في نكاحها
ابنها عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله
تعالى ابوها ولا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما واذا
تزوج العبد باذن مولاه فله مهر دين في رقبته ٩ يباع فيه واذا
زوج المولى امته فليس عليه ان يوتها بيتا للزوج ولكنها
تخدم للولى ويقال للزوج متى ظفرت بها وطنتها وان تزوج
امراة على الف درهم على ان لا يخرجها من البلد او على
ان لا يتزوج عليها امراة فان وقفا بالشرط فلها المسمى وان تزوج
عليها او اخرجها من البلد فلها مهر مثلها وان تزوجها على
حيوان غير موصوف صححت التسمية ولها الوسط منه والزوج
مخير ان شاء اعطاها ذلك وان شاء اعطاها قيمته ٣ ولو تزوجها
على ثوب ٢ غير موصوف فلها مهر مثلها ونكاح المتعة والموقت
باطل وتزوج العبد والامة بغير اذن مولاهما موقوف فان اجاز
المولى جاز وان رده بطل وكذلك ان تزوج رجل امراة بغير رضاها
او رجلا بغير رضاها ويجوز لابن العم ان يزوج بنت عمه من نفسه
واذا اذنت المرأة للرجل ان يزوجه من نفسه فعقد بحضرة شاهدين
جاز واذا ضمن المولى المهر للمرأة صح ضمانه والمرأة الخيار في مطالبة
زوجها او وليها واذا فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد
قبل الدخول فلا مهر لها وكذلك بعد الخلوة واذا دخل بها فلها

مهر مثلها

مهر مثلها ولا يزداد على المسمى وعليها العدة ٧ ويثبت نسب ولدا منه ٩ ومهر مثلها يعتبر باخواتها وعماتها وبنات عمها ولا يعتبر بامها وخالتها اذا لم تكن من قبيلتها ويعتبر في مهر المثل ان ينسأويا المرأتان في السن والجمال والمال والعقل والدين والبلد والعصر والعفة ويجوز تزويج الامة مسلمة كانت او كفاية ولا يجوز ان يتزوج امة على حرة ويجوز تزويج الحرة عليها وللحر ان يتزوج اربعا من الحرار والاماء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك ولا يتزوج العبد اكثر من اثنتين فان طلق الحر احدي الاربع طلاقا بائنالم يجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها واذا زوج الامة مولاهها ثم اعتقت فلها الخيار ^{بين القرار والقرار} زوجها او عبدا وكذلك المكاتب وان تزوجت امة بغير اذن مولاهها ثم اعتقت صح النكاح ولا خيار لها ومن تزوج امرأتين في عقد واحد احديهما لا يحل له نكاحها صح نكاح التي يحل له نكاحها وبطل نكاح الاخرى واذا كان بالزوجة عيب فلا خيار لزوجها واذا كان بالزوج جنون او جذام او برص فلا خيار للمرأة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله لها الخيار واذا كان الزوج عتينا ٢ اجله الحاكم حولان وصل اليها في هذه المدة فلا خيار لها والافرق بينهما ان طلبت المرأة ذلك والفرقة تطليقة بائنة ولها كمال المهر اذا كان قد خلا بها وان كان مجبوبا ٣ فرق القاضي بينهما في الحال ولم يؤجله والخصي يؤجل كما يؤجل العنين واذا اسلمت المرأة وزوجها ~~ك~~اغر عرض عليه القاضي الاسلام فان اسلم فهي امرأته وان ابا عن الاسلام فرق بينهما وكان ذلك طلاقا بائنا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله وهو الفرقة بغير طلاق وان اسلم الزوج وتحت مجوسية عرض عليها الاسلام فان اسلمت فهي امرأته وان ابت فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرقة طلاقا فان كان قد دخل بها فلها كمال المهر وان لم يكن دخل بها فلا مهر لها

٧ الحاقا مشبهة بالحققة في موضع الاحتياط وتحزنا عن اشتباه النسب (هداية) ^{النكاح} فمن النكاح القاسد بغير شهود ونكاح الاخت في عدة الاخت وفي الطلاق البائن ونكاح الخامسة في عدة الرابعة ونكاح الامة على الحرة ونكاحها ثم هذا الحكم وهو عدم وجوب المهر قبل الدخول (كما هو في تفریق القاضي)

٢ وهو من لا يقدر على الجماع لمرض او لكبر سنه او بسخر او بصل لي اشيب دون البكر (ابن ملك)

٣ وهو من قطع آلتيه لا يؤجل لان العنين انما اجل سنة ليعرف ان يحجزه من خلفه او من آفة عارضة حتى يزول بمضي الفصول الاربعة فلاقاعدة في تأجيل المحبوب (ابن ملك)

٢ قوله وكذلك المرتدة لا يترزوها مسلم ولا كافر ولا مرتد لانها محبوسة للنساء وخدمة الزوج تشغلها عن التأمل وقد قال اصحابنا اذا انتقل الكتابي من دين الى دين لم يعرض عليه وقال الشافعي لا يمكن من البقاء على الدين الذي انتقل اليه الا ان يسلم او يعود الى دينه فان لم يفعل حتى مضت ثلاث حيض وقعت الفرقة وصار كالمرتد ولذا انه تبديل دين لا يوجب زوال الملك فلا يوجب الفرقة كاسلام الزوجين ولان النصراني اذا انتقل الى اليهودية فقد اعتقد التوحيد فلو منعه من ذلك واقرنا على النصرانية ذالظنرها كنا قد ازلناه ترك القول بالنوحيد واعتقاد التثني وهذا لا يصح

(حدادي)

واذا اسلمت المرأة في دار الحرب لم تقع الفرقة عليها حتى تحيض ثلاث حيض فاذا حاضت بانث من زوجها واذا اسلم زوج الكنية فمها على نكاحهما واذا خرج احد الزوجين اليان من دار الحرب مسلما وقعت البيونة بينهما وان سبي احدهما وقعت البيونة بينهما وان سبيهما لم تقع البيونة واذا خرجت المرأة اليانها جرة جاز لها ان تزوج في الحال فلا عدة عليها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فان كانت حاملا لم تزوج حتى تضع حملها واذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام وقعت البيونة بينهما وكانت الفرقة بينهما بغير طلاق فان كان الزوج هو المرتد وقد دخل بها فلها كمال المهر وان لم يدخل بها فلها نصف المهر وان كانت الزدة بعد الدخول فلها المهر وان ارتد معك اسلامهما فمهما على نكاحهما ولا يجوز ان يتزوج المرتد مسلمة ولا مرتدة ولا كافرة وكذلك المرتدة لا يترزوها مسلم ولا كافر ولا مرتد وان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك ان اسلم احدهما ولهما ولد صغير صار ولده مسلما باسلامه وان كان احد الابوين كفايا والاخر مجوسيا فالولد كفاي واذا تزوج الكافر بغير شهود او في عدة كافر وذلك في دينهم جائز ثم اسلما اقرأ عليه وان تزوج المجوسي امه او ابنته ثم اسلما فرق بينهما وان كان رجل امرأتان حرتان فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكرن كانتا او ثنتين او احديهما بكر او الاخرى ثيبا وان كانت احدهما حرة والاخرى امه فللحرة الثلثان من القسم والامه الثلث واللاحق لهن في القسم في حالة السفر ويسافر الزوج بمن شاء منهن والاولى ان يفرق بينهما فيسافر بمن خرجت قريتها واذا رضيت احدي الزوجات بترك قسمها لصاحبها جاز ولها ان ترجع في ذلك

كتاب الرضاع

قليل الرضاع وكثيره اذا حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم

ومدة

٢ قوله وإذا اختلط بالدواء
وهو الغالب يتعلق به التحريم
تفسير الغلبة في رواية بن
سماعة عن أبي يوسف
إذا جعل في لبن امرأة
دواء غير اللون ولم يغير
الطعم أو على العكس حرم
واند غير اللون والطعم
ولم يوجد طعم اللبن وذهب
لونه لم يحرم وتفسير الغلبة
في رواية بشر بن الوليد
عن محمد إذا لم يغير الدواء
لم يخرج من أن يكون لبناً
فثبت به التحريم وعن محمد
إذا لم يغيره الدواء ثبت
التحريم وإن غيره لا يثبت
وقيل على قول أبي حنيفة
فإن جعل اللبن في دواء وخلط
بلواء لا يثبت الحرمة بكل
حال وفي الكرخي إذا اختلط
اللبن بالدواء أو والد هن
أو التبيذ فإن كان اللبن غالباً
حرم لأن هذه الأشياء تجعل
في اللبن لتوصله إلى مكان
لا يصل إليه بنفسه فوقع
التحريم مع مخالطتها أولى
فأما إذا غلب الدواء لم يقع به
التحريم لأن اللبن مغلوب
فلا يقع به القدي

(حدادي)

ومدة الرضاع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثشون شهر أو عند
هما سنتان وإذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع التحريم
ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الأم اخته من الرضاع
فإنه يجوز أن يتزوجها ولا يجوز أن يتزوج لم اخته من النسب
وأخت ابنه من الرضاع يجوز أن يتزوجها ولا يجوز أن يتزوج
اخت ابنه من النسب ولا يجوز أن يتزوج امرأة ابنه من الرضاع
كما لا يجوز أن يتزوج امرأة ابنه من النسب وابن الفحل يتعلق
به التحريم وهو أن ترضع المرأة صبية قهرم هذه الصبية على
زوجها وعلى آبائه وإبنائه ويصير الزوج الذي نزل لهما منه
اللبن أم للرضعة ويجوز أن يتزوج الرجل باخت أخيه من
من الرضاع كما يجوز أن يتزوج باخت أخيه من النسب وذلك
مثل الأخ من الأب إذا كان له اخت من أمه جاز لأخيه من
إبيه أن يتزوجها وكل صبيين اجتماعاً على ثدي واحد لم يحرم
لأحدهما أن يتزوج الآخر ولا يجوز أن يتزوج المرضعة أحداً
من وُلد التي أرضعت ولا وُلد ولد لها ولا يتزوج الصبي المرضع اخت
زوج المرضعة لأنها حنمة من الرضاع وإذا اختلط اللبن بالماء
واللبن هو الغالب يتعلق به التحريم فإن غلب الماء لم يتعلق به
التحريم وإذا اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم وإن كان
اللبن غالباً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا رحمه الله
تعالى يتعلق به التحريم وإذا اختلط بالدواء أو اللبن غالب يتعلق
به التحريم وإذا حلب اللبن من المرأة بعد موتها فآو جربه
الصبي يتعلق به التحريم وإذا اختلط اللبن بلبن شاة وهو الغالب
تعلق به التحريم فإن غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم وإذا
اختلط لبن امرأتين يتعلق به التحريم بأكثرهما عند أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله تعلق بهما التحريم
وإذا نزل للبكر لبن فأرضعت به صبياً يتعلق به التحريم وإذا
نزل للرجل لبن فأرضع به صبياً لم يتعلق به التحريم وإذا شرب صبيان

من لبن شاة فلا رضاع بينهما ٩ وإذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة
فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج فأركان لم يدخل
بالكبرة فلامهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج
على الكبيرة إن كانت تنبت به الفساد وإن لم تنبت فلا شيء
عليها ولا تقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات وإنما ثبتت
بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين

✽ كتاب الطلاق ✽

للطلاق على ثثة أوجه أحسن الطلاق وطلاق السنة وطلاق
البدعة فأحسن الطلاق أن يطلق الرجل امرأته تطايق واحدة
في طهر واحد لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها
وطلاق السنة أن يطلق المدخول بها ثثاني ثلاثة أطهار وطلاق
البدعة أن يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة أو ثلاثا في طهر واحد
فإذا فعل ذلك وقع الطلاق وبانت امرأته منه وكان عاصيا
والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت وسنة في العدد
فالسنة في العدد يستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها
والسنة في الوقت تثبت في حلق المدخول بها خاصة
وهو أن يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه وغير المدخول
بها أن يطلقها في حال الطهر والحيض ٦ وإذا كانت المرأة
لا تحيض من صغرها وكبر فأراد أن يطلقها للسنة طلقها
واحدة فإذا مضى شهر طلقها أخرى ٤ وإذا مضى شهر
طلقها أخرى ويجوز أن يطلقها ولا يفصل بين وطئها
وطلاؤها زمان ٤ وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع
ويطلقها للسنة ثثا يفصل بين كل تطليقتين بشهر عند
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد
رحمه الله لا يطلقها للسنة إلا واحدة وإذا طلق الرجل
امرأته في حال الحيض وقع الطلاق ويستحب له أن يرجعها
فإذا طهرت وخاضت وطهرت فهو مخير أن شاء طلقها

✽ وإن شاء ✽

٩ لأنه لا جريسة بين
الآدمي والبهيمة والخمرية
باعتبارها (هداية)

٧ لأن الرغبة فيها قائمة
في الحائض بخلاف المدخول
(م)
٤ لأن الشهر في حقهما
قائم مقام الحيض (م)
٢ وقال زفر يفصل بينهما
بشهر لقيامه مقام الحيض
ولأنه لا يتوهم الحبل فيها
إلى التي لا تحيض الصغيرة
والسكرامية في ذوات
الحيض باعتباره لأن عند
ذلك يشبه وجه العدة
(م)

٩ قوله وهي على ضربين

منها ثلثة الفاظ رجعي

ولا يقع بها الا واحدة وهو

قوله اعتدى واستبرئ

رحك وانت واحدة اما

قوله اعتدى فلانه يحتمل

الاعتداد من الشكاح

ويحتمل الاعتداد بنعم الله

اي يحتمل اعتدى لاني

طلقتك ويحتمل اعتدى

بنعم الله عليك فاحتاج الى

النية وقوله استبرئ رحك

يحتمل لاني قد طلقك

ويحتمل لاني اريد طلاقك

وقوله انت واحدة يحتمل

ان يكون معنا لمصدر

محدوف مضافا تطلقه

واحدة ويحتمل انت واحدة

في قومك ولا عبرة باعراب

الواحدة عند امة المشايخ

وهو الصحيح لان العوام لا

يميزون بين وجوه الاعراب

وقال بعضهم ان نصب

الواحدة يقع نوى اولم

ينو او رفع لا يقع شيء

وان توقع وان سكنها ففيه

الكلام والصحيح ان الكل

سواء في انه لا يقع الا بال

(حدادی)

وان شاء امسكها ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاقلا بالغا
ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والثائم واذا تزوج العبد باذن
مولاه وطلق وقع طلاقه اذا طلقها ولا يقع طلاق مولاه
على امرأته (والطلاق على ضربين صريح وكناية فالصريح
قوله انت طالق ومطلقة وطلقتك فهذا يقع به الطلاق الرجعي
ولا يقع به الا واحدة وان نوى اكثر من ذلك ولا يفتقر بهده
الانسان الى نية وقوله انت الطلاق او انت طالق الطلاق
او انت طالق طلاقا فان لم تكن له نية فهي واحدة رجعية
وان نوى اثنين لا يقع الا واحدة وان نوى به ثلثا كان
ثلثا والضرب الثاني الكناية ولا يقع بها الطلاق
الا بالنية او بدلالة حال وهي على ضربين ٩ منها ثلثة الفاظ
يقع بها الطلاق الرجعي ولا يقع بها الا واحدة وهي قوله اعتدى
واستبرئ رحك وانت واحدة وبقية الكنايات اذا نوى بها
الطلاق كانت واحدة بآية وان نوى به ثلثا كانت ثلثا وان نوى
اثنين كانت واحدة وهذه مثل قوله انت باين وبتة وبتة وحرام
وجحك على غارمك والحق باهلك وخلية وبرية ووهبتك لاهلك
وسرحتك وفارقتك وانت حرة وتفتني واستترى واغربي
وايتخي الازوج فان لم تكن له نية الطلاق لم يقع بهذه الالفاظ
طلاق الا ان يكونا في مذاكرة الطلاق فيقع بها الطلاق في القضاء
ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى الا ان ينويه الطلاق وان لم يكونا
في مذاكرة الطلاق وكانا في غضب او خصومة وقع الطلاق
بكل لفظة لا يقصد بها السب والشتيمة ولم يقع بما يقصد
بها السب والشتيمة الا ان ينويه واذا وصف الطلاق بضرب
من الزيادة والشدة كان باثما مثل ان يقول انت طالق بان او انت طالق
اشد الطلاق او افحش الطلاق او طلاق الشيطان والبدعة
او كالجيل او ملا البيت واذا اضاف الطلاق الى جملتها او الى ما يعبر به
عن الجملة وقع الطلاق مثل ان يقول انت طالق اورقتك
طالق او عتقتك طالق اوروحك اوبدنك اوجسدك اوفرجك

او وجهك ٩ وكذلك ان طلق جزأ شايعاً منها مثل ان يقول
نصفك او ثلثك طالق وان قال يدك اور جلك طالق لم يقع
الطلاق وان طلقها نصف تطلقه او ثلث تطلقه كانت
تطلقه واحدة وطلاق المكره والسكران واقع ويقع الطلاق
بالكليات اذا قال نويت به الطلاق ويقع طلاق الاخرس بالاشارة
واذا اضاف الطلاق الى الشكاح وقع عقيب الشكاح مثل ان يقول
ان تزوجت بك فانت طالق او قال كل امرأه تزوجها فهي
طالق واذا اضاف الى شرط وقع عقيب الشرط مثل ان يقول
لامرأه ان دخلت الدار فانت طالق ولا يصح اضافة الطلاق
الا ان يكون الخالف مالكا او يضيفه الى ملكه فان قال لاجنبيه
ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار لم
تطلق * والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكما ومتى وحيثما
ففي كل هذه اللفاظ ان وجد الشرط انحلت اليمين ووقع
الطلاق الا في كلاً فان الطلاق يتكرر بتكرار الشرط حتى يقع
ثلاث تطلقات فان تزوجها بعد ذلك وتكرر الشرط لم يقع
شيء وزوال الملك بعد اليمين لا يبطلها فان وجد الشرط في
ملك انحلت اليمين ووقع الطلاق وان وجد في غير الملك انحلت
اليمين ولم يقع واذا اختلفا في وجود الشرط فالقول قول الزوج
فيه الا ان تقيم المرأة البينة فان كان الشرط لا يعلم الا من جهتها
فالقول قولها في حق نفسها مثل ان يقول ان حضت فانت
طالق فقالت قد حضت طلفت وان قال لها اذا حضت فانت
طالق وفلان معك فقالت قد حضت طلفت هي ولم تطلق
فلان واذا قال لها اذا حضت فانت طالق فرأت الدم لم يقع
الطلاق حتى يسهر الدم ثلاثة ايام فاذا تمت ثلاثة ايام ٦ حكمنا
بوقوع الطلاق من حين حاضت وان قال لها اذا حضت حيضة
فانت طالق لم تطلق حتى تظهر من حيضها * وطلاق الامة
تطلقان وحدتها حيضتان حرا كان زوجها او عبدا وطلاق

٩ لان الجزء الشايع محل
لسائر التصرفات كالبيع
وغيره فكذا يكون محلا
لطلاق لانه لا يجرى
في حق الطلاق فيثبت
في الكلي ضرورة (هداية)
٦ لان ما ينقطع دونه
لا يكون حياً فاذا تمت
ثلاثة ايام حكمنا بالطلاق
من حين حاضت لانه
بالاستداد عرف انه
من الرحم فكان حيضاً
من الاستداد
(هداية)

الحرمة ثلاث حرا كان زوجها او عبدا او اذا طلق الرجل امرأته
 قبل الدخول بها نثا وقع عليها وان فرق الطلاق بانث بالاولى
 ولم يقع الثانية والثالثة وان قال لها انت طالق واحدة وواحدة
 وقعت عليها واحدة ولو قالت لها ٨ انت طالق واحدة قبل
 واحدة وقعت عليها واحدة وان قال لها واحدة بعدتها واحدة
 وقعت عليها واحدة وان قال لها انت طالق واحدة بعد واحدة او مع
 واحدة او معها واحدة وقعت ثنتان وان قال لها اذا دخلت الدار
 فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت الدار وقعت عليها واحدة
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا تقع ثنتان وان قال لها انت
 طالق بمكة فهي طالق في الحال في كل البلاد وكذلك اذا
 قال لها انت طالق في الدار وان قال لها انت طالق اذا دخلت
 بمكة لم تطلق حتى تدخل مكة وان قال انت طالق هذا وقع
 عليها الطلاق بطلوع الفجر الثاني وان قال لامرأته اختاري
 نفسك بنوي بذلك الطلاق او قال لها طلق نفسك فلها ان
 تطلق نفسها مادامت في مجلسها ذلك وان قامت منه او
 اخذت في عمل آخر خرج الامر من يدها وان اختارت نفسها
 في قوله اختاري نفسك كانت واحدة يائنة ولا يكون ثلثا وان نوى
 الزوج ذلك ولا بد من ذكر النفس في كلامه او في كلامها
 وان طلقت نفسها في قوله طلق نفسك فهي واحدة رجعية فان
 طلقت نفسها ثلثا وقد اراد الزوج ذلك وقع عليها وان قال
 لها طلق نفسك متى شئت فلها ان تطلق نفسها في المجلس وبعده واذا
 قال لرجل طلق امرأتي فله ان يطلقها في المجلس وبعده وان قال
 طلقها ان شئت فله ان يطلقها في المجلس خاصة وان قال لها ان
 كنت تحبني او تبغضني فانت طالق فقالت انا احبك او ابغضك
 وقع الطلاق وان كان في قلبها خلاف ما ظهرت وان طلق الرجل
 امرأته في مرض موته طلاقا يائنا فانت فهي في العدة ورثت منه وان

٨ قوله ولو قال انت
 طالق واحدة قبل واحدة
 وقعت واحدة وكذا اذا
 قال واحدة بعدها واحدة
 وقعت واحدة والاصل
 في هذه المسائل ان الملقوظ به
 اولا ان كان موقعا اولا
 وقعت واحدة وان كان
 الملقوظ به اولا موقعا آخر
 وقعت ثنتان فاذا ثبت هذا
 فقوله انت طالق واحدة
 قبل واحدة الملقوظ به اولا
 موقع اولا فيقع الاولى
 ونصادفها الثانية وهي
 اجنبية وكذا واحدة بعدها
 واحدة الملقوظ به اولا
 موقع اولا فيقع الاولى لاخير
 لانه واقع واحدة واخيران
 بعدها اخرى وقد بان
 بهذا فلا يقع اخرى
 (حدادي)

مات بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها وان قال لامرأته انت طالق ان شاء الله متصلا لم يقع الطلاق عليها وان قال لها انت طالق ثلثا الا واحدة طلقت ثنتين وان قال ثلثة الا ثنتين طلقت واحدة واذا ملك الزوج امرأته او شقصا منها او ملكت المرأة زوجها او شقصا منه وقعت الفرقة بينهما

باب الرجعة

اذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان راجعها في عدتها رضى المرأة بذلك او لم يرض والرجعة ان يقول لها راجعتك او راجعت امرأتى او يطأها او يقبلها او يمسها بشهوة او ينظر الى فرجها بشهوة ويستحب له ان يشهد على الرجعة شاهدين وان لم يشهد صحت الرجعة واذا انقضت العدة فقال الزوج قد كنت راجعتهما في العدة فصدقته فهي رجعة وان كذبه فالقول قولها ولا يمين عليها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى واذا قال الزوج قد راجعتك فقالت مجيبة له قد انقضت عدتي لم يصح الرجعة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى واذا قال زوج الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتك في العدة فصدقه المولى وكذبه الامة فالقول قولها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة ايام انقطعت الرجعة وانقضت عدتها وان لم تغسل وان انقطع الدم لافل من عشرة ايام لم تنقطع الرجعة حتى تغسل او تمضي عليها وقت صلوة او تيمم وتصلى عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى اذا تيممت المرأة انقطعت الرجعة وان لم تصل وان اغتسلت ونسيت شيئا من بدنها لم يصبه الماء فان كان عضوا كاملا فافوفه لم تنقطع الرجعة وان كان اقل من عضو انقطعت الرجعة والمطلقة الرجعية تشوف ٦ وتترين ويستحب لزوجها ان لا يدخل عليها حتى تستأذنها او يسمعها خفق نعليه

والطلاق

١ اصل الباب هو ان صريح الطلاق بعد الدخول دون الثلث في الحرة ودون الثلثين في الامة معقب للرجعة بالكاتب والسنة واجماع الامة وعو ظاهر كذا في الجامع الصغير لقاضيهمان وكان شيخنا رحمه الله يقول انما يتحقق الطلاق الرجعي بأربع شرائط احدها صريح لفظ الطلاق وبعض الكتابات المخصوصة والثانية ان لا يكون بمقابلته مال الثالثة ان لا يستوفي الثلاثة من الطلاق اما جملة او متفرقة والرابعة ان تكون المرأة مدخولا بها (نهاية)

٢ التشوف خاص في الوجبة والترين عام تفعل من شفت الشيء جلونه ودينار مشوف اي مجلوه وهي ان تجلوا المرأة وجهها وتصبغل خديها (فهمتاني)

٧ وهو من قرب من البلوغ
وتحر كآله واشتهى قيد
بالمراهق لانه عليه السلام
شرط اللذة من الطرفين
(هدايه)

لان الغاية نكاح الزوج
لان المولى ليس يزوج
وهو الشرط بانص
(شرح)

٣ الايلاء مشتق من الالية
وهي الحلف وفي الشريعة
عبارة عن منع النفس
عن قر بار لمنكوحه اربعة
شهر فصاعدا منعاً مؤكداً
باليمين ولذلك قالوا المولى
من لا يخلو عن احد
المكروهين اما وقوع
الطلاق واما وجوب الكفارة
(هدايه)

٢ الاول مؤبد والثاني
موقت باربعة اشهر
(شرح)

والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ وان كان الطلاق بائناً دور
الثالث فله ان يتزوجها في عدتها وبعد انقضاء عدتها وان كان
الطلاق ثلثاً في الحرة او اثنين في الامه لم تحل له حتى تنكح زوجاً
غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها ثم يطلقها او يموت عنها والصبي
المراهق ٧ في التحليل كالبالغ ووطئ المولى امته لا يحلها ٩ واذا
تزوجها بشرط التحليل فالتكاح مكروه فان طلقها بعد ووطئها
حلت للاول واذا طلق الرجل الحرة تطليقة او تطليقتين ونقضت
عدتها وتزوجت بزواج آخر فدخل بها ثم عادت الى الاول عادت
اليه بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني مادون الثالث من
التطليقات كما يهدم الثالث عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله
تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يهدم الزوج الثاني مادون الثالث
واذا طلقها ثلثاً فماتت قد انقضت عدتي وتزوجت بزواج
آخر ودخل ابى الزوج الثاني وطلقتي وانقضت عدتي والمدة
محتمل ذلك جاز للزوج الاول ان يصدقها اذا كان غالب ظنه
انها صادقة

كتاب الايلاء ٣

اذا قال ار جل لامرأته والله الاقربك اولا اقربك اربعة
اشهر ٢ فهو مولى فان وطئها في الاربعة الاشهر حث في يمينه
ولزمته الكفارة وسقط الايلاء وان لم يقربها حتى مضت اربعة
اشهر بانت منه بتطليقة واحدة فان كان حلف على اربعة
اشهر فقد سقطت اليمين وان كان حلف على الابد فاليمين
باقية فان عاد فزوجها عاد الايلاء فان وطئها لزمته الكفارة
والا وقعت بمضى اربعة اشهر تطليقة اخرى فان تزوجها عاد
الايلاء وقعت عليها بمضى اربعة اشهر تطليقة اخرى فان
زوجها بعد زوج اخرى لم يقع ذلك الايلاء طلاق واليمين باقية فان
وطئها كفر عن يمينه وان حلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن
مولى وان حلف بحج او صوم او صدقة او بعق او بطلاق

فهو مول وان آلى من المطلقة الرجعية كل موليا وان آلى من البينة لم يكن موليا ومدة ايلاء الامة شهران وان كان المولى مريضا لا يقدر على الجماع او كانت المرأة مريضة او كانت بينهما مسافة لا يقدر ان يصل اليها في مدة الايلاء ففيه ان يقول باسائه فيئت اليها وان قال ذلك سقط الايلاء وان صح في المدة بطل ذلك الشيء وصار فيه بالجماع واذا قال لامرأته انت على حرام سئل عن نيته فان قال اردت به الكذب فهو كما قال وان قال اردت به الطلاق فهي تطلقة بانه الا ان ينوي الثلاث وان قال اردت به الظهار فهو ظهار وان قال اردت به التحريم ٧ اولم اردت به شيئا فهي بمن يصبر به موليا

باب الخلع

اذا تشاقا الزوجان وخافا ان لا يقيما حدود الله فلا بأس ان تفتدي نفسها منه بمال تخلعها به فاذا فعل ذلك وقع بالخلع تطليقة بآئنه ولزمها المثل وان كان النشوز من قبله كره له ان يأخذ منها عوضا وان كان النشوز من قبلها كره له ان يأخذ اكثر مما اعطاها فان فعل ذلك جاز في القضاء وان طلقها على مال فقبلت وقع الطلاق ولزمها المال وكان الطلاق بائنا وان بطل العوض في الخلع مثل ان يخالع المرأة المسلمة على خمر او خنزير فلا شيء للزوج والفرقة بائنة وان بطل العوض في الطلاق كان رجعي ٩ وما جاز ان يكون مهرا في النكاح جاز ان يكون بدلا في الخلع فان قالت له خالعي على ما في يدي فخالعها ولم يكن في يدها شيء فلا شيء له عليها ٣ وان قالت خالعي على ما في يدي من مال ولم يكن في يدها شيء ردت عليه مهرها وان قالت خالعي على ما في يدي من دراهم فخالعها ولم يكن في يدها شيء فعليها ثلاثة دراهم وان قالت طلقني ثلثا بالف فطلقها واحدة فعليها ثلث الالف ٢ وان قالت طلقني ثلثا على الف فطلقها واحدة فلا شيء عليها عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا رجعهما الله تعالى عليها ثلث الالف

٧ لان الاصل في تحريم الحلال انما هو اليقين عندنا وسنذكره في الايمان ومن المشايخ من يصرف لفظة التحريم الى الطلاق من غيرية بحكم العرف (هداية)

٩ فوقع الطلاق في الوجهين للثبوت بالقبول وقد وجد افتراقهما في الحكم لانه لما بطل العوض كان العامل في الاول لفظ الخلع وهو كناية وفي الثاني الصريح وهو يعقب بفتح الرجعة

(قهستاني)

٣ لانها لم تفره بتسمية المال هي لان كلمة ماعامة يتناول المال وغير المال فلم تكن غارة بتسمية لمال

(نهایه)

٢ لانها لما طلبت الثلاث بالف فقد طلبت كل واحدة بثلاث الالف وهذا لان حرف الباء تصحب الاعواض والعوض يتقسم على لمعوض (شرح)

٩ صورة المبرأة ان يقول
برئت من النكاح الذي
بينى وبينك فقبالت (مصنف)
٦ اعلم ان الظهار لغة
قول الرجل لامرأته انت
على كظهر امي وشرطا
عبارة عن تشبيه المنكوحة
بالحرمة على سبيل التأييد
اتفاقا بنسب او رضاع
او صهرية (نهاية)
٤ والظهار كان مطلقا
في الجاهلية فقرر الشرع
اصله ونقل حكمه الى تحریم
موقت بالكفارة (غير من بيل
للنكاح (هداية)
٣ لان الظهار ليس الا تشبيه
المحللة بالحرمة وهذا المعنى
يتحقق في عضو لا يجوز
النظر اليه (شرح)
لان اسم الرقة ينطاق
الى هؤلاء اذ هي عبارة
عن الذات المرفوق المملوك
من كل وجه والشافعي
يخالفنا في الكفارة ويقول
للكفارة حق الله فلا يجوز
صرفها الى عدو الله تعالى
كالزكاة (فهستاني)

ولو قال تزوج طلقي نفسك ثلثا بانف او على الف فطلقت نفسها
واحدة لم يقع عليها شيء من الطلاق والمبرأة ٩ كالخلع والخلع
والمبرأة يسقطان كل حق لسكن واحد من الزوجين على الآخر
ما يتعلق بالنكاح عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى الا نفقة العدة
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى المبرأة تسقط والخلع لا تسقط
وقال محمد رحمه الله تعالى لا تسقطان الا ما سمي

كتاب الظهار ٦

اذا قال الزوج لامرأته انت على كظهر امي فقد حرمت عليه
لا يحل له وطئها ولا مسها ولا تنقيلا حتى يكفر عن ظهاره ٤
فان وطأها قبل ان يكفر استغفر الله ولا شيء عليه غير الكفارة
الاولى ولا يعاودها حتى يكفر والعود الذي يجب به الكفارة
هو ان يعزم على وطئها وان قال انت على كبطن امي او كتخذها
او كفر جها فهو مظاهر ٣ وكذلك ان شبهها بمن لا يحل له
النظر اليها على سبيل التأييد من محارمه مثل اخنه او عمته او امه
من الرضاعة وكذلك ان قال رأسك على كظهر امي او فرجك
او وجهك او رقبتيك او نصفك او شئك وان قال انت على مثل
امي يرجع على نيته فان قال اردت به الكرامة فهو كما قال وان قال
اردت الظهار فهو مظاهر وان قال اردت الطلاق فهو طلاق بان
وان لم تكن له نية فليس بشيء ولا يكون الظهار الا من زوجته
فان ظاهر من امته لم يكن مظاهرا ومن قال لفسانه انتن على
كظهر امي كان مظاهرا من جساعتهم وعليه لسكن واحدة
منهن كفارة * وكفارة الظهار عتق رقبة فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كل
ذلك قبل المسيس ويجزى في ذلك عتق الرقة المسئلة والكفارة
والذكر والاثنى الصغير والكبير ٢ ولا يجزى العباء ولا مقطوعة
اليدين او الرجلين ويجوز الاصم والمقطوع احدى اليدين
واحدى الرجلين من خلاف ولا يجوز مقطوع ابهامي اليدين

٦ اما التسابع فسلانه
منصوص عليه وصوم
شهر رمضان لا يقع
عن الظهار لمسا فيه
من ابطال ما اوجبه الله
تعالى والصوم في هذه
الايام منهي عنه فلا يوجب
عن الواجب الكامل
(هدايه)

٧ قيد بقوله في خلال
الشهرين لانه لو جامع
في خلال الاطعام لا يستأنف
اتفاقا لان النص في الاطعام
مطلق وقيد الليل بالعمد
والنهار بالنسيان لانه
لو وطئ ليلا ناسيا لا يستأنف
اتفاقا ولو وطئ نهارا عمدا
استأنف اتفاقا (ابن ملك)
٤ شرط ذلك في جانه
لانها وان كانت من اهل
الشهادة فربما كانت
من لا يجذب ان زنت وحدت
(نهيه)

٣ لانه لما نفى ولدها صار
فاذا ظاهرا ولا يعتبر
احتمال ان يكون الولد
من غير بالوطئ عن شبهة
(م)

ولا يجوز المجنون الذي لا يعقل ولا يجوز عتق المدبر وام الولد
ولم يكتف بالذي ادى بعض المال وان اعتق مكاتبك لم يؤد
شيئا جاز فان اشترى اباه او ابنته بنوى بالشراء الكفارة جاز عنها
وان اعتق نصف عبد مشترك عن الكفارة وضمن قيمة باقية
فاعتقه لم يجز عند ابي حنيفة رحمه الله وقالوا رحمهم الله ان كان
المعتق موسرا اجزأ وان كان معسرا لم يجز وان اعتق نصف
عبد عن كفارته ثم اعتق باقيه جاز وان اعتق نصف عبد
عن كفارته ثم جامع التي ظاهر منها ثم اعتق باقيه لم يجز عند
ابي حنيفة رحمه الله فان لم يجد المظاهر ما يعتقه فكفارته
صوم شهرين متتابعين ٩ ليس فيهما شهر رمضان ولا يوم
الغفر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق فان جامع التي ظاهر منها في
خلال الشهرين ٧ ليلا عمدا او نهارا ناسيا استأنف الصوم
عند ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله وان جامع ليلا ناسيا لم يستأنف
وان افطر يوما منها بعذر او بغير عذر استأنف وان ظاهر
العبد لم يجزه فيه الكفارة الا الصوم فان اعتق المولى
عنه او اطعم لم يجز فان لم يسطع المظاهر الصيام اطعم ستين
مسكينا ويطعم كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا
من تمر او شعير او قيمة ذلك فان غداهم وغشاهم جاز
قليلا كان ما اكلوا او كثيرا وان اطعم مسكينا واحدا
ستين يوما اجزأ وان اعطاه في يوم واحد لم يجزه الا عن يومه
وان قرب التي ظاهر منها في خلال الاطعام لم يستأنف ومن وجبت
عليه كفارتا ظهار فاعتق رقبتين لا ينوي لاحديهما بعينها
جاز عنهما وكذلك ان صام اربعة اشهر او اطعم مائة
وعشرين مسكينا جاز وان اعتق رقبة واحدة عنهما او صام
شهرين كان له ان يحمل ذلك عن ايتهما شاء

باب العان

ذا قذف الرجل امرأته بازا او هما من اهل الشهادة والمرأة من يحد
فاذفها ٤ ان نفى نسب لدها ٢ وطالبته المأة عو جز النذف

فعليه اللعان فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلاعن او يكذب
 ٩ نفسه فيجحد وان لاعن وجب عليها اللعان فان امتنع حبسها
 الحاكم حتى تلاعن او تصدقه فان كان الزوج عبدا او كافرا
 او محدودا في هذف يقذف امرأته فعليه الحد ٧ فان كان الزوج
 من اهل الشهادة وهي امة او كافرة او محدودة في قذف او
 كانت عن لا يحد فاذفها فلا حد عليه في قذفها ٦ ولا لعان
 وصفة اللعان ان يتدعى القاضى بالزوج فيشهد اربع مرات
 يقول في كل مرة (اشهد بالله انى لمن الصادقين فيأمر ميتها به
 من الزنا) ثم يقول في الخامسة (لعنة الله عليه ان كان من
 الكاذبين فيما رماها به من الزنا) بشير اليها في جميع ذلك ثم
 تشهد المرأة اربع شهادات تقول في كل مرة (اشهد بالله انه لمن
 الكاذبين فيما رمانى به من الزنا) وتقول في الخامسة (غضب
 الله عليها) ان كان من الصادقين فيما رمانى به من الزنا واذا
 اتفعا فرق القاضى بينهما وكان الفرقة تطليقة ياتى عند اى حنيقة
 ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يكون تحريرهما وبدا
 وان كان القذف بولد فنى القاضى نسبه والحقه بامه فان عادا
 الزوج واكذب نفسه حده القاضى وحل له ان يتزوجها
 وكذلك ان قذف غيرها فحدها وزنت فحدت وان قذف امرأته
 وهي صغيرة او مجنونة فلا لعان بينهما ولا حد وقذف الاخرس
 لا يعاقب به المعار واذا قال الزوج ليس حملك منى فلا لعان
 وان قال زيت وهذا الحمل من الزنا تلاعنا ولم ينف القاضى الحمل
 منه ان فنى الرجل ولد امرأته عقيب الولادة او في الحال التي
 تقبل التهنئة فيها ويتناع له آلة الولادة صح نفيه ولاعن به وان
 نفاه بعد ذلك لاعن ويثبت النسب وقال ابو يوسف ومحمد رحمه
 الله تعالى يصح نفيه في مدة النفاس وان ولدت ولدين في بطن
 واحد فبنى الاول واعترف بالثاني ثبت نسبهما وحد الزوج
 وان اعترف بالاول ونفى الثاني ثبت نسبهما ولاعن ٢

٩ لانه يشكذب نفسه
 سقط اللعان فوجب الحد
 الذى هو الموجب الاصل
 للقذف (ابن ملك)
 ٧ لانه تعذر اللعان لمعنى
 في جهته فيصار الى الموجب
 الاصلى وهو الثابت بقوله
 تعالى والذين يرمون
 المحصنات الآية واللعان
 خلف عنه (هدية)
 ٦ لانعدام اهلية الشهادة
 وعدم الاحصان في جانبها
 وامتناع اللعان لمعنى
 من جهتها فيسقط به الحد
 (شرح)

٤ وانما خصت المرأة
 بغضب لان النساء يستعملن
 اللعن كثيرا فلا يقع المبالاة
 وتخاف من الغضب
 (ابن ملك)

٢ لانهما توأمان خلقا
 من ماء واحد وكان اعترافه
 باحدهما اعترافا بالآخر
 فجعل كانه اقر بولد ثم نفاه
 فلا يصح نفيه بعد الاقرار
 (شرح)

باب العدة

إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بايناً أو رجعيّاً أو وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرة ممن تحيض فعدتها ثلثة اقراء والاقراء الحيض وان كانت لا تحيض من صغر أو كبر فعدتها ثلثة اشهر وان كانت حاملاً فعدتها ان تضع حملها وان كانت امة فعدتها حيضتان وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف وإذا مات الرجل عن امرأته الحرة فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام وان كانت امة فعدتها شهران وخمسة ايام وان كانت حاملاً فعدتها ان تضع حملها وإذا ورثت المطلقة في المرض فعدتها اربعة الاجلين ٩ عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وان اعتقت الامة في عدتها من طلاق رجعي انتقلت عدتها الى عدة الحرار ٧ وان اعتقت وهي مبتوتة او متوفى عنها زوجها لم تنتقل عدتها الى عدة الحرار وان كانت آيسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتقض ماضى من عدتها وكان عليها ان تستأنف العدة بالحيض والنكوح ٨ نكاحاً فاسداً والموطونة بشبهة عدتها الحيض في الفرقة والموت وإذا مات مولى ام الولد عنها او اعتقها فعدتها ثلاث حيض ٩ إذا مات الصغير عن امرأته وبها حمل ظاهر فعدتها ان تضع حملها فان حدث الحمل بعد الموت فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام وإذا طلق الرجل امرأته في حالة الحيض لم تعد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق وإذا وطئت المتعددة بشبهة فعليها عدة اخرى وتداخلت العدتان ٦ فيكون ما تراه من الحيض محتسباً به منهنما جميعاً وإذا انتقضت العدة الاول ولم تكمل الثانية فعليها اتمام عدة الثانية وابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة فان لم تعلم بالطلاق والوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انتقضت عدتها والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق بينهما او عزم الوطء على ترك وطئها (وعلى المبتوتة والمتوفى عنها زوجها ذ كانت بالغة مسلمة الاحداد بترك الطيب

٩ قوله آيسة الاجلين اي عليها اربعة اشهر وعشرا اذا كانت اطول من العدة بالحيض وحيض ان كان اطول من العدة بالاشهر وقال ابو يوسف ثلاث حيض وهذه اذا كانت الطلاق بايناً اما اذا كان رجعيّاً فعليها عدة الوفاة اجمعاً (مسكين) ٧ وتفسير ذلك انها تعتد اربعة اشهر وعشرا فيها ثلاث حيض حتى لو اعتدت اربعة اشهر وعشرا ولم تحض كانت في العدة مالم تحض ثلاث حيض ولو حاضت ثلاث حيض قبل تمام اربعة اشهر لا تنقض عدتها حتى تتم المدة كذا في فاضل بيان (نهاية)

٦ صورة التداخل طلق امرأته فحاضت ثم وطئها رجل بشبهة فعليها ان تعتد ثلاث حيض يكون حيضتان لتمام عدة الزوج ولها مهر كامل على الزوج الاول ولها مهر المثل على الثاني وحيضة اخرى للزوج الثاني (شرح)

٦ بان تزوجها رجل وهو لا يعلم انها معدة الغير

لغيره نكوحاً او وجد على فراشه والنساء قلن انها زوجتك (ابن مالك) والزينة

والزينة والدهن والكحل الامن عذروا لا تختضب بالحناء ولا تلبس
ثوباً مصبوغاً بعصفر ولا يزغفران ولا احداد على كافرة ولا
صغيرة وعلى الامة الاحداد وايس في عدة النكاح الفاسد ولا في
عدة ام الولد احداد ٩ ولا ينبغي ان تخطب المعتدة ولا بأس
بالتعريض ٧ في الخطبة ولا يجوز المطلقة الرجعية والمبتوتة
الخروج من بيتهم ليلاً ونهاراً والمنوفى عنها زوجها تخرج نهاراً
وبعض الليل ولا تبث في غير منزلها وعلى المعتدة ان تعقد
في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة فان كان
نصيبها من دار الميت لا يكفها واخرجها الورثة نصيبهم
انتقلت ولا يجوز ان يسافر الزوج بالمطلقة الرجعية الا ان يشهد
على الرجعية واذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً ثم تزوجها
في عدتها وطلقها قبل ان يدخل بها فعليه مهر كامل وعابها
عدة مستقبله وقال محمد رحمه الله لها نصف المهر وعابها تمام
العدة الاولى ويثبت نسب ولد المطلقة رجعية اذا جاءت
به سنتين او اكثر ما لم تقر بانقضاء عدتها وان جاءت به لاقل
من سنتين بأت من زوجها وان جاءت به لاكثر من سنتين ثبت
نسبه وكانت رجعية ويجعل كانه وطئها في العدة ٦ والمبتوتة
يثبت نسب ولدها اذا جاءت به لاقل من سنتين ٤ واذا جاءت به
لتمام سنتين من يوم الفرقة لم يثبت ٣ نسبه الا ان يدعيه ٢ الزوج
ويثبت نسب ولد المنوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين
واذا اعترفت المعتدة بانقضاء عدتها ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر
ثبت نسبه وان جاءت به ستة اشهر لم يثبت نسبه واذا ولدت
المعتدة ولداً لم يثبت نسبه عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان يشهد
بولادتها رجلان او رجل وامرأتان الا ان يكون هناك حبل
ظاهر او اعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب من غير شهادة
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يثبت في الجميع بشهادة امرأة
واحدة واذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بولد لاقل من ستة
اشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه وان جاءت به لستة

٩ لان زوال الرق نكحة
فلا يلق به الأسف بل يلق
به الشكر لان زوال اثر الكفر
عنها والنكاح الفاسد
معصية فلزمها الشكر
على فوائده (شرح)
٧ والتعريض ان يذكر شيئاً
يدل به على شيء ولم يذكره
والتعريض في الخطبة
ان يقول انتك لجملة ومن
غرضي ان تزوج (نهاية)
٦ لان العلوق بعد الطلاق
والظاهرات منه لا تنقض الزنا
منها فيصير الوطئ مراجعاً
(هداية)

٤ لانه يحتمل ان يكون
الولد قائماً وقت الطلاق
فلا يدين بزوال الفراش
قبل العلوق فيثبت النسب
احتياطاً (هداية)
٣ لان الحمل حادث بعد
الطلاق فلا يكون منه لانه
وطئها حرام (هداية)
٢ لان الزممه وله وجه
بان وطئها بشبهة في العدة
٨ (شرح)

اشهر فصاعدا ثبت نسبه وان اعترف به الزوج وسنت وان
جحد الولادة ثبت بشهادة امرأ واحدة تشهد بالولادة واكثر مدة
الحمل سنتان ٩ واقله ستة اشهر واذا طلق الذمي الذمية فلا عدة عليها
وان تزوجت الحامل من الزا جاز لكساح ولا يبطأها حتى تضع حملها

﴿ كتاب النفقات ﴾

النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت او كافرة ١٧ اذا
سلمت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها وسكنائها به برذلك
بحالهما جميعا ٦ موسرا كان الزوج او معسرا فان امتنعت من
تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة ٤ وان نشزت ٣ فلا
نفقة لها حتى تعود الى منزله ٢ وان كانت صغيرة لا يستمتع بها
فلا نفقة لها وان سلمت اليه نفسها وان كان الزوج صغيرا لا
يقدر على الوطى والمرأة كبيرة فلها النفقة من ماله واذا طلق
الرجل امرأته فلها النفقة والسكنى في عدتها رجعيًا كان او بائنا
ولا نفقة للتوفى عنها زوجها وكل فرقة جاءت من قبل المرأة
بمعصية فلا نفقة لها وان طلقها ثم ارتدت سقطت نفقتها
وان مكثت ابن زوجها من نفسها فان كان بعد الطلاق فلها
النفقة وان كان قبل الطلاق فلا نفقة لها واذا حبست المرأة
من الزنا لم يجب النفقة واذا حبست المرأة في دين او غصبها
رجل صكرها فذهب بها او حجت مع محرم فلا نفقة لها
واذا مرضت في منزل الزوج فلها النفقة ويفرض على
الزوج نفقة خادمها اذا كان موسرا ولا يفرض لأكثر من خادم
واحد وعليه ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها احد من اهله
الا ان يختار ذلك وان كان له ولد من غيرها فليس له ان يسكنه
معها والزواج ان يمنع والديها وولدها من غيره واهلها من
الدخول عليها ولا يمنعهم من النظر اليها ولا من كلامهم معها
في اي وقت اختاروا ومن اعسر بنفقة امرأته لم يفرق بينهما
ويقال لها استديني عليه واذا غاب الرجل وله مال في
بدرجل يعترف به وبازوجبة فرض القاضي في ذلك المال

٩ لقوله تعالى وحله وفصاله

ثشون شهر اثم قال وفصاله

في عامين فبقى للحملة ستة

اشهر (هدايه)

٩ لقول عائشة رضى الله

عنها الولد لا يبق في البطن

اكثر من سنتين ولو بطل

مغزل (شرح)

٧ ولان النفقة جزاء

الاحتباس فكل من كان

محبوسا بحق مقصود

لغيره كانت نفقته عليه

(شرح)

٦ وتفسيره ايها ان كانا

موسرين يجب نفقة اليسار

وان كانا معسرين يجب نفقة

الاعسار وان كانت معسرة

والزوج موسر فنفتها

دون نفقة الموسرات وفوق

نصفه المعسرات (هدايه)

٤ وكذلك لو لم يدخل

حتى ظاهر الرواية الا في رواية

عن ابى يوسف ايها قبل

الدخول اذا احتبست

نفسها لاستيقاء مهرها

فلا نفقة (نهايه)

٣ فمصر الخصاص الناشئة

فقال هي الخارجة من منزل

زوجها المانعة نفسها

(نهايه)

٢ لان فوت الاحتباس منها واذا عادت جاء الاحتباس فجب النفقة (شرح) ﴿ نفقة ﴾

نفقة زوجة الغائب واولاده الصغار ووالديه وياخذ منها كفايلها ولا يقضى بنفقة في مال الغائب الا لهؤلاء واذا قضى الناضى لها بنفقة الا عسار ثم ايسر فحما صمته ثم لها نفقة الموسر واذا مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها الا ان يكون القاضى فرض لها نفقة او صالحت الزوج على مقدارها فيقضى لها بنفقة ماضى فان مات الزوج بعدما قضى عليه بالنفقة ومضت شهور سقطت النفقة وان اسلفها نفقة سنة ثم مات لم يسترجع منها بشيء وقال محمد رحمه الله يحاسب لها نفقة ماضى وما بقى للزوج واذا تزوج العبد حرة فنفقة ادين عليه يباع فيها واذا تزوج الرجل امه فبؤها ٩ مولاهامعه منزلا فعليه النفقة وان لم يبوها فلا نفقة لها عليه ونفقة الاولاد الصغار على الاب لا يشار كة فيها احد كما لا يشار كة في نفقة الزوجة احد فان كان الصغير رضيعا فليس على امه ان ترضعه ويستأجر له الاب من ترضعه عندها ٧ فان استأجرها وهى زوجته او معتدته لترضع ولدها لم يجز ٦ وان انقضت عدتها فاستأجرها على ارضاعه جاز ٧ وان قال الاب لاستأجرها وجاء بغيرها فرضيت الام بمثل اجرة الاجنبية كانت الام احق به وان التمس زيادة لم يجبر الزوج عليها ونفقة الصغير واجبة على ابيه وان خالفه في دينه كما تجب نفقة الزوجة على الزوج وان خالفه في دينه واذا وقعت الفرقة بين الزوجين فالام احق بالولد فان لم تكن الام فام الام اولى من ام الاب فاذا لم يكن له ام الام فام الاب اولى من الاخوات فان لم تكن جدة فالاخوات اولى من العمات والحالات وتقدم الاخت من الاب والام ثم الاخت من الام ثم الاخت من الاب ثم الحالات اولى من العمات ينزلن كما نزلت الاخوات ثم العمات ينزلن كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها في الحضانة الا الجدة اذا كان زوجها الجدة فان لم يكن للصبي امرأة من اهله فاخصم فيه الرجال فالويلهم به اقر بهم تعصيا والام والجدة احق

٩ والثبوء ان يخلى بينه وبينها في منزله ولا يستخدمها ولو استخدمها بعد الثبوء سقطت النفقة لانه فان الاحتباس والثبوء غير لازمة على مامر في النكاح (هدايه)
٧ وقوله عندها معناه اذا ارادت ذلك لان الحجر لها (شرح)
٢ لان الارضاع مستحق عليها ديانة قال الله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن الا انها عذرت لاحتمال عجزها فاذا اقدمت عليه بالاجر ظهرت قدرتها فكان الفعل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجرة عليه (ابن مالك)
٧ لان النكاح قد زال بالكلية وصارت كالاجنبية (هدايه)

٤ الزمن كوزم اولق
(آخرى)

٩ يعنى ان كانت الجارية
عند غير الام والجدتين
نحو الاخوات والخالات
والعمات فانها تترك
عندهن على رواية
(شرح)

٦ اى احدهن الاخوة
والاخوات والاعمام وغيرهم
واما الاولاد فانهم يشتركون
في انفاق والدبهم
(نهایه)

٣ فى حق هؤلاء وهو قوله
ذى رحم محرم الى آخره
(شرح)

٢ لان الميراث لها على هذا
المقدار (شرح)
٥ لبطلان اهلية الارث
ولا بد من اعتبار. (شرح)

بالغلام حتى يأكل وحده ويشرب ويلبس وحده ويستجى وحده
وبالجارية حتى تحيض ومن سوى الام والجدة احق بالجارية
حتى تبلغ حدا تستهى ٩ والامة اذا اعتقها مولاه وام الولد
اذا اعتقت فى الولد كالحرة وليس للامة وام الولد والمديرة
قبل العتق حق فى الولد والذمية احق بولدها المسلم الم يعقل الا ديان
ويخاف عليه ان يألف الكفر واذا ارادت المطلقة الرجعية ان تخرج
بولدها من المصر فليس لها ذلك الا ان تخرج به الى وطنها
وقد كان الزوج تزوجها فيه وعلى الرجل ان يتفق على ابويه
واجدادهم وجداته اذا كانوا فقراء وان خالفوا فى دينه ولا تجب
النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين والاجداد والجدات
٦ والولد وولد الولد ولا يشترك الولد فى نفقة ابويه احده
والنفقة واجبة لكل ذى رحم محرم منه اذا كان صغيرا فقيرا
او كانت امرأة بالغة فقيرة او كان ذكرا زمتا او اعى فقيرا يجب
ذلك على مقدار الميراث ٣ وتجب نفقة الابنة البالغة والابن الزمن
على ابويه اثلاثا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث ٢ ولا تجب
نفقتهم مع اختلاف الدين ٤ ولا تجب على الفقير واذا كان للابن
الغائب مال قضى عليه بنفقة ابويه وان باع ابوه متاعه فى نفقته
جاز عندنا بنفقة رحمة الله تعالى وان باع العقار لم يجز وان كان
للابن الغائب مال فى يدا بويه فانفق منه لم يضمن وان كان له مال
فى يد اجنبى فانفق عليهما بغير اذن القاضى ضمن واذا قضى القاضى
للولد والوالدين ولذى الارحام بالنفقة قضت مدة سقطت
الا ان يأذن لهم القاضى فى الاستدانة عليه وعلى المولى ان يتفق
على عبده وامته فان امتنع من ذلك وكان لهما كسب اكتسبها
وانفق منه وان لم يكن لهما كسب اجبر المولى على بيعهما

كتاب العتاق

العتق يقع من الحر البالغ العاقل فى ملكه فاذا قال لعبده او امته انت
حر او متعتى او عتقتى او حررتك او اعتقتك فقد عتقت نوى

١ لا نه يحتمل انه اراد
بقوله لا ملك لي عليك
لاني بعنك ويحتمل لاني
اعتقك فلا يتعين احدهما
مراد الابالنية (هدايه)
٢ لان المثل يستعمل
للمشاركة في بعض المعاني
عرفا فوق الشك في الحربة
(فهستائي)

٦ لان الاستثناء من النفي
اثبات على وجه التأكيد
كافي كلمة الشهادة (شرح)
٤ حاصله ان الاعتناق
ينجزى عنده فيقتصر
على ما اعتق وعندهما
لا ينجزى وهو قول الشافعي
ناضافته الى البعض كاضافته
الى الكل فلهذا يعتق كله
(فهستائي)

٣ لوجود ركن الاعتناق
من اهله في محله ووصف
القربة في اللفظ الاول زيادة
فلا يخلل الاعتق بعده
في اللفظين الاخرين
(هدايه)

المولى العتق اوله بنو وكذلك اذا قال رأسك حرا ووجهك حرا ورقبتك
او يدك او قال لامته فرجك حرا وان قال لا ملك لي عليك ١ ونوى
بذلك الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق وكذلك جميع كتابات العتق
وان قال لاسلطان لي عليك وقوى به العتق لم يعتق واذا قال
هذا ابني وثبت على ذلك او قال هذا مولاي او يا مولاي عتق
وان قال يا ابني او يا اخي لم يعتق وان قال لاسلام لا يولد مثله
لنله هذا ابني عتق عليه عند ابى حنيفة رحمه الله وعندهما لا
يعتق وان قال لامته انت طالق ونوى به الحرية لم يعتق وان
قال لعبدك انت مثل الحر لم يعتق ٧ وان قال ما انت الا حر عتق
عليه واذا ملك الرجل ذارحم محرم منه عتق عليه واذا اعتق
لمولى بعض عبده عتق عليه ذلك البعض ويسعى في بقية قيمته
لمولاه عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى ٤ وقالا يعتق كله واذا كان
العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق فان كان المعتق
موسرا فشر يكره بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه
قيمة نصيبه وان شاء استسعى العبد وان كان المعتق معسرا
فالشر يك بالخيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استسعى العبد وهذا
عند ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رجعهما الله تعالى
ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار واذا اشترى
رجلان ابن احدهما عتق نصيب الاب ولا ضمان عليه وكذلك
اذا ورثاه فالشر يك بالخيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استسعى
العبد واذا شهد كل واحد من الشريكين على نصيب الآخر بالحرية
عتق كله وسعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه موسرين كانوا او
معسرين عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقالا ان كانا معسرين
سعى لهما وان كان احدهما موسرا والآخر معسرا سعى للموسر
ولم يسع للمعسر ومن اعتق عبده اوجه الله تعالى اول الشيطان او
للصنم عتق ٣ وعتق المسكر والسكران واقع واذا اضاف العتق الى
ملك او شرط صح كما يصح في الطلاق واذا خرج عبد الحر من دار
الحرب اليها مسلما عتق واذا عتق جارية حاملا عتقت وعتق حملها

وان اعتق الجمل خاصة عتق ولم يعتق الام واذا اعتق عبده على مال
فقبل العبد عتق فاذا قبل صار حرا وزم المال ولو قال ان ادبت
الى الف كانت خر ص ٩ وزمه المال وصار مأذونا فان احضر
المال اجبر الحاكم ٢ المولى على قبضه وعتق العبد وولد الامة
من موليتها حر وولدها من زوجها مملوك لسيدها وولد
الحر من العبد حر

﴿ باب التدبير ﴾

اذا قال المولى للمملوك اذا مات فانت حرا وانت حر عن دبر منى اوانت
مدبر اوقد دبرك فقد صار مدبرا لا يجوز بيعه ولا هبته وللمولى
ان يستخذه ويؤجره وان كانت امة فله ان يضاها وله ان يزوجهها
واذا مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله ٦ اذا خرج من الثلث
فان لم يكن له مال غيره يسعى في ثلثي قيمته فان كان على المولى دين
يسعى في جميع قيمته لغرمائه وولد المدبرة مدبر فان علق التدبير بموته
على صفة مثل ان يقول ان مت من مرضى هذا وفي سفرى هذا ومن
مرض كذا فليس بمدبر ويجوز بيعه وان مات المولى على الصفة
التي ذكرها عتق كما يعتق المدبر ٤

﴿ باب الاستيلاء ﴾

اذا ولدت الامة من موليتها فقد صارت ام ولد له لا يجوز له بيعها
ولا تملكها وله وطأها واستخداها واجارها وتزوجها
ولا يثبت نسب ولدها الا ان يعترف به المولى فان جاءت بولد
بعد ذلك ثبت نسبه منه بغير اقرار ٣ فان نفاد انتفا بقله وان زوجها
فجاءت بولد فهو في حكم امه واذا مات المولى عتقت من جميع المال
ولا تلزمها السعاية للغرماء وان كان على المولى دين واذا وطئ
الرجل امة غيره بشكاح فولدت منه ثم ملكها صارت ام ولد له
واذا وطئ الاب جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه
منه وصارت ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه
عقرها ولا قيمة ولدها وان وطئ اب الاب مع بقاء الاب

﴿ لم يثبت ﴾

٩ ومعنى قوله صح انه
يعتق عند الاداء من غير ان
يصير مكا تبا لانه صريح
في تعليق العتق بالاداء وانما
صار مأذونا لانه رغبة
في الاكتساب بطلبه الاداء
منه ومراوده التجارة
(شرح)

٧ ومعنى الاجبار ان ينزل
قابضا لا ان يكون معنى
الاجبار في القبض ما هو
المفهوم عند الناس هو
ان تكرر على القبض بالحبس
والضرب (نهاية)
٦ لان التدبير تبرع مضاف
الى ما بعد الموت فصار وصية
(ابن مالك)

٤ معناه من الثلث لانه ثبت
حكم التدبير في اخر جزء
من اجزاء حيوته لتحقيق
تلك الصفة فيه فلهاذا يعتبر
من الثلث (هداية)
٣ مضاه بعد اعتراف منه
بالولد الاول لانه بدعوى
الولد الاول تعين الولد
مقصودا منها فصارت
فراشا كالعقودة (هداية)

لم يثبت النسب منه فان كان الاب ميتا يثبت النسب من الجد كما يثبت النسب من الاب وان كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه احدهما ثبت نسبه منه وصارت ام ولد له وعليه نصف عقرها ونصف قيمتها وليس عليه من قيمة ولدها شيء فان ادعياه معكثرت نسبه منهما وكانت الامة ام ولد لهما وعلى كل واحد منهما نصف العقر تقاصا بما له على الآخر ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان منه ميراث اب واحد واذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجاءت بولد فادعاه فان صدقه المكاتب ثبت نسبه منه وكان عليه عقرها وقيمة ولدها ولا نصير ام ولد له وان كذبه في النسب لم يثبت نسبه منه

كتاب المكاتب

واذا كاتب المولى عبدا او امته على مال وشرطه عليه وقبل العبد ذلك العقد صار مكاتب ويجوز ان يشترط المالك حالا ٩ وموئلا ومنجما ٧ ويجوز كتابة العبد الصغير اذا كان يعقل الشراء والبيع واذا صححت الكتابة خرج المكاتب عن يد المولى ٦ ولم يخرج من ملكه فيجوز له البيع والشراء والسفر ولا يجوز له الزواج الا ان يأذنه المولى ولا يهب ولا يتصدق الا بشيء يسير ولا يتكفل فان ولد له ولد من امته له دخل في كتابته وكان حكمه مثل حكم ابيه وكسبه له فان زوج المولى عبده من امته ثم كاتبها فولدت منه ولدا دخل في كتابتها وكان كسبه لها وان وطئ المولى مكاتبته لزمه العقر وان جنى عليها او على ولدها لزمته الجناية وان اتلف مالا لها غرمه واذا اشترى المكاتب اباه او ابنته دخل في كتابته وان اشترى ام ولد له مع ولدها دخل ولدها في الكتابة ولم يحز له بيعها وان اشترى ذا رحم محرم منه لا ولا له بينهما لم يدخل في كتابته عند ابى خنيفة رحمه الله تعالى واذا عجز المكاتب عن نجم نظر الحاكم في حاله فان كان له دين يقبضه او مال يقدم عليه لم يعجل بتجيزه وانتظر عليه اليومين او الثلاثة وان لم يكن له وجه وطلب المولى تجيزه عجزه

٩ اى يجوز الكتابة على حال عندنا وقال الشافعي لا يجوز لانه ليس باهل الملك في الحال فانما يؤدى بالكسب ولا بدله من مدة فاقولها نجحان (ابن مالك)

٧ اى يجوز الكتابة على ان يؤدى في كل شهر مقدارا معلوما من بدل الكتابة (ابن مالك) ٦ فيكون احق باكسابه لان تحصيل البدل انما يتحقق اذا ثبت له الحرية يدا (ابن مالك)

٤ لان المكاتب اهل لان يكاتب في كتابان عليه كما لو كان حرا فاشترى اهما يعقنان عليه ذكر الاب والابن هنا وقع اتفاقا لان هذا الحكم غير مختص بهما بل جميع من له قرابة الولاد يدخلون في كتابته تبعاله (شرح)

٩ اذا عجز المكاتب عن
نجم لا يرد الى الرق مالم
يتوالى عليه نجمان ٩
ابي يوسف (شرح)
٧ اما في الاولين فلانعدام
مالتيهما واما في الثاني
فلان قيمة العبد مجهول جنسا
بانها من الدراهم او من
الدنانير وقد اختلف
فيه باختلاف القومين
والجهالة فيها متفا حشنة
(شرح)

٦ لان العقد لما فسد لم
رده الى الرق وقد تعذر
لنفوذ العقد فيه فيلزمه
قيمة (شرح)

٤ لان الكتابة جهة
اخرى لاستحقاق الحرية
وهي غير منافية لامية الولد
(ابن ملك)

٣ لان كتابتها بطلت
وانتفت القادة في ابقائها
لانها تعق مجانا من جهة
كونها ام ولد له
(ابن ملك)

الحاكم وفسخ الكتابة عند ابي حنيفة رحمه الله وقالارحهما الله حتى
يتوالى عليه نجمان ٩ واذا عجز المكاتب عاد الى احكام الرق وكان
ما في يده من الاكتساب لمولاه واذا مات المكاتب وله مال لم
تفسخ الكتابة وقضيت كتابته من اكتسابه وحكم القاضي بعقده
في آخر جزءه من اجزاء حيوته وان لم يترك وفاه وترك ولدا مولودا
في الكتابة يسعي في كتابة ابيه على نجومه فاذا ادى حكمنا
بعق ابيه قبل موته وعق الولد وان ترك ولدا مشترى في الكتابة
فيل له اما ان تؤدي الكتابة حالا والا رددت في الرق واذا كاتب
المسلم عبده على خمر او خنزير او على قيمة نفسه فالكتابة
فاسدة ٧ فان ادى الخمر والخنزير عتق وزمه ان يسعي
في قيمته ٦ لا ينقص من المسمى ويزاد عليه وان كاتبه على حيوان
غير موصوف فالكتابة جائزة وان كاتب عبده كتابة واحدة
بالف درهم جاز فان اديا عتقا وان عجزا ردا الى الرق وان
كاتبهما على ان كل واحد منهما ضامن هن الآخر
جازت الكتابة وابهما ادى عتقا ويرجع على شريكه
بنصف ما ادى واذا اعتق المولى مكاتبه عتق بعقده وسقط عنه
مال الكتابة واذا مات مولى المكاتب لم تفسخ الكتابة وقيل له
اد المال الى ورثة المولى على نجومه فان اعتقه احد الورثة لم ينفذ
عتقه وان اعتقوه جميعا عتق وسقط عنه مال الكتابة
واذا كاتب المولى ام ولده جاز ٤ وان مات المولى سقط عنها مال
الكتابة ٣ وان ولدت مكاتبته منه فهي بالخيار ان شاءت مضت
على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت ام ولد له وان كانت
مدبرته جاز وان مات المولى ولا مال له غيرها كانت بالخيار بين ان تسعي
في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وان دبر مكاتبته صح التدبير ولها
الخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها
وصارت مدبرة وان مضت على كتابتها فان المولى ولا مال له
فهي بالخيار ان شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة او ثلثي
قيمتها عند ابي حنيفة رحمه الله واذا اعتق المكاتب عبده

٩ وهو من الولي وهو
القرب فهي قرابة حكمية
حاصلة من العتق والموالاة
(ابن مالك)

٧ لانه شرط مخالف
لحديث الروي وهو الولاء
لمن اعنتى (ابن مالك)
٦ اي ان ولدت الامه المعتقة
ولداين الاعناق وولادته
اكثر من نصف حول فولأوه
لسيد امه يعني ان الولد
ان مات فولاده لسيد الام
فان عتق الاب قبل موت
الولد صار الولد بحيث
ان مات بعد مامات لاب
فولاء الولد يكون لعتق الاب
واما قلنا قبل موت الولد لان
الاب ان عتق بعد موت الابن
لا ينتقل ولاد الابن الى مولى
الاب لان مولى الام استحق
لاء الولد زمان موته وتفرّد
ذلك لا ينتقل عنه وامّا قلنا
بعد مامات الاب لان الاب
اذا عتق والولد مات قبل
موت الاب فبرأه للاب
فلا يكون ولاد لمولى الاب
(ص)

على مال لم يحز واذا وهب على عوض لم يصح وان كاتب عبده جاز
فان ادى الثاني قبل ان يعتق الاول عتق قبل ان يؤدى
الاول فولأوه للمولى الاول وان ادى بعد عتق المسكاتب
الاول فولأوه له

كتاب الولاء ٩

اذا اعتق الرجل مملوكه فولأوه له وكذلك المرأة نعتق فان شرط
ايمه سائبه فالشرط باطل ٧ والولاء لمن اعنتى واذا ادى المسكاتب
بدل الكتابة عتق والولاء للمولى وان عتق بعد موت المولى
فولأوه لورثة المولى وان مات المولى عتق مدبروه وامهات
اولاده وولأوهم له ومن ملك ذارحم محرم منه عتق عليه
وولأوه له واذا تزوج عبدا رجلا امه الاخر فاعتق مولى
الامه الامه وهى حامل من العبد عتقت وعتق جملها
وولاء الجمل لمولى الام لا ينتقل عنه ابدان ولدت بعد عتقها لاكثر
من ستة اشهر ٦ ولدا فولأوه لمولى الام فان عتق العبد جروا لاءه
وانتقل عن مولى الام الى مولى الاب ومن تزوج من الجهم معتقة العرب
فولدت له اولادا فولأوه ولدها لمولى ابها عند ابى حنيفه ومحمد
رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله يكون ولاد اولاده لا يهيم لان
النسب الى الاباء ولاد العتاقة تعصيب فان كان للعتق عصبه من
النسب فهو اولى منه فان لم تكن له عصبه من النسب فبرأه للعتق فان
مات المولى ثم مات المعتق فبرأه لبني المولى دون بناته وليس للنساء من
الولاء الاما اعتق او اعنتى من اعتق او كاتب اد كاتب من كاتب اد برن
او دبر من دبرن او جروا لاء معتقهن او معتق معتقهن واذا ترك المولى ابنا
واولاد ابن آخر فبرأ المعتق الابن دون بنى الابن لان الولاء ملك كبيره اذا
اسلم رجل على يد رجل ووالا على ابن برته ويعقل عنه واسلم على يد غيره
ووالا فالولاء صحيح وعقله على مولا فان مات ولا وارث له فبرأه
للمولى وان كان له وارث فهو اولى منه والمولى ان ينتقل عنه بولأوه الى
غيره مالم يعقل عنه فاذا عقل عنه لم يكن له ان يتحول بولأوه عنه الى غيره

وليس لمولى العتاقة ان يوالى احدا

كتاب الجنائيات ٩

القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطا وما اجرى مجرى الخطاء والقتل بسبب فالعمد ما نعمد ضربه بسلاح او ما اجرى مجرى السلاح في نفر يق الاجزاء كالنجدد من الخشب والحجر والنار وموجب ذلك المأثم والقود الا ان يعفو الاولياء ولا كفارة فيه ٧ وشبه العمد عند ابى حنيفة رحمه الله ان يتعمد الضرب بماليس بسلاح ولا ما اجرى مجراه وقالوا رحمه الله اذا ضرب به بجحر عظيم او بخشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتعمد ضربه بما لا يقتل به غالبا وموجب ذلك على القواين المأثم والكفارة ٦ ولا قود فيه وفيه دية مغلفة على العاقلة والخطأ على وجهين خطأ في القصد وهوان يرمى شخصا يظنه صيدا فاذا هو آدمي وخطأ في الفعل وهوان يرمى غرضا فيصيب آدميا وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولا مأثم فيه وما اجرى مجرى الخطأ مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فيحكمه حكم الخطأ واما القتل بسبب كخاف الزور وواضع الحجر في غير ملكه وموجه اذا تاف فيه آدمي الدية على العاقلة ولا كفارة فيه عليه والقصاص واجب بقتل كل محقون الدم على التأييد اذا قتل عمدا ويقتل الحر بالحر والحر بالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتل المسلم بالمستأمن ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح بالاعمى والزمن ولا يقتل الرجل بانه ولا بعبد ولا بعبدته ولا بمكاتبه ولا بعبد ولده ومن وزر قصاصا على ابيه سقط ولا يستوفي القصاص الا بالسيف واذا قتل المكاتب عمدا وليس له وارث الامولى فله القصاص ان لم يترك وفاء وان ترك وفاء ووارثه غير المولى فلا قصاص لهم وان اجتمعوا مع المولى واذا قتل عبد الزهن لا يجب القصاص حتى يجتمع الزهن والمرتهن ومن جرح رجلا عمدا فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص ومن قطع يد رجل عمدا من المفضل

قطعت

٩ اراد بالجنابة هنا الفعل الضار الصادر من الجنائي على نفس غير او على طرفه لانه لو صدر منه على مال غيره يكون غصبا وعلى حرصه يكون غيبة وهذا الباب ليس ليعانئهما (ابن ملك)

٧ وقال الشافعي هي واجبة لانها شرعت لمحو الاثم والاثم في العمد اكثر وكان احوج الى التكفير ولنا قوله هليلد السلام خمس من الكبائر لا كفارة فيهن الا شراك بالله وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وقتل النفس عمدا واليمين المنقوسة (ابن ملك) ٨ والتكفير بمقتى رقبة مؤمنة لمشا بهته بالخطأ فان لم يجد فبصوم شهرين متتابعين والاضاعام فيها خير مشروع لانه غير منصوص عليه (ابن ملك)

٩ قوله ولا قصاص بين
الرجل والمرأة في مادون
التعبس حتى لو قطع رجل
يد امرأة عمدا لا يجب
القصاص ولو كان المحل
سواء لان الارش مختلف
المقدار ولان التنكاف
معتبر في مادون النفس
بدليل انه لا يقطع يدان
يسار ولا اليمين باليسار
ولا اليد الصحيحة بالشلاء
وناقصة الاصابع بخلاف
القصاص في النفس
فان التنكاف لا يعتبر في ذلك
ولهذا يقتل الصحيح بالزمن
والجماعة بالواحد واذا كان
تنكاف معتبرا في مادون النفس
فلا تنكاف بين يد الرجل
وبد المرأة لان يدها تصلح
لما لا يصلح له يده وكذا
على العكس واذا سقط
القصاص وجب الارش
في ماله حالا وقال الشافعي
يجري القصاص بينهما
اعتبارا بالنفس ولنا
ان الاطراف يسلك بها
مسلك الاموال فتعدم
المسألة للفاوت في القيمة

(حدادي)

قطعت يده وكذلك الرجل ومارن الانف والاذن ومن ضرب
عين رجل فقلعها فلا قصاص عليه فان كانت قائمة وذهب
ضوءها فعليه القصاص ويحرم له المرأة ويجعل على وجهه
قطن رطب وتقابل عينه بالمرأة حتى يذهب ضوءها وفي السن
القصاص وفي كل شجة يمكن فيها المماثلة القصاص ولا قصاص
في عظم الا في السن وليس في مادون النفس شبه عمد وانما هو عمد
او خطأ ولا قصاص بين الرجل والمرأة في مادون النفس ولا بين
الحرة والعبد ولا بين العبدين ويجب القصاص في الاطراف بين
المسلم والكافر ومن قطع يد رجل من نصف الساعد او جرحه
جائفة فبرأ منها فلا قصاص عليه وعليه دية واذا كان يد
لمقطوع صحيحة ويد المقاطع شلاء او ناقصة الاصابع فالمقطوع
بالخيار ان شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرها وان شاء اخذ الارش
كاملا ومن شج رجلا فاستوعبت الشجة ما بين قرنيه وهي
لا تستوعب ما بين قرني الشاج فالشجوج بالخيار ان شاء اقتص
بمقدار شجته فينتدى من اي الجانبين شاء وان شاء اخذ الارش
كاملا ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر الا ان يقطع من الحشفة
واذا اصطلم القاتل اولياء المقتول على مال سقط القصاص ووجب
المال فليلا كان او كثيرا فان عني احد الشركاء من الدم او صالح
من نصيبه على عوض سقط حق الباقي من القصاص وكان لهم
نصيبهم من الدية واذا قتل جماعة واحدا عمدا اقتص من جمعهم
واذا قتل واحد جماعة فحضر اولياء المقتولين قتل بجماعتهم
ولا شيء لهم غير ذلك فان حضر واحد قتل به وسقط حق الباقي
ومن وجب عليه القصاص مات سقط عنه القصاص واذا قطع
رجلان يد رجل واحد فلا قصاص على كل واحد منهما وعليهما
نصف الدية وان قطع واحد عيني رجلين فحضر قلبيهما
ان يقطعوا يده ويأخذ منه نصف الدية يقتسمانها نصفين
فان حضر واحد منهما فقطع يده فلا آخر عليه نصف الدية

﴿ ١٥ ﴾

٩ قوله ومن الورق عشرة آلاف درهم يعني وزن سبعة وقال مالك والشافعي اثني عشر ألف درهم لان النبي عليه السلام قضى بذلك ولنا ان النبي عليه السلام قضى على قاطع اليد بخمسة آلاف درهم ولا خلاف ان دية اليد نصف دية الجميع والذي روي، محمول على ان يكون كل ستة وزن خمسة وقد كان كذلك وهو يجي على ما قلناه ولانه لا خلاف ان في الذهب الف دينار وقد جعل في الشرع كل دينار بعشرة دراهم بدلالة ان نصاب الذهب عشرون مثقالا ونصاب الدراهم مائة درهم فجعل بازاء دينار عشرة دراهم وقال الكرخي واختلفوا في ما سوى الابل هل هو اصل في نفسه او قيمة للابل فقال ابو بكر الزاري الاصل هو الابل وما سواها قبة لها لانها قيعة قدرت بالشرع فلا يراذ عليها ولا ينقص منها ثم قال بعد ذلك الدنانير

واذا اقر العمد بقتل العمد لزمه القود ومن رمى رجلا عمدا فقتل السهم منه الى آخرها تا فعليه القصاص للاول والدية للشاني على عاقلته

﴿ كتاب الديات ﴾

اذا قتل رجل رجلا شبه عمد فعلى عاقلته دية مغالطة وعليه كفارة ودية شبه العمد عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى مائة من الابل اربعا وخمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة ولا يثبت التغليب الا في الابل خاصة فان قضى بالدية من غير الابل لم تغلظ وفي قتل الخطأ تجب به الدية على العاقلة والكفارة على القاتل والدية في الخطأ مائة من الابل اربعا وخمس وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة ومن العمد الف دينار ٩ ومن الورق عشرة آلاف درهم ولا يثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا رحمهما الله تعالى منها ومن البقر ما ثابرة ومن الغنم الفا شاة ومن الخيل ما ثابرة كل حلة ثوبان ودية المسلم والذمي سواء وفي النفس الدية وفي المارن الدية وفي النساء الدية وفي الذكر الدية وفي العقل اذا ضرب رأسه فذهب عقله الدية وفي اللحية اذا حلقفت فلم تنبت الدية وفي شعر الرأس الدية وفي الاذنين الدية وفي الحاجبين الدية وفي العينين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي الاذنين الدية وفي الشفتين الدية وفي الاثني عشر الدية وفي ثدي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي اشغار العينين الدية وفي احدها ربع الدية وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء وفي كل اصبع فيها ثلاثة مفصل ففي احدها ثلث دية الاصبع وما فيها مفصلا ن ففي

والدراهم اصول في الدية بما نفسها وليست بقيمة (حدادي) ﴿ احدهما ﴾

احدهما نصف ية لاصبع وفي كل سن خمس من الابل والاسنان
والاضراس كلها سواء ومن ضرب عضوا فاذهب منفعة
ففيه دية كالة كما لو قطعه كالد اذا شلت والعين اذا ذهب
ضوؤها والشجاج عشرة الخارصة والدامعة والدامية
والباضعة والمتلاحة ٢ والسحق والموضحة والهاشمة
والمنفلة والامة في الموضحة القصاص ان كانت
عمدا ولاقصاص في بقية الشجاج وفي مادون الموضحة ففيه حكومة
عدل وفي الموضحة ان كانت خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمة
عشر لدية وفي المنفلة عشر ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث
الدية وفي الجائفة ثلث الدية فان نفذت فهي جائفتان ففيهما ثلثا
الدية وفي اصابع اليد نصف الدية فان قطعها مع الكف ففيها
نصف الدية وان قطعها مع نصف الساعد ففي الكف نصف
الدية وفي الزيادة حكومة عدل وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل
وفي عين الصبي ولسانه وذكره اذا لم يعلم صحته حكومة عدل
ومن شج رجلا موضحة فذهب عقله او شعر رأسه دخل ارش
لموضحة في الدية وان ذهب سمعه او بصره او كلامه فعليه ارش
الموضحة مع الدية ومن قطع اصبع رجل فشلت اخرى
لى جنبها ففيها الارش ولاقصاص فيه عند ابى حنيفة
رحم الله تعالى ومن قلع سن رجل فثبت مكانها اخرى سقط
الارش ومن شج رجلا فالتمحت الجراحة ولم يبق لها اثر وثبت
الشعر سقط الارش عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف رحم الله
تعالى عليه ارش الالم وقال محمد رحم الله تعالى عليه اجرة الطبيب
ومن جرح رجلا جراحة لم يقتص منه حتى يبرأ ومن قطع
يد رجل خطأ ثم قتله خطأ قبل البرء فعليه الدية وسقط ارش اليد
وكل عمد سقط فيه القصاص بشبهة فالدية في مال القاتل وكل
ارش وجب بالصلح والافرار فهو في مال القاتل واذا قتل الاب
انه عمدا فالدية في ماله في ثلث سنين وكل جنابة اعترف بها

قوله والسحق والموضحة
والهاشمة والمنفلة والامة
فالسحق التي تصل
لى جلده رقيقة فوق العظم
تسمى تلك الجلدة السحق
لحققتها ورقتها ومنه قيل
تلغيم الرقيق سماحق
والموضحة هي التي توضح
العظم اي تبينه والهاشمة
لتي تهشم العظم اي تكسره
والسحق ان يصل الضرب
لى خلف الرأس والموضحة
يجاوز الجلدة وتوضح
العظم الذي على القحف
والهاشمة هي التي تهشم
عظم القحف والمنفلة هي
التي تنقل العظم بعد الكسر
لى نحو الامة هي التي
تصل الى ام الدماغ وهي
جلدة تحت العظم فوق
الدماغ ويقال الامة هي
التي تصل الى ام الرأس
وهو الذي فيه السماع
وبعدها الدامغة وهي التي
تصل الى الدماغ وهذه
يذكرها الشيخ لان الانسان
لا يعيش معها في الغالب
فلامعنى لذكرها (حدادي)

٩ قوله والراكب ضامن لما او طأت الدابة يدها او كدمته بفمها وكذا ما صدمته برأسها او صدره او كدمت والاصل ان المرور في الطريق مباح منع بشره السلامة فاذا سار في الطريق راكبا على دابته فكدمت او صدمت برأسها او وطأت برجلها او يدها في حالة المشي انسان فقتله فانه يجب عليه وعلى عاقلة الدابة وتجب الكفارة ويحرم الميراث ولو وصية وهو قاتل والمباشرة لان الدابة صارت له كالا لة للقتل وهذا اذا قتل حرا فان كان عبدا وجبت قيمته على العاقلة ايضا لانه دبت قيمته وتنقص من قيمته عشرة دراهم اذا بلغت قيمته دية حر وان اصاب ما لا قاتلته وجبت قيمته في ماله بالغة ما بلغت وان اصاب ما دون النفس ان كان ارشه اقل من نصف عشر الدابة ففي ماله وان كان نصف العشر فصاعدا فعلى العاقلة (حدادي)

الجاني فهي في ماله ولا يصدق على عاقلة وعدم الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة ومن حفر بئرا في طريق المسلمين او وضع حجرا فتلف بذلك انسان فديته على عاقلة وان تلف به بهيمة فدمه في ماله وان اشرع في الطريق روشنا او ميزبا فسقط على انسان فعطبت فالدابة على عاقلة ولا كفارة على حافر البئر وواضع الحجر ومن حفر بئرا في ملكه فعطب بها انسان لم يضمن ٩ والراكب ضامن لما او طأت الدابة وما اصابته يدها او كدمت ولا يضمن ما نفتت برجلها او ذنبها فان راى ثوبا بات في الطريق فعطب به انسان لم يضمن والسائق ضامن لما اصابته يدها او رجلاها والقائد ضامن لما اصابته يدها دون رجلاها ومن قاد قطارا فهو ضامن لما او طأ فان كان معه سائق فالضمان عليهما واذا جنى العبد جناية خطأ قبل مولاه اما ان تدفعه بها وتدفعه فان دفعه ملكه ولى الجناية وان فداه فداه يارشها فان عاذ فجنى كان حكم الجناية الثانية حكم الاولى فان جنى جنابتين قبل مولاه اما ان تدفعه الى ولى الجنابتين يقتسمانه على قدر حقوقيهما واما ان تدفعه يارش كل واحدة منهما وان اعتقه المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن المولى الاقل من قيمته ومن ارشها وان باعه او اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش واذا جنى المدبر او ام الولد جناية ضمن المولى الاقل من قيمته ومن ارشها فان جنى جناية اخرى وقد دفع المولى قيمته الى المولى الاول بقضاء فلا شيء عليه وبتع ولى الجناية الثانية ولى الجناية الاولى فيشاركه فيما اخذ وان كان المولى دفع القيمة بغير قضاء فالولى بالخيار ان شاء اتبع المولى وان شاء اتبع ولى الجناية الاولى واذا مال الحائط الى طريق المسلمين فطوب صاحب بقتضه واشهد عليه فلم يقض في مدة يقدر على نقضه حتى سقط ضمن ما تلف به من نفس او مال ويستوى ان يطالبه بقتضه مسلم او ذمي وان مال الى دار رجل فالمطالبة لما لك الدار خاصة فاذا اصطدم فارسا فخا

فعلى فاقلة كل واحد منهما دية الآخر واذا قتل رجل عبدا خطأ فعليه قيمته ولا تزيد على عشرة آلاف درهم فان كانت قيمته عشرة آلاف درهم او اكثر قضى عليه بعشرة آلاف الا عشرة في الامة اذا زاد قيمتها على الدية يجب خمسة آلاف الا عشرة وفي يد العبد نصف قيمته لا يزيد على خمسة آلاف الا خمسة وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدر من قيمة العبد واذا ضرب رجل بطن امرأة فالقتل جنيئا ميتا فعليه غرة والغرة نصف عشر الدية فان القته حينئذ مات ففيه دية كاملة وان القته ميتا ثم ماتت الام فعليه دية وغرة وان ماتت ثم القته ميتا دية في الام ولا شيء في الجنين وما يجب في الجنين موروث عنه وفي جنين الامة اذا كان ذكرا نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته ان كان انثى ولا كفارة في الجنين والكفارة في شبه العمد والخطأ عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجزى فيها الاطعام

باب القسامة

واذا وجد القاتل في محلة لا يعلم من قتله استخلف منهم خمسة رجال يتخذهم الولي بالله ماقتلناه ولا علمنا له قاتلا فاذا حلفوا قضى على اهل المحلة بالدية ولا يستخلف الولي ولا يقضى عليه الجنابة وان ابي واحد منهم حبس حتى يحلف وان لم يكمل اهل المحلة كررت الايمان عليهم حتى يتم خمسين يمينا ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد ان وجد ميت لا اثر به فلا قسامة ولا دية وكذلك ان كان الدم يسيل من انفه او دبره او فسه فان كان يخرج من عينيه او اذنيه فهو قاتل واذا وجد القاتل على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته دون اهل المحلة وان وجد القاتل في دار انسان فالقسامة عليه والدية على عاقلته ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند اني حنيفة رحمه الله تعالى وهي على اهل الحطة دون المشتري ولو بقي منهم واحد وان وجد القاتل في سفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين وان

٦ قوله وان وجد ميتا لا اثر به فلا قسامة ولا دية عليهم لانه ليس يقتل اذا القتل هو من به اثر في الظاهر وهذا ميت خفي انفه والاثار ان يكون به جراحة او اثر ضرب او حرق او كان الدم يخرج من عينيه او اذنيه بخلاف ما اذا خرج من انفه او فسه او دبره او ذكره لان الدم يخرج من هذه المخارج في العادة بغير فعل لاحد ولو وجد اكثر يدين القاتل او النصف ومعه الرأس في محلة فعليه القسامة والدية ان وجد نصفه مشقوقا بالطول او وجد اقل من النصف ومعه الرأس او وجد رأسه فلا شيء عليهم ثم وجود القاتل في المحلة يستوى فيه ان يكون القاتل حرا او عبدا ذكر انسني في واقعاته قال وتجب القيمة عليهم في ثلث سنين (حدادي)

وجد في مسجد محلة فالقسامة على اهلها وان وجد في الجامع
او الشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال وان وجد
في بركة ليس بقربها عمارة فهو هدر وان وجد بين قريتين كان
على اقربهما وان وجد في وسط القران يمر به الماء فهو هدر
وان كان محتسبا بالشاطئ فهو على اقرب القرى من ذلك المكان
وان ادعى الولي على احد من اهل القرى بعينه لم تسقط القسامة
عنهم وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم واذا قاتل
المستحلف قتله فلان استخف بالله ما قتلت ولا علمت له قاتلا
غير فلان واذا شهد اثنان من اهل المحلة على رجل من غيرهم
انه قتله لم تقبل شهادتهما

باب المعاقلة

الدية في شبه العمد والخطأ وكل دية وجبت بنفس القتل
على العاقلة والمعاقلة اهل الديوان ٩ ان كل القاتل من اهل
الديوان يؤخذ من عطايهم في ثلث سنين فان خرج العطايا
في اثنى عشر من ثلث سنين او اقل اخذ منها ومن لم يكن من اهل الديوان
فعاقلته قبيلته يسقط عليهم في ثلاث سنين لا يزداد الواحد
على اربعة دراهم في كل سنة درهم ودانقان وينقص منها
فان لم تنسح القبيلة لذلك ضم اليها اقرب القبائل من غيرهم
ويدخل القاتل مع العاقلة فيكون فيما يؤدي كاحدهم وعاقلة
العبد المعتق قبيلة مولاه ومولى المولاة يعقل عنه مولاه وقبيلته
وار لم يكن للقاتل عاقلة فالدية في بيت المال ولا يتحمل العاقلة
اقل من نصف عشر الدية ويتحمل نصف العشر فصاعدا
وما نقص من ذلك فهو من مال الجاني ولا تعقل العاقلة جناية
العمد ولا الجناية التي اعترف بها الجاني الا ان يصدقوه ولا يعقل
ما لم بالصالح واذا جنى الحر على العبد جناية خصاصا على عاقلة

كتاب الحدود

لنا ثبت بالبينة والافرار بالبينة ان تشهد اربعة من الشهود

٩ قوله والمعاقلة اهل
الديوان ان كان القاتل
من اهل الديوان وهم الجنس
الذين كتبت اسمائهم
في الديوان وقال الشافعي
هم العشيرة والاصل ان الناس
كاوا يتناصرون بالانساب
في القبائل فكان العقل
عليهم في اموالهم فلما كان
في زمن عمر رضي الله عنه
فرض الاطية ودون
الدواوين فصار التناصر
بالديوان فجعلها على اهل
الديوان في عطايهم لمخضر
من الصحابة من غير نكير
فصار ذلك اجاعا وبدل
على ذلك ان الاخوين
يكون احدهما في ديوان
والآخر في ديوان فينصر
كل واحد منهما ديوانه الذي
هو فيه والسدى يدل
على ان العقل مبني
على التناصر دون الانساب
ان النساء والاصبيار
لا بد خلون في ذلك لانه
لا نصرة بهم وان كان لهم
فسب (جدا دى)

على رجل

على رجل وامرأه بالزنا فيسبهم الامام عن الزنا ما هو وكيف هو
 وابن زنا ومتى زنا وبين زنا فاذا بينوا ذلك وقالوا رأينا وطأها
 في فرجها كالميل في السكينة وسأل القاضي عنهم فعدلوا في السر
 والعالية حكم بشهادتهم والافرار ان يقر البالغ العاقل ٦ على نفسه
 بالزنا اربع مرات في اربعة مجالس من مجالس المقر كلما اقرده
 القاضي فاذا تم اقراره اربع مرات سأله القاضي عن الزنا ما هو
 وكيف هو وابن زنا وبين زنا ومتى زنا فاذا بين ذلك لزمه الحد
 فان كان الزاني محصنا رجمه بالحجارة حتى يموت يخرج به الى ارض
 فضاء يبتدىء الشهود برجمه ثم الامام ثم الناس فان امتنع الشهود
 من الابتداء سقط الحد واركان الزاني مقرا ابتداء الامام ثم الناس
 ويفسل ويكفن ويصلى عليه وان لم يكن محصنا وكان حرا فحده
 مائة جلدة يأمر الامام بضربه بسوط لاثمة له ضربا متوسطا
 ينزع عنه ثيابه ويفرق الضرب على اعضائه الارأسه ووجهه
 وفرجه وان كان عبدا جلده خمسين وكذلك الامة فان رجع المقر
 عن اقراره قبل اقامة الحد عليه اوفى وسطه قبل رجوعه وخلي
 سبيله ويستحب للامام ان يلقن المقر الرجوع ويقول له لعلك
 لمست او قبلت والرجل والمرأة في ذلك سواء غير ان المرأة لا تزعم
 عنها ثيابها الا الفرو والحشو وان حفر لها في الرجم جاز ولا يقيم
 المولى الحد على عبده وامته الا باذن الامام وان رجع احد الشهود
 بعد الحكم قبل الرجم ضربوا الحد وسقط الرجم عن المشهود عليه
 وان رجع بعد الرجم حد الراجع وحده وضمن ربع الدية
 وان نقص عدد الشهود عن اربعة حدوا جميعا وشرط الاحصان
 ان يكون حرا بالغا عاقلا مسلما قد تزوج امرأة نسكلا صحيحا ودخل
 بها وهما على صفة الاحصان ولا يجتمع في المحصن بين الجلد والرجم
 ولا يجتمع في البكر بين الجلد والنفي الا ان يرى الامام ذلك مصلحة
 فيغير به على قدر ما يرى واذا زنا المريض وحده الرجم رجم
 وان كان حده الجلد لم يجلد حتى يبرأ فاذا زنت الحامل لم تحدد

٦ قوله والافرار ان يقر
 البالغ العاقل على نفسه
 بالزنا اربع مرات في اربعة
 مجالس من مجالس المقر
 كلما اقرده القاضي يعني
 انه لا يؤخذ باقراره حتى
 يقر اربع مرات في اربعة
 مجالس مختلفة كلما اقرده
 القاضي حتى يتوارى منه
 وينبغي للقاضي ان يزجره
 عن الافرار ويظهر له
 كراهة ذلك منه ويأمر
 بتعذيبه عنه فان عاد ثانيا
 فعل به كذلك فان عاد ثالثا
 فعل به كذلك لقوله عمر
 رضى الله عنه اطردها
 لمعتفين في الزنا وطرد التي
 صلى الله عليه وسلم
 ماعز بن مالك (حد ري)

حتى تضع حملها وان كان حدها الجلد فحتى تتعالى من نفاسها
واذا شهد الشهود بحد متقادم لم يمنعهم عن اقامته بعدهم
عن الامام لم تقبل شهادتهم الا في حد القذف خاصة ومن وطئ
امراة اجنبية فيمادون الفرج عزز ولاحد على من وطئ جارية
ولده وولدولده وان قال علمت انها على حرام واذا وطئ جارية
ايه اوامه او زوجته او وطئ العبد جارية مولاه وقال علمت
انها على حرام حد وان قال ظننت انها تحل لي لم يحد ومن وطئ
جارية اخيه او عمه وقال ظننت انها حلال حد ومن زفت اليه
غير امرأته وقالت النساء انها زوجتك فوطئها فلاحد عليه
وعليه المهر ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحد
ومن تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لم يجب عليه الحد
ومن اتى امرأة في الموضع المكروه او عمل عمل قوم لوط فلاحد
عليه عند ابي حنيفة رحمه الله ويعزر وقالوا رحمهما الله تعالى
هو كالزنا فيحد ومن وطئ بهيمة فلاحد عليه ومن زنى في دار الحرب
او في دار البغي ثم خرج اليها لم يقم عليه الحد

باب حد الشرب

ومن شرب الخمر فاخذ وريحها موجودة فشهد الشهود بذلك
عليه او اقر وريحها موجودة فعليه الحد ومن اقر بعد ذهاب
رايحتهما لم يحد ومن سكر من النبيذ حد ولاحد على من وجد منه
رايحة الخمر او من تقيأها ولا يحد السكران حتى يعلم انه سكر
من النبيذ وشربه طوعا ولا يحد حتى يزول عنه السكر وحد السكر
والخمر في الحر ثمانون سوطا يفرق على بدنه كما ذكرنا في الزنا
فان كان عبدا فحده اربعةون ومن اقر بشرب الخمر والسكر
ثم رجع لم يحد ويثبت الشرب بشهادة شاهدين او باقراره مرة
واحدة ولا يقبل فيه شهادة النساء مع الرجال

باب حد القذف

اذا قذف الرجل رجلا محصنا وامراة محصنة بصريح الزنا وطالب

المقذوف

قوله ومن وجد امرأة
على فراشه فوطئها فعليه
الحد لانه لا اشتباه بعد طول
الصحة فلم يكن الظن مستندا
الى دليل لانه قد بناه
على فراشها غيرهما من المحارم
التي في بيتها ولا يشبه مسئلة
الزنا في لانه هناك جاهل بها
ولهذا ثبت نسب ولدها
من ذلك الوطئ ولا يثبت
في ولد هذه وكذا اذا كان
اعمى لا يمكنه التمييز بالسؤال
او غيره الا اذا دعاها فاجابته
اجنبية وقالت انا زوجتك
فواقعها لم يحد ويثبت
نسب ولدها منه وهي
كالزفوفة الى غير زوجها
وقد قال ابو حنيفة
لو ان رجلا وجد في بيته
امراة فوطئها وقال ظننتها
امراة اتى فعليه الحد ولو كان
اعمى وكذلك قال ابو يوسف
وعن محمد في اعمى دعى
امراة فاجابته غيرها
فوقع عليها حد (حدادي)

المقذوف بالحد حده الحاكم ثمانين سوطا ان كان حرا يفرق
على اعضائه ولا يجرّد من ثيابه غير انه يترزع عنه الفرو والحشو
وان كان عبدا جلده اربعين سوطا ٩ والاحصان ان يكون
المقذوف حرا بالغا عاقلا مسلما عفيفا عن فعل الزنا ومن نفي نسب
غيره فقال لست لايك اويا ابن الزانية وامه محصنة مئة وطالب
الابن بحدها حد القاذف ولا يطالب بحمد القذف للميت الا من يقع
القذف في نسبه بقذفه واذا كان المقذوف محصنا جاز لابنه الكافر
والعبد ان يطالب بالحد وليس للعبد ان يطالب مولاه بقذف
امه الحرة وان اقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه ومن قال
لعر بي بانطى لم يحّد ومن قال لرجل يا ابن ماء السماء فليس بقاذف
واذا نسبته الى عمه والى خاله او زوج امه فليس بقاذف ومن وطئ
وطئا حراما في غير ملكه لم يحّد قاذفه والملاعة بولد لا يحّد
قاذفها وان كانت الملاعة بغير ولد حد قاذفها ومن قذف
امة او عبدا او كافرا بالزنا او قذف مسلما بغير الزنا فقال يا فاسق
او يا كافر او يا خبيث عزّر وان قال يا حمار او يا خنزير لم يعزّر
والتعزير اكثره تسعة وثلثون سوطا واقفه ثلاث جلدات
وقال ابو يوسف يبلغ بالتعذير خمسة وسبعين سوطا فان رأى
الامام ان يضم الى الضرب في التعذير الحبس فعل واشد
الضرب التعذير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف
ومن حده الامام او عزّره فأت قدمه هدر واذا حد المسلم
في القذف سقطت شهادته وان تاب وان حد الكافر في القذف
ثم اسلم قبلت شهادته

كتاب السرقة وقطاع الطريق

اذا سرق البالغ العاقل عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم
مضروبة كانت او غير مضروبة من حزن لاشبهة فيه وجب عليه
القطع والعبد والحر في القطع سواء ويجب القطع باقراره مرة واحدة
او بشهادة شاهدين واذا اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد
منهم عشرة دراهم قطعوا وان اصابه اقل من ذلك لم يقطع ولا يقطع

٩ قوله والاحصان ان يكون
المقذوف حرا بالغا عاقلا
مسلما عفيفا عن فعل الزنا
هذه خمس شرائط لا بد
منها في احصان القذف
اما اشتراط الحرية فلا نه
ينطلق عليها اسم الاحصان
قال الله تعالى فعلمهن نصف
ما على المحصنات من العذاب
اي الحرائر واما العقل
والبلوغ فلان العار لا يلحق
الصبي والمجنون لعدم
تحقق فعل الزنا منها
واما الاسلام فلقوله عليه
السلام من اشرك بالله
فليس بمحصن واما العفة
فلان غير العفيف لا يلحق
العار بالنسبة الى فعل الزنا
لان القاذف صادق فيه
والعفيف هو الذي لم يكن
وطئ امرأه بالزنا ولا بالاشبهة
ولا بشكاح فاسد في عمره
فان وجد ذلك منه في عمره
مرة واحدة لا يكون
محصنا ولا يحّد قاذفه
(حدادی)

٩ قوله ولا في سرقة المصحف وان كانت عليه حلية تساوي الف درهم وقال الشافعي يقطع فيه وعن ابي يوسف يقطع فيه مطلقا وعنه يقطع اذا بلغت قيمة الحلية نصابا لا تهاهليست منه فيعتبر بانفرادها ولنا ان المقصود من تناوله القرأة فيه وذلك مأذون فيه عادة والحلية انما هي تابعة ولا عبرة بالتبع الا ترى ان من سرق آنية فيها اخر وقيمة الآنية تزيد على النصاب لا يقطع وكذا لا قطع كتب الفقه والنحو واللغة والشعر لان المقصود ما فيها وهي غير مال ولو سرق اثناء فضة قيمته مائة وفيه نبيذ او ماء او طعام لا يبقى اولى لا يقطع وانما ينظر الى ما في الاناء وقال ابو يوسف اذا كانت قيمة الاناء عشرة دراهم قطع (حدادي)

فما يوجد تافها مباحا في دار الاسلام كالخشب والحشيش والقصب والسمك والصيد ولا فيما يسرع اليه الفساد كالقواكه الرطبة واللبن واللحم والطبخ والفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد ولا قطع في الاشربة المطربة ولا في الطنبور ولا في سرقة المصحف ٩ وان كان عليه حلية ولا في الصليب الذهب ولا الشطرنج ولا البزد ولا يقطع سارق الصبي الحر وان كان عليه حلى ولا سارق العبد الكبير ويقطع سارق العبد الصغير ولا قطع في الدفائر كلها الا في دفاتر الحساب ولا يقطع سارق كلب ولا فهد ولا دق ولا طبل ولا مزمار ويقطع في الساج والقناء والابنوس والصندل واذا اتخذ من الخشب او اثنى او ابواب قطع فيها ولا قطع على خان ولا خائسة ولا نباش ولا منتهب ولا محتلس ولا يقطع السارق من بيت المال ولا من مال السارق فيه شركة ومن سرق من ابويه او ولده او ذى رحم محرم منه لم يقطع وكذلك اذا سرق احد الزوجين من الآخر والعبد من سيده او من امرأة سيده او من زوج سيده والمولى من مكاتبه والسارق من المغنم * والحرز على ضربين حرز لعن فيه كالدور والبيوت وحرز بالحفاظ فن سرق عينا من الحرز او غير حرز وصاحبه عنده يحفظه وجب عليه القطع ولا قطع على من سرق من حجام او من بيت اذن للناس في دخوله ومن سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده قطع ولا قطع على الضيف اذا سرق ممن اضافه واذا نقب اللص البيت ودخل فاخذ المال وناوله آخر خارج البيت فلا قطع عليهما وان الغاء في الطريق ثم خرج واخذه قطع وكذلك اذا جله على جاره وساقه فاخرجه واذا دخل الحرز جماعة فتولى بعضهم الاخذ قطعوا جميعا ومن نقب البيت وادخل يده فيه واخذ شيئا لم يقطع وان ادخل يده في صندوق الصيرفي اوفى كم غيره واخذ المال قطع وتقطع بين السارق من الزند ونحسم فان سرق ثانيا قطعت رجلاه اليسرى فان

سرق ثالثا لم يقطع وخلف في السجن حتى يتوب واذا كان السارق
اشل اليد اليسرى او اقطع او مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع
ولا يقع السارق الا ان يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقه
فان وهبها من السارق او باعها منه او نقصت قيمتها عن النصاب
لم يقطع ومن سرق عينا ٩ فقطع فيها وردها ثم عاد فسرقها
وهي بحالها لم يقطع فان تغيرت عن حالها مثل ان كانت غزلا
فسرقه فقطع فيه ورده ثم نسج فعاد وسرقه قطع واذا قطع
السارق والعين قائمة في يده ردها وان كانت هالكة لم يضمن
واذا ادعى السارق ان العين المسروقة ملكه سقط القطع عنه
وان لم يقيم بينة * واذا خرج جماعة ممتعين او واحد بقدر
على الامتاع فقصدوا قطع الطريق فاخذوا قبل ان يأخذوا
مالا ولا يقتلوا نفسا حبسهم الامام حتى يحدثوا توبة وارادوا
مال مسلم او ذمي والمأخوذ اذا قسم على جاعتهم اصاب كل
واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا او ما قيمته ذلك قطع الامام
ايديهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا نفسا ولم يأخذوا مالا
قتلهم الامام حدا فان عفى الاولياء عنهم لم يلتفت الى عفوهم
وان قتلوا واخذوا مالا فالامام بالخيار ان شاء قطع ايديهم
وارجلهم من خلاف وقتلهم او صلبهم وان شاء قتلهم وان شاء
صلبهم بصلب حيكا ويبيع بطنه بريح الى ان يموت ولا يصلب
اكثر من ثلثة ايام فان كان فيهم صبي او مجنون او ذورحم محرم
من المقطوع عليه سقط الحد عن الباقيين وصار القتل للاولياء
ان شاؤا قتلوا وان شاؤا عفووا وان باشر القتل واحد منهم
اجرى القتل على جماعتهم

كتاب الاشربة *

الاشربة المحرمة اربعة الخمر وهي عصير العنب اذا غلا واشتد وقذف
بازيد والعصير اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثيه ونقيع التمر والزبيب
اذا غلا واشتد ونبيذ التمر والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما اذني طبخة

٩ قوله ومن سرق عينا
فقطع فيها وردها ثم عاد
فسرقها وهي بحالها
لم يقطع هذا قول سائر
اصحابنا ونال زفر والشافعي
يقطع لانه سرق مالا محرزا
فلزمه القطع ولان السرقه
الثانية متكاملة كالاولى
بل اقبح لتقدم الزجر ولنا
ان القطع انما يجب بالفعل
والعين ثم اتفقوا ان الفعل
الواحد اذا حصل في عينين
مثل ان يسرق ثوبا وعبا
لم يجب الا قطع واحد
فكذلك الفعلان اذا حصل
في عين واحدة واذا لم يجب
القطع وجب الضمان
ولا يلزم اذا زنا بامرأة فحد
ثم عاد فزناها انه يحد ثانيا
لان عين المرأة لا تأثر له
في الحد بدليل انه اذا سقط
الحد لم يضمن عين المرأة
وفي مسئلتنا للمال تأثير
في وجوب القطع بدليل
انه اذا سقط القطع وجب
المال (حدادي)

حلال وان اشتد اذا شرب منه ما يغلب على ظنه انه لا يسكره من غير لهو ولا طرب ولا بأس بالخلطين ونبذ العسل والذين والخطاة والشعير والذرة حلال وان لم يطبخ وعصير العنب اذا طبخ حتى ذهب منه ثلثه حلال وان اشتد ولا بأس بالانتباز في الدباء والحنم والمزفت والتغير واذا تخلط الخمر حلت سواء صارت بنفسها خلا او بشيء طرح فيها ولا يكره تحليلها

❖ كَلَّ الصِيدِ وَالذَّبَايِحِ ❖

يجوز الاصطياد بالكل المعلم والفهد والبازي وسائر الجوارح المعلمة وتعليم الكلب ان يترك الاكل ثلث مرات وتعليم البازي ان يرجع اذا دعوه فاذا ارسل كلبه المعلم اوبازيه او صقره على صيد وذكر اسم الله عليه عند ارساله فاخذ الصيد وجرحه فأت حل اكله وان اكل منه الكلب لم يؤكل وان اكل منه البازي اكل وان ادرك المرسل الصيد حيًا وجب عليه ان يذكيه وان ترك تذكيته حتى مات لم يؤكل وان حنقه الكلب ولم يجرحه لم يؤكل وان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله عليه لم يؤكل واذا رمى الرجل سهمًا الى صيد فسمي عند رمي اكل ما اصابه اذا جرحه السهم فأت وان ادركه حيًا ذكًا فان ترك تذكيته لم يؤكل واذا وقع السهم بالصيد فحامل ٧ حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه ميتًا اكل فان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتًا لم يؤكل وان رمى صيدا فوقع في الماء لم يؤكل وكذلك ان وقع على سطح او جبل ثم تردى منه الى الارض لم يؤكل وان وقع على الارض ابتداء اكل وما اصاب المراض بعرضه لم يؤكل وان جرحه اكل ولا يؤكل ما اصابته البندقة اذا مات منها واذا رمى الى صيد فقطع عضوا منه اكل الصيد ولم يؤكل العضو واذا قطعه اثلاثا والاكثر مما يلي العجز اكل وان كان الاكثر مما يلي الرأس اكل الاكثر ولا يؤكل الاقل ولا يؤكل صيد المجوسي والمرند والوثني ومن رمى صيدا فاصابه ولم يخنه

❖ ولم يخرج به ❖

٧ قوله واذا وقع السهم بالصيد فحامل حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه اكل هذا استحسان والقياس ان لا يؤكل لانه يجوز ان يكون مات من رمية ويجوز ان يكون من غيرها فلا يباح بالشك وجه الاستحسان ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امر بالرواح بحمار وحش صغير فبادر اليه اصحابه فقال دعوه حتى يأتي صاحبه ف جاء رجل من تمر فقال هذه رميتي وانا في طلبها وقد جعلتها لك يا رسول الله فامر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ابا بكر ان يقسمها بين الرفاق وقوله ولم يزل في طلبه حتى اصابه اكل هذا اذا لم يجد به جراحة اخرى سوى جراحة سهمه اما اذا وجد به ذلك فانه لا يؤكل لانه موهوم فله مات منها فاعتبر محرما بخلاف موهوم الهوام (حدادي)

٩ قوله ويكره اكل لحم الفرس
عند ابى حنيفة يعنى كراهة
تحريم لا كراهة تنزيه وبه
قال مالك وقال ابو يوسف
ومحمد والشافعى رحمهم الله
تعالى لا بأس باكله لان قوله
تعالى والحيل والبغال والحمير
لتركبوها خرج مخرج
الامتنان فلو جاز اكلها
لذكره لان التعمه بالاكل
اكثر من التعمه بالركوب
ولان فى اباحته تقليل الجهاد
وزوى خالد بن الوليد قال
نهى رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم عن كل
لحوم الحيل والبغال والحمير
ولهما ما روى جابر قال نهى
رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم عن لحوم الحمير
الاهلية واذن فى الحيل يوم
خير فلتاقد فارضه حديث
خالد والترجيح للمعمر
واما ابن الحيل فقد قيل
لا بأس به لانه ليس فى شره
تقليل الجهاد كذا فى الهداية
(حدادى)

ولم يخرج من حيز الامتناع فرماه آخر فقتله فهو للثانى ويؤكل
وان كان الاول انخنه فرماه الثانى فقتله لم يؤكل والثانى ضامن
بقيته للاول غير ما نقصته جراحته ويجوز اصطيد ما يؤكل
لحمه من الحيوان وما لا يؤكل وذبيحة المسلم والنكاحى حلال
ولا يؤكل ذبيحة المجوسى والمردى والوثنى والمحرم وان ترك الذابح
السعيه عمدا فالذبيحة ميتة لا تؤكل وان تركها ناسبا اكل والذبح
فى الخلق واللبه والروق التى تقطع فى الزكاة اربعة الحلقوم
والمرى والودجان فان قطعها حل الاكل وان قطع اكثرها
فكذلك عند ابى حنيفة رحمه الله وقال لا بد من قطع الحلقوم
والمرى واحدى الودجين ويجوز الذبح بالبيطة والمروة وبكل
شئ انهر الدم الا السن القائم والظفر القائم ويستحب ان يحد
الذابح شفرته ومن بلغ بالسكين الخناق او قطع الرأس كره له
ذلك وتؤكل ذبيحته وان ذبح الشاة من قفاه فان بقيت حية
حتى قطع العروق جاز ويكره وان ماتت قبل قطع العروق
لم تؤكل وما استأنس من الصيد فذكاته الذبح وما توحش
من النعم فذكاه العقر والجرح والمستحب فى الابل النحر وان ذبحها
جاز ويكره والمستحب فى البقر والغنم السذبح فان نحرها جاز
ويكره ومن نحر نافذة او ذبح بقرة او شاة فوجد فى بطنها جنتنا
ميتا لم يؤكل اشعر او لم يشعر ولا يجوز اكل كل ذى ناب من السباع
ولا كل ذى مخلب من الطيور ولا بأس باكل غراب الزرع
ولا يؤكل ابقع الذى يأكل الجيف ويكره اكل الضبع والضب
والحشرات كلها ولا يجوز اكل لحم الحمير الاهلية والبغال ويكره
اكل لحم الفرس ٩ عند ابى حنيفة رحمه الله ولا بأس باكل
الارنب واذا ذبح ما لا يؤكل لحمه طهر لحمه وجلده الا الادمى
والخنزير فان الذكاة لا تعمل فيها ولا يؤكل من حيوان الماء
الا السمك ويكره اكل الطافي منه ولا بأس باكل الجريث والمار
ماهى ويجوز اكل الجراد ولا ذكاة له

﴿ كتاب الاضحية ﴾

الاضحية ٩ واجبة على كل حر مسلم مقيم موسر في يوم الاضحية
 بذبح عن نفسه وعن ولده الصغير وبذبح عن كل واحد منهم
 شاة او يذبح بدنة او بقرة عن سبعة وليس على الفقير والمسافر
 اضحية ووقت الاضحية يدخل بطلوع الفجر من يوم النحر
 الا انه لا يجوز لاهل الامصار الذبح حتى يصلى الامام صلوة العيد
 فاما اهل السواد فيذبحون بعد طلوع الفجر وهى جائزة
 في ثلثة ايام يوم النحر ويومان بعده ولا يضحي بالعمياء والموراء
 والعرجاء التى لا تمشى الى المنسك ولا البعفاء ولا يجزى مقطوع
 الاذن والذنب والا الذى ذهب اكثر اذنها او اذنها وان بقى
 الاكثر من الاذن والذنب جاز ويجوز ان يضحي بالجماء والخصى
 والجرباء والثولاء والاضحية من الابل والبقر والغنم يجزى
 من ذلك كله الثنى فصاعدا الا الضأن فان الجذع منه يجزى
 وبأكل من لحم الاضحية ويطعم الاغنياء والفقراء ويدخر
 ويستحب له ان لا ينقص الصدقة من الثلث ويتصدق بجلدها
 او يعمل منه آلة تستعمل فى البيت والافضل ان يذبح اضحيته
 بيده ان كان يحسن الذبح ويكره ان يذبحها الكتابي واذا غلط
 رجلان فذبح كل واحد منهما اضحية الاخراجاً عنهما ولا ضمان
 عليهما

﴿ كتاب الايمان ﴾

الايمان على ثلثة اضرب يمين غموس ويمين منعقة ويمين لغو
 فيمين الغموس هى الحلف على امر ماض يتعمد الكذب فيه
 فهذه اليمين باثم بها ولا كفارة فيها الا التوبة والاستغفار
 واليمين المنعقة هى ان يحلف على الامر المستقبل ان يفعله
 او لا يفعله فاذا حث فى ذلك لزمته الكفارة ويمين اللغو
 هو ان يحلف على امر ماض وهو انه يظن كما قال والامر
 بخلاف فهذه اليمين ترجوا ان لا يؤخذ الله تعالى بها صاحبها
 والقاصد فى اليمين والمكره والناسى سواء ومن فعل المحلوف عليه

قوله الاضحية ارافة
 الدم من النعم دون سائر
 الحيوان والدليل على انها
 الاراقة انه لو تصدق بعين
 الحيوان لم يجز والصدقة
 بلحمها بعد الذبح مستحب
 وليس بواجب حتى
 لو لم يتصدق به جاز قال
 فى الوقفات شراء الاضحية
 بعشرة دراهم اولى
 من النصدق بالف درهم
 لان القربة التى تحصل باراقة
 الدم لا تحصيل بالصدقة
 قال رحمه الله الاضحية
 واجبة اى التضحية
 لان الوجوب من صفات
 الفعل الا ان الشيخ قال ذلك
 توسعة ومجازا ويعنى لقوله
 واجبة عملا لا اعتقادا حتى
 لا يكفر جاحدها ثم الوجوب
 قول سائر اصحابنا وعن ابى
 يوسف انها سنة مؤكدة
 وذكر الطحاوى قول محمد
 مدهوبه قال الشافعى لقوله
 عليه السلام ثلاث كتبت
 على ولم يكتب عليكم وذكر
 الاضحية (حيدادى)

مكرها او ناسبا فهو سواء واليمين بالله تعالى او باسم من اسمائه
 كالرحن والرحيم او بصفة من صفات ذاته كعزة الله وجلاله
 وكبريائه وعظمته الا قوله وعلم الله فانه لا يكون يمينا وان حلف
 بصفة من صفات الفعل كغضب الله وسخط الله لم يكن حالفا
 ومن حلف بغبر الله عز وجل لم يكن حالفا كالنبي عليه السلام
 والقرآن والكعبة * والحلف بحروف القسم ٩ وحروف القسم
 ثلاثة الواو كقوله والله والباء كقوله بالله والتاء كقوله تالله
 وقد تضرع الحروف فيكون حالفا كقوله الله لا افعل كذا وقال
 ابو حنيفة رحمه الله اذا قال وحق الله فليس بحالف واذا قال
 اقسم او قسم بالله او احلف او احلف بالله او اشهد او اشهد
 بالله فهو حالف وكذلك قوله وعهد الله وميثاقه وعلى نذر
 او نذر الله فهو يمين وان قال ان فعلت كذا فانا يهودى
 او نصرانى او مجوسى او مشرك او كافر يمين وان قال فعلى
 غضب الله او سخطه او انا ازان او شارب خمر او اكل ربوا فليس
 بحالف * وكفارة اليمين عتق رقبة يجزئ فيها ما يجزئ في الظهار
 وان شاء كسا عشرة مساكين كل واحد ثوبا فاذا زاد وادناه ما يجزئ
 فيه الصلوة وان شاء اطعم عشرة مساكين كالا طعام في كفارة
 الظهار فان لم يقدر على احده هذه الاشياء الثلثة صام ثلثة ايام
 متتابعات فان قدم الكفارة على الحنث لم يجزه ومن حلف
 على معصية مثل ان لا يصلى او لا يكلم اباه او ليقتل فلانا فينبغي
 ان يبحث ويكفر عن يمينه واذا حلف الكافر ثم حنث في حال
 الكفر او بعد اسلامه فلا حنث عليه ومن حرم على نفسه
 شيئا مما ملكه لم يصح محرما وعليه ان استباحه كفارة بيمين
 فان قال كل حلال على حرام فهو على الطعام والشراب
 الا ان ينوى غير ذلك ومن نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء به وان حلق
 نذره بشرط فوجد الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر وروى
 ان ابا حنيفة رحمه الله رجع عن ذلك وقال اذا قال ان فعلت
 كذا فعلى حجة او صوم سنة او صدقة ما املكه اجزأه

٩ قوله والحلف بحروف
 القسم وحروفه الواو
 كقوله والله والباء كقوله
 بالله والتاء كقوله تالله
 فالباء اعم من الواو لانها
 يدخل على المظهر والمضمر
 فتقول حلفت بالله وحلفت
 به والواو اعم من التاء
 واخص من الباء اما كونها
 اخص من الباء فلا نها
 تدخل على المظهر دون
 المضمر واما كونها اعم
 من الباء فلا نها تدخل
 على جميع اسماء الله وصفاته
 والتاء مختصة باسم الله
 تعالى دون سائر اسمائه تقول
 تالله لا فعلن ولا تقول
 نارحن ولا تارحيم
 (حدادى)

قوله وان حلف لا يدخل
هذا البيت قد دخله بعد
ما تهدم لم يحث لان البيت
اسم للبنى فاذا زال البناء
لم يسم بيتا اذ البيت عبارة
عن موضع البيت فيسه
وقد زال ذلك بهدمه وان كان
انهدم منه سقفه وبقيت
حيطاته فدخله حث لانه
يبات فيه والسقف وصف
فيه ولا نه يهدم السقف
لا يزول عنه اسم البيت
مادامت الحيطان باقية
وانما يقال بيت حراب
واما اذا زالت حيطاته
فدخله لم يحث لانه زال
الاسم ولا يسمى حينئذ بيتا
يخلف لافي الدار ولو حلف
لا يدخل هذا البيت فانهدم
وبنى بيتا آخر فدخله لم يحث
لان الاسم لم يبق بعد الانهدام
(حدادي)

من ذلك كفارة يمين وهو قول محمد رحمه الله ومن حلف لا يدخل
بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لم يحث
ومن حلف ان لا يتكلم فقرأ القرآن في الصلوة لم يحث ومن حلف
لا يلبس هذا الثوب وهو لابس فزعه في الحال لم يحث وكذلك
اذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فنزل في الحال
لم يحث وان مكث وان لبث ساعة حث ومن حلف لا يدخل
هذه الدار وهو فيها لم يحث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل
ومن حلف لا يدخل دارا فدخل دارا خرابا لم يحث ومن حلف
لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما تهدمت وصارت صحراء
حث ومن حلف ان لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما تهدم
لم يحث ومن حلف ان لا يتكلم زوجة فلان فطلقها فلان ثم كلمها
حث ومن حلف ان لا يكلم عبد فلان او لا يدخل دار فلان فباع
فلان عبده وداره ثم كلم العبد ودخل الدار لم يحث وان حلف
ان لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حث وكذلك
ان حلف ان لا يكلم بهذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخا حث
وان حلف ان لا يأكل لحم هذا الجمل فصار كبشا فاكله حث فيهما
وان حلف ان لا يأكل من هذا الخلة فهو على ثمرها ومن حلف
ان لا يأكل من هذا البسر فصار رطبا فاكله لم يحث وان حلف
ان لا يأكل رطبا فاكل بسرا مذنيا حث عند ابي حنيفة رحمه الله
ومن حلف ان لا يأكل لحما فاكل لحم السمك لم يحث ولو حلف
ان لا يشرب من دجلة فشرب منها بئاء لم يحث حتى يكرع منها
كرعا في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومن حلف ان لا يشرب
من ماء دجلة فشرب منها بئاء حث ومن حلف ان لا يأكل
هذه الخنطة فاكل من خبزها لم يحث ولو حلف
ان لا يأكل من هذا الدقيق فاكل من خبزه حث ولو استغه
كما هو لم يحث وان حلف ان لا يتكلم فلانا فكلمه وهو
يحث يسمع الا انه نائم حث وان حلف ان لا يكلمه الاباذنه

٩ قوله فان حلف لاياً كل
الطيبخ فهو على ما يطبخ
من اللحم اعتبارا للعرف
فان نوى غيره مما يطبخ كان
على ما نوى حتى لو نوى
الباقلاء والباذنجان ونحوهما
حنت واللحوم كلها سواء
فان اكل سمكا مطبوخا
لم يحنت وان اكل لحم
مقلبا لامرقة فيه لم يحنت
وان طبخ لحم طيخا لم يرق
فاكل من لحمه او مرقه
حنت لان المرق فيه اجزاء
اللحم كذا في الكرخي
وفي الينابيع اذا حلف
لاياً كل من هذا اللحم شيئا
فاكل من مرقه لم يحنت
الا ان نوى المرقه ولو حلف
لاياً كل الطيبخ فاكل
شحم مطبوخا حنت لانه
يسمى طيخا في العادة
فان طبخ عدسا بودك
فهو طيبخ ايضا وكذا
ان طبخه بشحم االية
فان طبخه بسمن او زيت
لم يكن طيخا ولا يكون
الازر طيخا ولا العدس
بالسمن والزيت (حمدادي)

فانذله ولم يعلم بالاذن حتى كله حنت واذا استحلف لوالى رجلا
ليعلمه بكل داعر دخل البلد فهو على حال ولا يتنه خاصة
ومن حلف ان لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده المأذون
لم يحنت ومن حلف ان لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها
او دخل دهليزها حنت وان وقف في طاق الباب بحيث اذا اغلق
الباب كان خارجا لم يحنت ومن حلف ان لا ياكى كل الشوا
فهو على اللحم دون الباذنجان والجزر ومن حلف ان لا ياكى كل
الطيبخ ٩ فهو على ما يطبخ من اللحم ومن حلف ان لا ياكى كل
الرؤس فيمنه على ما يكس في التانير وبيع في المصر ومن حلف
ان لا ياكى كل الخبز فيمنه على ما يعتاد اهل البلد اكله خبزا فان اكل
خبز القطناف او خبزا الارز باعراق لم يحنت ومن حلف ان لا يبيع
او لا يشتري او لا يواجر فوكل من فعل ذلك لم يحنت ومن حلف
ان لا يتزوج او لا يطلق او لا يعق فوكل من فعل بذلك حنت
ومن حلف ان لا يجلس على الارض فجلس على بساط
او على حصير لم يحنت ومن حلف ان لا يجلس على سرير فجلس
فوقه بساط حنت وان جعل فوقه سريرا آخر فجلس عليه
لم يحنت وان حلف ان لا ينام على فراش فنام عليه وفوقه قرام
حنت وان جعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لم يحنت ومن حلف
بيمين وقال ان شاء الله متصلا بيمينه فلا حنت عليه وان حلف
ليأتيه ان استطاع فهذا على استطاعة الصحة دون القدرة
وان حلف ان لا يكلم فلانا حينما اوزمانا او الحين او الزمان
فهو على سنة اشهر وكذلك الدهر عند ابي يوسف ومحمد
رحمهما الله ولو حلف ان لا يكلمه اياما فهو على سنة ايام ولو حلف
ان لا يكلمه الايام فهو على عشرة ايام عند ابي حنيفة رحمه الله
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله هو على الايام الاسبوع
ولو حلف ان لا يكلمه الشهور فهو على عشرة اشهر عند ابي
حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد اثني عشر شهرا

ولو حلف لا يفعل كذا تركه أبداً وإن حلف ليفعلن كذا ففعله مرة واحدة بر في يمينه ومن حلف لا يخرج امرأته إلا بأذنه فأذن لها مرة واحدة فخرجت لم يحث ثم خرجت مرة أخرى بغير أذنه حث ولا بد من الأذن في كل خروج وإن قال إلا أن أذن لك فأذن لها مرة واحدة ثم خرجت بعدها بغير أذنه لم يحث وإذا حلف أن لا يتفدى فالتفدى هو الأكل من طلوع الفجر إلى الظهر والعشاء من صلوة الظهر إلى نصف الليل والنحو من نصف الليل إلى طلوع الفجر ٩ وإن حلف ليقضين دينه إلى قريب فهو على ما دون الشهر وإن قال إلى بعيد فهو أكثر من الشهر ومن حلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها بنفسه وترك فيها أهله ومناعه حث ومن حلف ليصعدن السماء أوليائين هذا الخبر ذهب النعماني عنه وحث عقيبها ومن حلف ليقضين فلانا دينه اليوم فقصاه ثم وجد فلانا بعضها زيوفاً أو زبجاً أو مستحقة لم يحث الخالف وإن وجدها رصاصاً أو سوفة حث ومن حلف لا يقبض دينه درهماً دون درهم فقبض بهضه لم يحث حتى يقبض جميعه منفرداً وإن قبض دينه في وزنين ولم يتشاغل بينهما إلا بعمل الوزن لم يحث وليس ذلك بتفريق ومن حلف ليأتين البصرة فلم يأتها حتى مات حث في آخر جزء من أجزاء حياته

كتاب الدعوى

المدعى من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة ولا تقبل الدعوى حتى يذكر شيئاً معلوماً في جنسه وقدره فإن كان عيناً في يد المدعى عليه كاف إحضارها للبشر اليهم بالدعوى وإن لم تكن حاضرة ذكر قيمتها وإن ادعى عقاراً حددته وذكر أنه في يد المدعى عليه وأنه يطالبه به وإن كان حقاً في الذمة ذكر أنه يطالبه به فإذا صحت الدعوى سأل القاضي المدعى عليه عنها فإن اعترف قضى عليه بها وإن أنكر سأل المدعى البينة فإن إحضرها قضى

٩ قوله وإن حلف ليقضين دينه إلى قريب فهو ما دون الشهر هذا إذا لم يكن له نية أما إذا كانت فهو على ما نوى ما لم يكذب به الظاهر وكذا لا قضيتك عاجلاً ولو حلف ليقضينه حقه إذا صلى الظهر فله وقت الظهر إلى آخره ولو حلف ليعطينه في كل شهر درهماً وقد حلف في أول الشهر فهذا الشهر داخل في يمينه فيعطيه فيه درهماً وإن لم يعطه فيه حث وإن حلف ليعطينه في أول الشهر الداخل فله أن يعطيه قبل أن يمضي نصفه فإن مضى صفه قبل أن يعطيه حث (حدادي)

٣ قوله وان ادعى احدهما
الشراء وادعت المرأة انه
تزوجها عليه فهما سواء
هذا قول ابي يوسف
ووجهه ان النكاح والبيع
يتساويان في وقوع الملك
بنفس العقد فهو كالبيع
فعلى هذا يأخذ المرأة
من الزوج نصف القيمة
وقال محمد الشراء اولى
من النكاح ولها على الزوج
القيمة لان من اصله تصحيح
البنات ما امكن ويمكن
تصحيحهما هنا في العقد
بان يقال النكاح لا يحتاج
الى تسمية عوض في صحته
فصار عقد البيع منعقدا
على المسمى والنكاح منعقدا
على غير المسمى ان لم يقدر
ذلك بطل البيع وصح
النكاح وما دى الى تصحيح
العقدين كان اولى وترجع
المرأة بقيمة العبد على الزوج
لان سبب الاستحقاق قائم
وهو النكاح وقد تعذر
تسليمه فرجع الى قيمته كذا
في شرحه ولو كان احدهما
يدعى الهبة والاخر الرهن
فهو اولى لانه يوجب
الضمان (حدادى)

بها وان عجز عن ذلك وطلب عين خصمه استخلف عليها فان قال الى
بيته حاضرة فطلب العين لم يستخلف عند ابي حنيفة رحمه الله
تعالى ولا رد العين على المدعى ولا تقبل بيته صاحب اليد في الملك
المطلق واذا نكل المدعى عليه عن العين قضى عليه بالنكول
ولزمه ما ادعى عليه به وينبغي للقاضي ان يقول له انى اعرض
عليك العين ثلثا فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعاه واذا كرر
العرض ثلث مرات قضى عليه بالنكول وان كانت الدعوى
نكاحا لم يستخلف المنكر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
ولا يستخلف في الشكاح والرجعة والنفى في الايلاء والرق
والاستيلاء والنسب والولاء والحدود وقال يستخلف في ذلك
كله الا في الحدود واذا ادعى اثنان عينا في يد آخر كل واحد
منهما يزعم انها له واقاما البينة قضى بها بينهما وان ادعى كل
واحد منهما نكاح امرأة واقاما البينة لم يقض بواحدة
من البينتين ورجع الى تصديق المرأة لاحدهما وان ادعى
اثنان كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد واقاما البينة
فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن
وان شاء ترك فان قضى القاضي به بينهما وقال احدهما لا اختار لم يكن
للاخر ان يأخذ جميعه وان ذكر كل منهما تاريخا فهو الاول
منهما وان لم يذكر تاريخا ومع احدهما قبض فهو اولى
وان ادعى احدهما شراء والاخر هبة وقبضا واقاما البينة
ولاتاريخ معهما فالشراء اولى من الاخر ٣ وان ادعى احدهما
الشراء وادعت المرأة انه تزوجها عليه فهما سواء وان ادعى
احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا فالرهن اولى وان اقام
الخارجان البينة على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ الابد اولى
وان ادعى الشراء من واحد واقاما البينة على تاريخين فالاول اولى
وان اقام كل واحد منهما بينة على الشراء من الاخر وذكر تاريخهما
فهما سواء وان اقام الخارج البينة على ملك مورخ واقام صاحب اليد

٩ قوله ولا يجب تغليظ
اليمن على المسلم بزمان
ولامكان لان المقصود
تعظيم المقسم به وهو حاصل
بدون ذلك وقال الشافعي
ان كانت اليمن في قسامة
اولمان او مال كثير نحو
عشرين دينارا فصاعدا
اختصت اليمن بمكان فان كان
بمكة حالف بين الركن والمقام
وان كان بالمدينة فعند قبر
رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم بين الروضة والمنبر
وان كان في بيت المقدس
فعند الصخرة وان كان
في سائر البلدان ففي الجوامع
وكذا في الزمان عنده يثبت
به التغليظ مثل بين الظهر
والعصر يوم الجمعة
قلنا اليمن حجة لاحد
المتداعيين فلا تختص بزمان
ولامكان كاليمنية (حدادي)

اليمنية على ملك اقدم تاريخا كان اولى وان اقام الخارج وصاحب
اليد كل واحد منهما يئنه بالتاج فصاحب اليد اولى وكذلك
السيج في الثياب التي لا تسج الامرة واحدة وكذلك كل سبب
في الملك لا يتكرر فهو كذلك وان اقام الخارج اليئنه على الملك
وصاحب اليد يئنه على الشراء منه كان اولى وان اقام كل واحد
منهما اليئنه على الشراء من الآخر ولا تار يخمهما تارت اليئنتان
وان اقام احد المدعين شاهدين والآخر اربعة فهما سواء
ومن ادعى قصاصا على غير محمد استخلف فان نكل عن اليمن
فيما دون النفس لزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى
يقر او يحلف وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه
الارض فيها واذا قال المدعى لي يئنه حاضرة قبل لخصمه اعطه
كفلا بنفسك ثثة ايام فان فعل فيها والا امر بتلا زمته
الا ان يكون غريبا على الطريق فيلازمه مقدار مجلس القاضي
وان قال المدعى عليه هذا الشيء اودعني فلان الغائب اودعني
عندي او غصبته منه واقام يئنه على ذلك فلا خصومة بينه
وبين المدعى وان قال ابتعته من الغائب فهو خصم وان قال
المدعى سرق مني واقام يئنه وقال صاحب اليد اودعني
فلان الغائب واقام اليئنه لم تدفع الخصومة وان قال المدعى ابتعته
من فلان وقال صاحب اليد اودعني فلان ذلك سقطت
الخصومة بغير يئنه واليمن بالله تعالى دون غيره وبثو كد بذكر
اوصافه ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعاق (ويستخلف اليهودي
بالله الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام) (والنصراني بالله
الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام) (والمجوسي بالله
الذي خلق النار ولا يستخلفون في بيوت عباداتهم ٩
ولا يجب تغليظ اليمن على المسلم بزمان ولا بمكان ومن ادعى
انه ابتاع من هذا عبده بالف بمحمد استخلف بالله ما بينكما
بيع قائم فيه ولا يستخلف بالله ما بيعت ويستخلف في الغصب بالله
ما يستحق عليك رده ولا يستخلف بالله ما غصب وفي النكاح

بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال وفي دعوى الطلاق بالله ما هي
 بين منك الساعة بما ذكرت ولا يستخلف بالله ما طلقته وان كانت
 دار في يد رجل ادعاها اثنان احدهما جميعها والاخر نصفها
 واقاما البينة فلصاحب الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف
 ربعها عند ابي حنيفة رحمه الله وقالاهي بينهما اثلاثا ولو كانت
 الدار في ايديهما سلمت لصاحب الجميع نصفها على وجه القضاء
 ونصفها لا على وجه القضاء واذا تنازعا في دابة واقاما كل
 واحد منهما بينة انها نتجت عنده وذكرنا تاريخا وسن الدابة
 يوافق احد التاريخين فهو اولى وان اشكل ذلك كانت بينهما
 واذا تنازعا على دابة احدهما راكبها والاخر متعلق بلجامها
 فالراكب اولى وكذلك اذا تنازعا بعيرا وعليه حمل لاحدهما
 فصاحب الحمل اولى وكذلك اذا تنازعا فيصا احدهما لابسه
 والاخر اخذ بيكمه فاللابس اولى واذا اختلف المتبايعان في البيع
 فادعى المشتري احدهما ثمتا وادعى البائع اكثر منه او اعترف
 البائع بقدر من البيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهما
 البينة قضى له بها فان اقام كل واحد منهما البينة كانت البينة المثبتة
 للزيادة اولى فان لم يكن لسكل واحد منهما بينة قيل للمشتري
 اما ان ترضى بالثمن الذي ادعا البائع والافسخنا البيع وقيل
 للبائع اما ان تسلم ما ادعا المشتري من البيع والافسخنا البيع
 فان لم يرضيا استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى
 الاخر مبتدأ يمين المشتري فاذا اختلفا فسخ القاضي البيع بينهما
 فان نكل احدهما عن اليمين لزمه دعوى الآخر وان اختلفا
 في الاجل اوفى شرط الخيار اوفى استيفاء بعض الثمن فلا تحالف
 بينهما فالقول قول من يشكر الخيار والاجل مع يمينه وان هلك
 المبيع ثم اختلفا في الثمن لم يتحالفا عند ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمه الله تعالى وجعل القول قول المشتري وقال محمد رحمه الله
 تعالى يتحالفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك وان هلك

٩ قوله فان لم تكن لسكل
 واحد منهما بينة قيل للمشتري
 اما ان ترضى بالثمن الذي
 ادعا البائع والافسخنا
 البيع وقيل للبائع اما ان يسلم
 ما ادعا المشتري من البيع
 والافسخنا البيع وانما
 خوطب المشتري اولا
 لان البائع ادعى عليه زيادة
 في الثمن وهو فقال له اما
 ان ترضى بهذه الزيادة التي
 ذكرها البائع لانه لم يرض
 بخروج البيع من ملكه
 الا باستيفائها والا فترك
 البيع ويخاطب البائع
 فيقال له اما ان يسلم هذا
 المبيع الذي ذكره المشتري
 لانه لم يرض بالثمن
 الا بتسليم ما ادعا والا فترك
 المبيع اولا بينة لسكل منهما
 على ما ادعا ولان المقصود
 قطع المنازعة وهذا جهة
 فيه لانهما لا يرضيان بالفسخ
 فاذا علمنا به يرضيان
 (حدادي)

احد العبدین ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا عند ابي حنيفة رحمه الله
 الا ان يرضى البائع ان يترك حصة الهالك وقال ابو يوسف
 رحمه الله يتخالفان ويفسخ البيع في الحى وقال محمد رحمه الله
 تعالى يتخالفان عليهما ويفسخ العقد ويرد الحى وقيمة الهالك
 واذا اختلفا الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالف
 وقالت تزوجتني بالفين فايهما اقام البينة قبلت بشئ فان اقام
 البينة فالبينة بينة المرأة وان لم يكن لهما بينة تخالفا عند ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى ولم يفسخ ولكن يحكم مهر المثل فان كان
 مثل ما اعترف به الزوج او اقل فضى بما قال الزوج وان كان مثل
 ما ادعته المرأة او اكثر فضى بما ادعت المرأة وان كان مهر المثل
 اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما ادعته المرأة فضى لها بمهر المثل
 واذا اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تخالفا وارا ٦
 وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتخالفا وكان القول قول المستأجر
 وان اختلفا بعد الاستيفاء بعض المعقود عليه تخالفا وفسخ
 العقد فيما بقى وكان القول في الماضي قول المستأجر مع يمينه
 واذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة لم يتخالفا عند ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى وقال يتخالفان وتفسخ الكتابة واذا اختلف
 الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل وما يصلح
 للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما فهو للرجل وان مات احدهما
 واختلف ورثته مع الآخر فما يصلح للرجال والنساء فهو للباقي
 منهما عندنا وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يدفع الى المرأة
 ما يجهز به مثلها والباقي للزوج واذا باع الرجل جارية فجاءت
 بولد فادعاه البائع فان جاءت به لافل من ستة اشهر من يوم
 البيع فهو ابن البائع وامه ام ولد له ويفسخ البيع فيه ويرد الثمن
 وان ادعاه المشتري مع دعوة البائع او بعد دعوته فدعوة البائع
 اولى وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لم تقبل دعوة البائع
 فيه الا ان يصدق المشتري وان مات الولد فادعاه البائع

قوله وان اختلفا بعد
 استيفاء المعقود عليه
 لم يتخالفا وكان القول قول
 المستأجر مع يمينه وهذا
 عند ابي حنيفة وابي يوسف
 ظاهر لان هلاك المعقود
 عليه يمنع التحالف عندهما
 وكذا ايضا على اصل محمد
 لان الهلاك انها انما لا يمنع
 عنده في البيع لما ان له قيمة
 تقوم مقامه فيتخالفان عليها
 وهذا لو جرى التحالف
 وفسخ العقد فلا قيمة
 لان المنافع لا يقوم بنفسها
 بل بالعقد وقد تبين انه لا عقد
 واذا امتنع التحالف فالقول
 للمستأجر مع يمينه لانه
 هو المستحق عليه
 (حدادى)

وقد جاءت به لافل من ستة اشهر لم يثبت النسب في الولد
ولا الاستيلاد في الام وان ماتت الام فادعى البائع الابن
وقد جاءت به لافل من ستة اشهر يثبت النسب منه في الولد
واخذ البائع ويرد الثمن كله في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه
وقال يرد حصة الولد ولا يرد حصة الام ومن ادعى نسب احد
التأمين يثبت نسبها منه

كُلُّ الشَّهَادَاتِ

الشهادة فرض تلزم الشهود ولا يسعهم كتمانها اذا طالبهم
المدعى والشهادة بالحدود والقصاص بخير فيها الشاهد بين
الستر والاعطاف والستر افضل الا انه يجب ان يشهد بالمال
في السرقة فيقول اخذ المال ولا يقول سرق ٣ والشهادة
على مراتب منها الشهادة في زنا يعتبر فيها اربعة من الرجال
ولا تقبل فيها شهادة النساء ومنها الشهادة ببقية الحدود
والقصاص تقبل فيها شهادة رجلين ولا تقبل فيها شهادة
النساء وما سوى ذلك من الحقوق تقبل فيها شهادة رجلين
او رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا او غير مال مثل النكاح
والطلاق والوكالة والوصية وتقبل في الولادة والبراءة
والعوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة
واحدة ولا بد في ذلك كله من العدانة ولفظة الشهادة
فان لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال اعلم او اتيقن لم تقبل
شهادته وقال ابو حنيفة رحمه الله يقتصر الحاكم على ظاهر
عدالة المسلم الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عن الشهود
وان طعن الخصم فيهم يسأل عنهم وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى لا بد ان يسأل عنهم في السر
والعلانية وما يتحمل الشاهد على ضربين احدهما ما يثبت
حكمه بنفسه مثل البيع والاقرار والغصب والقتل وحكم
الحاكم فاذا سمع ذلك الشاهد اوراه وسعه ان يشهد به وان لم يشهد
عليه ويقول اشهد انه باع ولا يقول اشهدني ومنه من

قوله والشهادة على مراتب
لانها تختلف باختلاف
الشهود به قال منها الشهادة
في الزنا يعتبر فيها اربعة
من الرجال لقوله تعالى
فاستشهدوا عليهن اربعة
منكم وقال والذين يرمون
لمحصنات ثم لم يأتوا
باربعة شهداء ولا خلاف
ذلك واختلفوا في الشهادة
على اللواط فعند ابي حنيفة
يقبل فيه رجلان عدلان
لان موجه التعزير عنده
وعندهما لا بد فيه من اربعة
كالزنا وبه قال الشافعي
واما اتيان البهيمة قال
صح عند اصحابنا جيمع
انه يقبل فيه شاهدان
عدلان ولا يقبل فيه
شهادة النساء (حدادي)

٩ قوله فاذا سمع شاهدا

يشهد بشئ لم يجزله ان يشهد
على شهادته الا ان يشهد
لما بينا ان شهادة الشاهد
الاول لا يلزم بها حق في ذمة
المشهدود عليه الا ان يحكم
بها الحاكم بدليل انه لو رجع
عن الشهادة بعد ما شهد
بها عند الحاكم لم يلزمه الحاكم
شيئا ولم يقطع بشهادته حقا
فاذا صح هذا قلنا من سمع
شاهدا يشهد على رجل
بشئ لم يجزله ان يشهد
بذلك لانه شهد بما لم يثبت
به حق على المشهدود عليه
قال في النهاية هذا اذا سمعه
في غير مجلس القضاء
اما لو سمع شاهدا يشهد
في مجلس القاضي جاز له
ان يشهد على شهادته
وان لم يشهد (حدادي)

لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة ٩ فاذا سمع شاهدا
يشهد بشئ لم يجزله ان يشهد على شهادته الا ان يشهد
لوسمعه يشهد الشاهد على شهادته لم يسع للسامع ان يشهد
الا ان تصدق على الاصل ولا يحل للشاهد اذا رأى خطه ان يشهد
الا ان يذكر الشهادة ولا تقبل شهادة الاعمى ولا المملوك
ولا المحدود في قذف وان تاب ولا تقبل شهادة الوالد لولده
وولد ولده ولا شهادة الوالد لابونه واجداده ولا تقبل شهادة
احد الزوجين للآخر ولا شهادة المولى لعبده ولمكاتبه
ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما وتقبل شهادة
الرجل لاختيه وعمه ولا تقبل شهادة المخنث ولا نابغة ولا مغنية
ولا مد من الشرب على اللهو ولا من يلعب بالطيور ولا من يغني
للاس ولا من يأتي بابا من الكبار التي تتعلق بها الحد ولا من يدخل
الحمام بغير ازار او يأكل الربوا ولا المقامر بانزاد والشطرنج
ولا من يفعل الافعال المستحقة كالبلون على الطريق والا كل
على الطريق ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف وتقبل
شهادة اهل الاهواء الا الخطاينة وتقبل شهادة اهل الذمة
بعضهم على بعض وان اختلفت ملاهم ولا تقبل شهادة الخربي
على الذمي وان كانت الحسنات اغلب من السيئات ولرجل
من يجنب الكبار قبلت شهادته وان المصية وتقبل شهادة
الاقلف والخصي وولد الزنا وشهادة الخنثى جائزة واذا وافقت
الشهادة الدعوى قبلت وان خالفها لم يقبل ويعتبر اتفاق
الشاهدين في اللفظ والمعنى عند اني حنيفة رحمه الله تعالى
فان شهد احدهما بالالف والآخر بالفين لم تقبل الشهادة وان شهد
احدهما بالف والآخر بالف وخمس مائة والمدعي يدعي الف وخمس
مائة قبلت شهادتهما بالف وقال قبلت في الفصول كلها اذا كان
المدعي يدعي الاكثر واذا شهد بالف وقال احدهما قضاء منها خمس
مائة قبلت شهادتهما بالف ولم يسمع قوله انه قضاء منها خمسمائة

٩ قوله ولا تقبل شهادة
شهود الفرع الان يموت
شهود الاصل او يغيبوا مسيرة
ثلاثة ايام فصاعدا او مرضوا
مرضا لا يستطيعون معه
حضور مجلس الحاكم لان
شهود الفرع كالبدل
من شهود الاصل والبدل
لا يثبت حكمه مع القدرة
على الاصل بدلالة الماء
والتراب فاذا مات شهود
الاصل ثبقتا عدم القدرة
على شهادتهم فقام بدلهم
مقامهم كما يقوم القرب مقام
الماء عند عدمه وانما اعتبر
مدة السفر لان المعجز بعد
المسافة ومدة السفر تقيده
حكما وعن ابى يوسف ان
كان في مكان لو غدا لاداء
الشهادة لا يستطيع ان يثبت
في اهله صح الشهاد احياء
لحقوق الناس والاول احسن
والثاني ارفق وبه اخذ
ابو الليث (حدادي)

الا ان يشهد معه الآخر وينبغي للشاهد اذا علم ذلك ان لا يشهد
بالف حتى يقر المدعى انه قبض خمس مائة واذا شهد شاهدان
ان زيدا قتل يوم النحر بمكة وشهد آخر ان انه قتل يوم النحر
بالكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين فان سبقت
احديهما ففقدى لهما ثم حضرت الاخرى لم تقبل ولا يسمع القاضي
الشهادة على جرح ولا يحكم بذلك * ولا يجوز للشاهد ان يشهد
بشيء لم يعاينه الا التلبس والموت والنكاح والدخول وولاية
القاضي فانه يسمعه ان يشهد بهذه الاشياء اذا اخبره بها من يثق
به والشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسقط بالشبهة
ولا تقبل في الحدود والقصاص ويجوز شهادة شاهدين
على شهادة شاهدين ولا تقبل شهادة واحد على شهادة واحد
وصفة الاشهاد ان يقول شاهد الاصل لشاهد الفرع (اشهد
على شهادتي اني اشهد ان فلان بن فلان اقر عندي بكذا
واشهدني على نفسه) فان لم يقل واشهدني على نفسه جاز
ويقول شاهد الفرع عند الاداء (اشهد ان فلانا اشهدني
على شهادته انه يشهد ان فلانا اقر عنده بكذا فقال لي اشهد
على شهادتي بذلك فانا اشهد بذلك) ٩ ولا تقبل شهادة
شهود الفرع الان يموت شهود الاصل او يغيبوا مسيرة ثلثة
ايام فصاعدا او يمرضوا مرضا لا يستطيعون معه حضور
مجلس الحاكم فان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز
فان سكنوا عن تعديلهم جاز وينظر القاضي في حالهم فان انكر
شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع وقال
ابو حنيفة رحمه الله تعالى في شاهد الزور اشهره في السوق
ولا اعززه وقال رحمه الله تعالى نوجه ضريا ونحبسه

﴿ باب الرجوع عن الشهادة ﴾

اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت شهادتهم
وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم ووجب عليهم ضمان

ما اتفقوا به بشهادتهم ولا يصح الرجوع الى بحضرة الحاكم
واذا شهد شاهدان بمال فحكم الحاكم به ثم رجعا ضمننا للشهود عليه
وان رجع احدهما ضمن النصف وان شهد بالمال ثلاثة
فرجع احدهم فلا ضمان عليه فان رجع آخر ضمن الراجعان
نصف المال وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمن
ربع الحق وان رجعتا ضمننا نصف الحق وان شهد رجل وعشر
نسوة ثم رجع ثمان نسوة فمنهن فلا ضمان عليهن وان رجعت
اخرى كان على النسوة ربع الحق فان رجع الرجل والنساء
فعلى الرجل سدس الحق وعلى النساء خمسة اسداس الحق عند
ابى حنيفة رحمه الله وقالوا على الرجل النصف وعلى النسوة
النصف وان شهد شاهدان على امرأة بالشكاح بمقدار مهر
مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذلك ان شهدا على رجل
بترويج امرأة بمقدار مهر مثلها فان شهدا باكثر من مهر المثل
ثم رجعا ضمننا الزيادة وان شهدا ببيع شيء بمثل القيمة او اكثر
ثم رجعا لم يضمنوا وان كان باقل من القيمة ضمننا النقصان وان شهدا
على رجل انه طلق امرأته قبل الدخول بها ثم رجعا ضمننا نصف
المهر فان كان بعد الدخول لم يضمنوا وان شهدا انه اعتق عبده
ثم رجعا ضمننا قيمته وان شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل
ضمننا الدية ولا يقتص منها واذا رجع شهود الفرع ضمنوا
وان رجع شهود الاصل او قالوا لم نشهد شهود الفرع
على شهادتنا فلا ضمان عليهم وان قالوا اشهدناهم وغلطنا
ضمنوا وان قال شهود الفرع كذب شهود الاصل او غلطوا
في شهادتهم لم يلفت الى ذلك واذا شهد اربعة بالزنا وشاهدان
بالاحصان فرجع شهود الاحصان لم يضمنوا واذا رجع المزكون
من تركبتهم ضمنوا واذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان بوجود
الشرط ثم رجعا فالضمان على شهود اليمين خاصة

✽ كتاب ادب القاضى ✽

٩ قوله واذا شهد شاهد
ان بمال فحكم به الحاكم ثم
رجعا ضمننا المال المشهود به
لان السبب على وجه التعدي
سبب للضمان كما في البر وقد
نسبنا الاتلاف تعديا وقال
الشافعى لا يضمنان لانه
لا عبرة للسبب عند وجود
المباشرة قلنا تعذر ايجاب
الضمان على المباشر وهو
القاضي لانه كالجأ الى
القضاء وفى ايجابه عليه
صرف الناس عن تلمذ
القضاء وتعذر استيفاء
من المدعى ايضا لان الحكم
ماضى فاعتبر السبب وانما
يضمنان اذا قبض المدعى
لمال ذنبا كان او عينا لان
الاتلاف به يتحقق
(حدادى)

لا يصح ولاية القاضي حتى تجتمع في المولى شرائط الشهادة ويكون من اهل الاجتهاد ٧ ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق بنفسه انه يؤدي فرضه ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه او لا يأمن على نفسه الخيف فيه ولا ينبغي ان يطلب الولاية ولا يسئلها ومن قلد في القضاء يسلم اليه ديوان القاضي الذي كان قبله وينظر في حال المحبوسين فمن اعترف منهم بحق الزمة اباه ومن انكر لم يقبل قول المعزول عليه الا بينة فان لم تقم البينة لم يعمل بحليته حتى ينادى عليه ويستظهر في امره وينظر في الودائع وارتفاع الوقوف فيعمل على ما تقوم به البينة او يعترف به من هو في يده ولا يقبل قول المعزول الا ان يعترف لذى هو في يده ان المعزول سلمها اليه فيقبل قوله فيها ويجلس المحكم جلوساً ظاهراً في المسجد ولا يقبل هدية الامن ذي رحم محرم منه او بمن جرت عادته قبل القضاء بمهاداته ولا يحضر دعوة الا ان تكون عامة وبشهاد الجنازة ويعود المريض لا يضيف احد الخصمين دون خصمه فاذا حضرا يستوى بينهما في الجلوس والاقبال ولا يسار احدهما ولا يشير اليه ولا يلقنه حجة فاذا ثبت الحق عنده وطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يعمل بحبسه وامره بدفع ما عليه فان امتنع حبسه في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كتمن المبيع وبدل القرض والقرض بمقد كالمهر والكفالة ولا يحبس فيما سوى ذلك ذاهل اني فقير الا ان يثبت غريمه ان له مالا وبحبسه شهرين او ثلاثة ثم يسأل عنه فان لم يظهر له مال خلى سبيله ولا يحول بينه وبين غرماؤه ويحبس الرجل في نفقة زوجته ولا يحبس الوالد في دين ولده الا اذا امتنع من الانفاق عليه ويجوز قضاء امرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص ويقبل كل القاضي الى القاضي في الحقوقي اذا شهد به عنده فان شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه وان شهدوا بغير حضره خصمه لم يحكم وكتب بالشهادة بالحكم بها

٧ قوله ويكون من اهل الاجتهاد وهو ان يكون عارفاً بالسنة والا حاديث الواردة عن صاحب الشريعة ويعرف ناسخها ومنسوخها وعامها وخاصها وما جع عليه المسلمون من ذلك لان من لا يعرف السنن واصول الاحكام المنصوص عليها لا يأمن ان يجتهد في موضع فيه نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يسوغ له ذلك فلا بد من معرفة الاحاديث وطريق القياس والاجتهاد وكذلك المفتي ايضا لا يجوز له الفتوى الا ان يجتمع فيه هذه الشرائط الا ان يفتي بشيء يسمعه من غيره فيكون نافلاً ذلك عن الغير والنقل لا يحتاج فيه الى اجتهاد وينبغي ايضا ان يكون للقاضي قربة يعرف بها عادات الناس لان من الاحكام ما يفتي عليها اذ العادة قد تغلب على القياس كالا ستصناع مع ان القياس بأبنا (حدادي)

المكتوب اليه ولا يقبل الكتاب الابشهادة رجلين اورجل
وامرأتين ويجب ان يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه ثم يختمه
ويسلمه اليهم واذا وصل الى القاضي لم يقبله الا بمحضرة الخصم
فاذا سلمه الشهود اليه نظر الى ختمه فاذا شهدوا انه كتاب فلان
القاضي سلمه اليها في مجلس حكمه وقرأه علينا وختمه فحمله
القاضي وقرأه على الخصم والزمه ما فيه ولا يقبل كتاب القاضي
الى القاضي في الحدود والقصاص وليس للقاضي ان يستخلف
على القضاء الا ان يفوض ذلك اليه واذا رفع الى القاضي حكم
حاكم امضاء الا ان يخالف الكتاب او السنة او الاجماع او يكون
قولاً لا دليل عليه ولا يقضى القاضي على الغائب الا ان يحضر من يقو
مقامه واذا حكم رجلان رجلاً ليحكم بينهما ورضيا بحكمه جاز
اذا كان بصفة الحاكم ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي
والمحدود في القذف والفاسق والصبي ولكل واحد من الحكمين
ان يرجع مالم يحكم عليهما فاذا حكم عليهما لم يمسها واذا رفع
حكمه الى القاضي فوافق مذهبه امضاء وان خالفه ابطله
ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص وان حكمهما في دم خطأ
فقضى الحاكم على العاقلة بالدية لم ينفذ حكمه ويجوز ان يسمع
البينة ويقضى بالنكول وحكم الحاكم لابويه وولده وزجته باطل

كتاب القسمة

يذبحي للامام ان ينصب قاسماً يرزقه من بيت المال ليقسم
بين الناس بغير اجرة فان لم يفعل نصب قاسماً يقسم
بالاجرة ويجب ان يكون عدلاً مأموناً عالماً بالقسمة ولا يجبر
القاضي الناس على قاسم واحد ولا يترك القسام يشتركون
واجرة القسام على عدد رؤسهم عند ابي حنيفة رحمه الله
تعالى وقال رحمه الله تعالى على قدر الانصاء واذا حضر
الشركاء عند القاضي وفي ايديهم دار اوضعة ادعوا انهم

٩ قوله ولا يجوز التحكيم
في الحدود والقصاص لانه
لا ولاية لهما على دمه
ولهذا لا يملكان ابا حنيفة
ولان الحدود والقصاص
يسقطان بالشبهة ونقصان
ولاية المحكم شبهة في النعمة
كشهادة النساء مع الرجال
وفي السخيرة يجوز
في القصاص لانه من حقوق
العباد وتخصيص الحدود
والقصاص بدل على جواز
في سائر المجتهدة كالكتابات
بانهار واجع والطلاق
المضاف الى النكاح وهو
صحح الان اصحابنا امتنعوا
عن هذه الفتوى وقالوا لا بد
فيها من حكم المولى كالحدود
كيلا يتجاسر العوام ويجوز
التحكيم في النكاح لانه
لا يسهطه الشبهة كالديون
ولهذا ثبت بشهادة التسامع
الرجال فهو كالبيع
(حدادني)

ورثوها عن فلان لم يقسمها القاضى عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته وقالوا رحمهما الله تعالى يقسمها باعترافهم ويدكر في كتاب القسمة انها قسمها بقولهم وان كان المال المشترك مماسوى العقار فادعوا انه ميراث قسمه في قولهم جميعا وان ادعوا في العقار انهم اشتروه قسمه بينهم وان ادعوا الملك ولم يدكروا كلف انتقل اليهم قسمه بينهم واذا كان كل واحد من الشركاء ينتفع بنصيبه قسم بطلب احدهم وان كان احدهم ينتفع والاخر يستضر لقلته نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم وان كان كل واحد منهما يستضر لم يقسمها الا بتراضيهما ويقسم العروض اذا كانت من صنف واحد ولا يقسم الجنس ٧ بعضها في بعض وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم الرقيق ولا الجواهر لتفاوته وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يقسم الرقيق ولا يقسم جام ولا بر ولا رعى الا ان يراضيا الشركاء واذا حضر وارثان عند القاضى واقاما البينة على الوفات وعدد الورثة والدار في ايديهم ومعهم وارث غائب قسمها القاضى بطلب الحاضرين وينصب للغائب وكيل يقبض نصيبه وان كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة احدهم وان كان العتار في يد الوارث الغائب لم يقسم وان حضر وارث واحد لم يقسم واذا كانت دور مشتركة في مصر واحد قسمت كل دار على حدثها في قول ابى حنيفة رحمه الله وقالوا رحمهما الله ان كان الاصلح لهم قسمه بعضها في بعض قسمها واركانت دارا وضبعة اودارا وحاقوتا قسم كل واحد على حدثه وينبغي للعاسم ان يصور ما يقسمه ويعدله ويذرعه ويقوم البناء ويفرز كل نصيب عن الباقي بطريقه وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم بنصيب الاخر تعلق ثم يكتب اسما ميهم ويجمعها قرعة ثم يلقب نصيبا بالاول والذي يليه بالثاني والثالث وعلى هذا ثم يخرج القرعة

٧ قوله ولا يقسم الجنس بعضهم في بعض لانه الاختلاط بين الجنسين فلا تنفع القسمة بمميز ابل تقع معاوضة وسبيلها القاضى دون جبر القاضى اذ القسمة بمميز احد الحقيقين من الآخر وليس بين الجنسين اختلاط حتى يكون القسمة فيهما التميز فلم يبق الا ان يكون معاوضة والمعاوضة لا جبر فيها وانما هي بالتراضى ويقسم القاضى كل مكيل وموزون كثير او قليل والمعدود المتفاوت وتبر الذهب والقضة وتبر الحديد والنحاس والابل بانفرادها والبقر بانفرادها والغنم بانفرادها ولا تقسم شاة وبعبارة وبردونا وحارار ولا يقسم الا واتى لانها باختلاف الصنعة التحقت بالاجناس المختلفة فلا تقسم بعضها في بعض ويقسم الثياب المروية لا اتحاد الصنف (حدا دى)

فمن خرج اسمه اولافله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني ولا يدخل في القسمة الدراهم والدنانير الا بتراضيهما فان قسم بينهما ولا حد لهم مسيل في ملك الآخر او طريق لم يشترط في القسمة فان امكن صرف الطريق والمسبل عنه فليس له ان يستطرق ويسبل في نصيب الآخر وار لم يمكن فسخ القسمة واذا كان سفل لاعلوه او علو لاسفل له وسفل له علو قوم كل واحد على حده وقسم بالقيمة ولا يعتبر بغير ذلك واذا اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قبلت شهادتهما فان ادعى احدهما الغلط وزعم ان ما اصابه شيء في يد صاحبه وقد اشهد على نفسه بالاستيفاء لم يصدق على ذلك الا بينة وان قال استوفيت حتى ثم قال اخذت بعضه فالحقول قول خصمه مع يمينه وان قال اصابني الى موضع كذا فلم يسلمه الى ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذبه شريكه تحالفا وفسخت القسمة وان استحق بعض نصيب احدهم بعيته لم تفسخ القسمة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويرجع بحصته ذلك من نصيب شريكه وقالا يفسخ القسمة

كتاب الاكراه

الاكراه يثبت حكمه اذا حصل ممن يقدر على ايقاع ما توعد به سلطانا كان اولصا واذا اكراه الرجل على بيع ماله او على شراء سلعة او على ان يقرر جل بالف درهم او بواجر داره فاكره على ذلك بالقتل او بالضرب الشديد او بالحبس فباع او اشترى فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان شاء فسخه ورجع بالمبيع فان كان قبض الثمن طوعا فقد اجازا لبيع وار كان قبضه مكرها فليس باجازه وعليه رده ان كان قائما في يده وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره ضمن قيمته والمكره ان يضمن لمكره ان شاء ومن اكراه على ان يأكل الميتة او يشرب الخمر فاكره على ذلك بحبس او بضرب او قيد لم يحل له الا ان يكره بما يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا خاف ذلك وسعه ان يقدم

٩ قوله والمكره ان يضمن المكره ان شاء لانه آله له في ما يرجع الى الاتلاف فكأنه دفع مال البائع الى المشتري فيضمن ايهما شاء فان ضمن المكره كان له ان يرجع على المشتري بما ضمن وهو القيمة لان المبيع تلف في يده وقد اخذه بغير حق فهو كغصب الغاصب وان شاء ضمن المشتري لان حاصل الضمان عليه وهو لا يرجع على المكره ثم اذا ضمن المشتري بعد كل شراء كان بعد شراؤه لو تفاسخ العقد لانه يملكه بالضمان فظهر انه باع ملكه (حدادي)

وهي الطريقة في الامور
وفي الشرع عبارة عن
الاقتداء بما يختص بسيرة
النبي صلى الله عليه وسلم
في معازيه والسير هنا
هو الجهاد للعدو وهو ركن
من اركان الاسلام والاصل
في وجوبه قوله تعالى كتب
عليكم القتال وهو كره لكم
اي فرض عليكم القتال
وهو شاق عليكم واراد
بالكره كراهة الطبع
لا عدم الرضاء بالامر وهذا
كما يكره الانسان الصوم
في الصيف من جهة الطبع
ومع ذلك يحبه ويرضاه
من حيث ان الله امر به
فقال كتب عليكم الصيام
كما كتب على الذين
من قبلكم فغنى قوله كره
لكم من جهة طبع النفوس
يعني كراهته نفوسهم
وقبلته قلوبهم وكذلك
قوله تعالى فاقتلوا المشركين
حيث وجدتموهم وقوله
تعالى وقتلوهم حتى
لا تكون فتنة اي حتى
لا يكون شركو يكون الدين
كله لله (حدادي)

على ما كره عليه ولا يسهه ان يصبر على ما توعد به فان صبر حتى
اوقعوا به ولم يأكل فهو آثم واذا اكره على الكفر بالله تعالى
او بسب النبي عليه السلام بقيد او حبس او ضرب لم يكن ذلك
اكرها حتى يكره بامر يخاف منه على نفسه او على عضو منه
من اعضائه فاذا خاف ذلك وسعه ان يظهر ما امر به ويؤدي
فاذا اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا اثم عليه وان صبر
حتى قتل ولم يظهر الكفر كان مأجورا وان اكره على اتلاف
مال مسلم بامر يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه
وسعه ان يفعل ذلك واصحاب المال ان يضمن المكره وان اكره
بقتل على قتل غيره لم يسهه ان يقدم عليه ويصبر حتى يقتل
فان قتله كان آثما والقصاص على الذي اكرهه ان كان القتال
عدما وان اكرهه على طلاق امرأته او عتق عبده ففعل وقع
ما اكره عليه ويرجع على الذي اكرهه بقيمة العبد ونصف
مهر المرأة ان كان قبل الدخول وان اكره على الزنا وجب عليه
الحد عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان يكرهه السلطان وقالوا
رحمهما الله تعالى لا يلزمه الحد فاذا اكره على الردة لم تبين
امرأته منه

كتاب السير

الجهاد فرض على الكفاية اذا قام به فريق من الناس سقط
عن الباقي وان لم يقم به احد اثم جميع الناس بتركه وقتل
الكفار واجب وان لم يدؤنا ولا يجب الجهاد على صبي ولا عبد
ولا امرأة ولا اعمى ولا مقعد ولا قطع فان هجم العدو على بلد
وجب على جميع المسلمين الدفع تخرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد
بغير اذن المولى واذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة
او حصنا دعوهم الى الاسلام فان اجابوهم كفوا عن قتالهم
وان امتنعوا دعوهم الى اداء الجزية فان بذلوها فلهم ما
للمسلمين وعليهم ما علينا ولا يجوز ان يقاتل من لم تبلغه دعوة
الاسلام الا بعد ان يدعوه ويسحب ان يدعوا من بلغته الدعوة

ولا يجب ذلك فان ابوا استعانوا بالله تعالى عليهم وحار بوهم
ونصبوا عليهم المجانيق وحرقوهم ٩ وارسلوا عليهم الماء
وقطعوا اشجارهم وافسدوا ذروعهم ولا بأس برميهم وان كان
فيهم مسلم امير او تاجر وان تترسوا بصبيان المسلمين او بالاسارى
لم يكفوا عن رميهم ويقصدون بالرمى الكفار دون المسلمين
ولا بأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين اذا كانوا عسكرا
عظيما يؤمن عليه ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها
ولا تقاتل المرأة الا باذن زوجها ولا العبد الا باذن سيده الا ان يهجم
العدو وينبغي للمسلمين ان لا يغدروا ولا يفلوا ولا يثقلوا ولا يقتلوا
امرأة ولا شيخا فانيا ولا صبيا ولا عي ولا مقعدا الا ان يكون
احد هؤلاء ممن يكون له رأى في الحرب او تكون المرأة ملكة
ولا يقتلوا مجنونا وان رأى الامام ان يصلح اهل الحرب
او فريقا منهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به
فان صالحهم مدة ثم رأى ان نقض الصلح انفع نبتذ اليهم
وقاتلهم فان بدؤا بخيانة قاتلهم ولم يبتذ اليهم اذا كان ذلك
بافقائهم واذا خرج عبيدهم الى عسكر المسلمين فهم احرار
ولا بأس ان يعلف العسكر في دار الحرب ويأكلوا ما وجدوا
من الطعام ويستعملوا الخطب ويدهنوا بالدهن ويقاتلوا
بما يجدونه من السلاح كل ذلك بغير قسمة ولا يجوز ان يبيعوا
من ذلك شيئا ولا يتولوه ومن اسلم منهم احرز باسلامه نفسه
واولاده الصغار وكل مال في يده او ودعة في يد مسلم او ذمى
فان ظهرنا على الدار فقماره وزوجته وحلها في اولاده
الكبار في ولا ينبغي ان يباع السلاح من اهل الحرب
ولا يجهز اليهم ولا يفسدون بالاسارى عند ابى حنيفة
رحمه الله وقلا رحمهما الله تعالى يفادى بهم اسارى المسلمين
ولا يجوز المن عليهم واذا قبح الامام بلدة عنوة فهو بالخيار
ان شاء قسمها بين الغائمين وان شاء اقر اهلها عليها وقطع
عليهم الخراج وهو في الاسارى بالخيار ان شاء قتلهم وان شاء

٩ قوله وحرقوهم لان
النبي عليه السلام احرق
الثورية وهو موضع بقرب
لمدينة فيه نخل وأمر
اسامة ان يغزو ويحرق
ولان في ذلك تفريق جمعهم
فجاز كسار القتال وقد قال
اصحابنا الثلاثة لا بأس
بتحريق حصونهم وهدمها
عليهم وان علموا ان فيها
مسلم اسير او تاجر لان
قتالهم واجب فلا يمتنع
من ذلك وان كان فيهم
من لا يجوز قتله كصبيانهم
ونساءهم ولانا اذا امتنعنا
من ذلك لاجل هذا لم يتوصل
الى تحريق حصن ابدالانه
قل ما تخلو حصن لهم
من اسير مسلم او تاجر وقال
الحسن بن زيا لا يجوز ذلك
لان قتل الكافر يجوز تركه
وقتل المسلم لا يجوز الاقدام
عليه فاجتمع الخطر والاباحة
فكان الحكم للخطر
(حدادى)

استرفهم وان شاء تركهم احرارا ذمة للمسلمين ولا يجوز ان يردهم
الى دار الحرب واذا ازاد الامام العود الى دار الاسلام ومعه
مواش فلم يقدر على نقلها الى دار الاسلام ذبحها وحرقها
ولا يعقرها ولا يتركها ولا يقسم غنيمة في دار الحرب حتى يخرجها
الى دار الاسلام والرد والمقاتل في العسكر سواء واذا الحقهم
المدد في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام
شاركوهم فيها ولا حق لاهل سوق العسكر في الغنيمة الا ان يقاتلوا
واذا آمن رجل حرا وامرأة حرة كافرا اوجاعة او اهل حصن
او مدينة صح امانهم ولم يجز لاحد من المسلمين قتلهم الا ان يكون
في ذلك مفسدة فينبذ اليهم الامام ولا يجوز امان ذمي ولا اسير
ولا التاجر الذي يدخل عليهم ولا يجوز امان العبد عند ابي حنيفة
رحم الله الا ان يأذن له مولاه في القتال وقال ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله يصح امانه واذا غلب الترك على الروم فسبواهم
واخذوا اموالهم ملكوها وان غلبنا على الترك حل لنا ما نجد
من ذلك واذا غلبوا على اموالنا واهرزوها بدارهم ملكوها
فان ظهر عليها المسلمون فوجدوها قبل القسمة فهي لهم بغير
شيء وان وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان احبوا وان دخل
دار الحرب تاجر فاشترى ذلك فاخرجه الى دار الاسلام فالحكم
الاول بالخيار ان شاء اخذه بالثمن الذي اشتراه به التاجر وان شاء
تركه ولا يملك علينا اهل الحرب بالغلبة مدبرنا وامهات اولادنا
ومكاتبنا واهرارنا ونملك عليهم جميع ذلك واذا ابق عبد المسلم
فدخل اليهم فاخذوه لم يملكوه عند ابي حنيفة رحم الله تعالى وقالوا
ملكوه وان ند اليهم بغير فاخذوه ملكوه واذا لم يكن للامام جولة
يحمل عليها الغنائم قسمها بين الغنائم قسمة ايداع ليحملوها
الى دار الاسلام ثم يرجعها منهم فيقسمها ولا يجوز بيع الغنائم
قبل القسمة ومن مات من الغنائم في دار الحرب فلا حق له في القسمة
ومن مات من الغنائم بعد اخراجها الى دار الاسلام فنصيبه لورثته

٩ قوله وان دخل دار
الحرب تاجر فاشترى ذلك
بثمن واخرجه الى دار
الاسلام فالحكم الاول
بالخيار ان شاء اخذه بالثمن
الذي اشتراه التاجر به
وان شاء تركه لان التاجر
يتضرر باخذه منه مجانا
لانه دفع العوض فيه
فكان اعديل النظر
في ما قلناه وان اشتراه
بعرض يأخذه بقيمة العرض
وان اشتراه بخمر او خنزير
اخذ به قيمة العبد وان شاء
ترك ولو وهبوه لمسلم يأخذه
بقيته لانه ثبت له فيه ملك
خاص فلا يزال عنه
الا بالقيمة ولو كان مقسوما
وهو مثلي يأخذه قبل
القسمة ولا يأخذه بعدها
لان الاخذ بالمثل غير مقيد
وكذلك اذا كان مرهونا
لا يأخذه لما بينا وكذا
اذا كان مشترقا بثله قدرا
ووصفا (حيدادي)

ولا بأس بان ينقل الامام في حال القتال ويحرض بالنقل على القتال
 فيقول من قتل قتيلاً فله سلبه او يقول اسزية قد جعلت لكم
 الربع بعد الخمس ولا ينقل بعد احراز الغنيمة الا من الخمس
 واذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جلة الغنيمة والقاتل وغيره
 فيه سواء ٩ والسلب ماعلى المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه
 واذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز ان يعلفوا من الغنيمة
 ولا يأكلوا منها ومن فضل معه علف او طعام رده الى الغنيمة
 ويقسم الامام الغنيمة فيخرج خمسها ويقسم الاربعة الاخماس
 بين الفسامين للفارس سهمان وللراجل سهم وقالا للفارس
 ثلاثة اسهم ولا يسهم الالفارس واحد والبراذين والعناق سواء
 ولا يسهم لراحلة ولا بغل ومن دخل دار الحرب فارساً فنفق
 فرسه استحق سهم فارس ومن دخل راجلاً فاشترى فرساً
 استحق سهم الراجل ولا يسهم للملوك ولا امرأة ولا ذى ولا صبي
 ولكن يرضح لهم على حسب ما يرى الامام واما الخمس فيقسم
 على ثلاثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل
 يدخل فقراء ذوى القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع الى اغنيائهم
 شيء فاما ما ذكر الله تعالى في الخمس فاما هو لافتتاح الكلام
 تبركاً باسمه وسهم النبي عليه السلام سقط بموته كما سقط الصفي
 وسهم ذوى القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي عليه السلام
 بالنصرة وبعده بالفقر واذا دخل الواحد او الاثنان الى دار
 الحرب مغيرين بغير اذن الامام فاخذوا شيئاً لم ينجس وان دخل
 جماعة لهم منعة فاخذوا شيئاً خسر وان لم يأذن لهم الامام
 واذا دخل المسلم دار الحرب تاجراً فلا يحل له ان يتعرض بشيء
 من اموالهم ولا من دماهم وان غدر بهم فاخذ شيئاً ملكه
 ملكاً محظوراً وبؤمر بان يتصدق به واذا دخل الحربى
 اليها مستأمناً لم يمكن له ان يقيم في دارنا سنة ويقول له الامام
 ان ائت تمام السنة وضعت عليك الجزية فان اقام سنة
 اخذت منه الجزية وصار ذمياً فلا يترك ان يرجع الى دار

٩ قوله والسلب ماعلى
 المقتول من ثيابه وسلاحه
 ومركبه وكذا ماعلى مركبه
 من السرج والآلة وكذا
 مامعه على الدابة من ماله
 في جنبه او على وسطه
 فاما جنبيه وغلّامه وما كان
 مع غلامه على دابة اخرى
 وما كان على فرس آخر
 فليس ذلك بسلب وهو
 غنيمة لجميع الجيش وقدروى
 ان البراء بن مالك بارز المرزبان
 فقتله واخذ سلبه فكانت
 عليه منطقة ذهب فيها
 جوهر فقوم سلبه فبلغ
 ثلثين الفا فقال عمر رضى الله
 عنه انا كنا لا نحسب الاسلاب
 وان هذا باغ مالا عظيماً
 وانا اخذه واخسه
 (حدادى)

الحرب وان عاد الى دار الحرب وترك دية عند مسلم او ذى
 اودينا في ذمتهم فقد صار دمه مباحا بالعود وما في دار الاسلام
 من ماله على حضر فان اسر او قتل سقطت ديونته وصارت
 الوديعة فيئا وما اوجف عليه المسلمون من اموال اهل الحرب
 بغير قتال بصرف في مصالح المسلمين كما بصرف الخراج *
 وارض العرب كلها ارض عشرو هي ما بين العذيب
 الى اقصى حجر باليمن وعمرة الى حد مشارق الشام والسواد كلها
 ارض خراج وهي ما بين العذيب الى عقبة حلوان ومن العلق
 الى عبادان وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم
 لها وتصرفهم فيها وكل ارض اسلم اهلها عليها او قحت
 عنوة وقسمت بين الغاميين فهي ارض عشر ٩ وكل ارض
 قحت عنوة فاقر اهلها عليها فهي ارض خراج ومن احيا
 ارضا مواتا فهي عند ابى يوسف معتبرة بحيزها فان كانت
 من حيز ارض الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز
 ارض العشر فهي عشرية والبصرة عنده عشرية باجماع
 الصحابة رضى الله عنهم وقال محمد رحمه الله تعالى ان احياها
 بيئر حفرها او عين استخرجها او عماد دجلة او الفرات او الانهار
 العظام التي لا يملكها احد فهي عشرية وان احياها بماء
 الانهار التي احتفرها الاعاجم مثل نهر الملك ونهر يز دجرد
 فهي خراجية والخراج الذي وضعه عمر رضى الله عنه على اهل
 السواد من كل جريب يبلغه الماء ويصلح للزرع فقير هاشمي وهو
 الصاع ودرهم ومن جريب الرطبة خمسة دراهم ومن جريب الكرم
 المتصل والخل المتصل عشرة دراهم وما سوى ذلك من الاصناف
 يوضع عليها بحسب الطاقة فان لم يطق ما وضع عليها نقضهم
 الامام وان غلب على ارض الخراج الماء وانقطع عنها او اصطلم
 الزرع آفة فلا خراج عليها وان سطلها صاحبها فعليه الخراج ومن
 اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله ويجوز ان يشتري

٩ قوله وكل ارض قحت
 عنوة فاقر اهلها عليها
 وكذا اذا صالحهم
 لان الحاجة الى ابتداء
 التوظيف على الكافر
 والخراج البقي به وقد كان
 القياس يقتضي ان تكون
 مكة خراجية لانها قحت
 عنوة ولم يقسم فان التي
 عليه السلام قحتها عنوة
 وتركها لاهلها ولم يوظف
 لخراج عليها فلما لم يضع
 الخراج عليها ترك القياس
 وقوله فهي ارض خراج
 هذا اذا وصل اليها ماء
 الانهار وكل ارض لا يصل
 اليها ماء الانهار وانما يسقى
 بعين فهي عشرية لقوله
 عليه السلام وما سقته السماء
 ففيه العشر وما سقته
 في معنى ماء السماء قال الله
 تعالى الم تر ان الله اتزل
 من السماء ماء فسلطه تنابيع
 في الارض (حدادي)

ولباس بان يغفل الامام في حال القتال ويحرض بالنفل على القتال
 فيقول من قتل قتيلافله سلبه او يقول لسرية قد جعلت لكم
 الربع بعد الخمس ولا يغفل بعد احراز الغنيمة الا من الخمس
 واذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جلة الغنيمة والقاتل وغيره
 فيه سواء ٩ والسلب ماعلى المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه
 واذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز ان يعلفوا من الغنيمة
 ولا يأكلوا منها ومن فضل معه علف او طعام رده الى الغنيمة
 ويقسم الامام الغنيمة فيخرج خمسها ويقسم الاربعة الاخماس
 بين الغنائمين للفارس سهمان وللراجل سهم وقالا للفارس
 ثلاثة اسهم ولا يسهم الالفارس واحد والبراذين والعناق سواء
 ولا يسهم لراحلة ولا بغل ومن دخل دار الحرب فارسا فنفق
 فرسه استحق سهم فارس ومن دخل راجلا فاشترى فرسا
 استحق سهم الراجل ولا يسهم للملوك ولا امرأة ولا ذمي ولا صبي
 ولكن يرضخ لهم على حسب ما يرى الامام واما الخمس فيقسم
 على ثلاثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل
 يدخل فقراء ذوى القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع الى اغنيائهم
 شيء فاما ما ذكر الله تعالى في الخمس فانما هو لافتتاح الكلام
 تبركا باسمه وسهم للنبي عليه السلام سقط بموته كما سقط الصفي
 وسهم ذوى القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي عليه السلام
 بالنصرة وبعده بالفقر واذا دخل الواحد والاثنان الى دار
 الحرب مغيرين بغير اذن الامام فاخذوا شيئا لم يخمس وان دخل
 جماعة لهم متعة فاخذوا شيئا خمس وان لم يأذن لهم الامام
 واذا دخل المسلم دار الحرب تاجرا فلا يحل له ان يتعرض بشيء
 من اموالهم ولا من دماهم وان غدر بهم فاخذ شيئا ملكه
 ملكا محظورا ويؤمر بان يتصدق به واذا دخل الحربى
 اليها مستأثرا لم يمكن له ان يقيم في دارنا سنة ويقول له الامام
 ان اقت تمام السنة وضعت عليك الجزية فان اقام سنة
 اخذت منه الجزية وصار ذميا فلا يترك ان يرجع الى دار

٩ قوله والسلب ماعلى
 المقتول من ثيابه وسلاحه
 ومركبه وكذا ماعلى مركبه
 من السرج والآلة وكذا
 ماله على الدابة من ماله
 في جنيبه او على وسطه
 فاما جنيبه وغلظه وما كان
 مع غلامه على دابة اخرى
 وما كان على فرس آخر
 فليس ذلك بسلب وهو
 غنيمة لجميع الجيش وقد روى
 ان البراء بن مالك بارز المرزبان
 فقتله واخذ سلبه فكانت
 عليه منطقة ذهب فيها
 جوهر فقوم سلبه فبلغ
 ثلثين الفا فقال عمر رضى الله
 عنه انا كنا لا نحسب الاسلاب
 وان هذا باغ مالا عظيما
 وانا اخذه واخسه
 (حدادى)

٩ قوله وكل ارض قححت
 عنوة فاقر اهلها عليها
 وكذا اذا صالحهم
 لان الحاجة الى ابتداء
 التوظيف على الكافر
 والخراج اليه وقد كان
 القياس يقتضي ان تكون
 مكة خراجية لانها قححت
 عنوة ولم يقسم فان النبي
 عليه السلام قححها عنوة
 وتركها لاهلها ولم يوظف
 خراج عليها فلما لم يضع
 الخراج عليها ترك القياس
 وقوله فهي ارض خراج
 هذا اذا وصل اليها ماء
 الانهار وكل ارض لا يصل
 اليها ماء الانهار وانما يسقى
 بعين فهي عشرية لقوله
 عليه السلام وما سقته السماء
 ففيه العشر وما عين
 في معنى ماء السماء قال الله
 تعالى الم تر ان الله ازل
 من السماء ماء فسلكه يتابع
 في الارض (حدادي)

الحرب وان عاد الى دار الحرب وترك دبعة عند مسلم او ذمي
 او ديني في ذمتهم فقد صار دمه مباحا بالعود وما في دار الاسلام
 من ماله على خطر فان اسر او قتل سقطت ديونته وصارت
 الو دبعة فيثا وما اوجف عليه المسلمون من اموال اهل الحرب
 بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج *
 وارض العرب كلها ارض عشرو هي ما بين العذيب
 الى اقصى حجر باليمن وعمرة الى حد مشارق الشام والسواد كلها
 ارض خراج وهي ما بين العذيب الى عقبة حلوان ومن الثلث
 الى عبادان وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم
 بها وتصرفهم فيها وكل ارض اسلم اهلها عليها او قححت
 عنوة وقسمت بين الغاميين فهي ارض عشر ٩ وكل ارض
 قححت عنوة فاقر اهلها عليها فهي ارض خراج ومن احيا
 ارضا مواتا فهي عند ابى يوسف معتبرة بحيزها فان كانت
 من حيز ارض الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز
 ارض العشر فهي عشرية والبصرة عنده عشرية باجاءع
 الصحابة رضى الله عنهم وقال محمد رحمه الله تعالى ان احياها
 بيئر حفرها او عين استخرجها او ماء دجلة او الفرات او الانهار
 العظام التي لا يملكها احد فهي عشرية وان احياها بماء
 الانهار التي اختفرها الاعاجم مثل نهر الملك ونهر يز دجرد
 فهي خراجية والخراج الذي وضعه عمر رضى الله عنه على اهل
 السواد من كل جريب يبلغه الماء ويصلح للزرع فقير هاشمي وهو
 الصاع ودرهم ومن جريب الرطبة خمسة دراهم ومن جريب الكرم
 المتصل والنخل المتصل عشرة دراهم وما سوى ذلك من الاصناف
 يوضع عليها بحسب الطاقة فان لم يطق ما وضع عليها نقضهم
 الامام وان غلب على ارض الخراج الماء وانقطع عنها او اصطلم
 الزرع آفة فلا خراج عليها وان عطلمها صاحبها فعليه الخراج ومن
 اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله ويجوز ان يشتري

٧ قوله ولا على الرهبان الذين لا يخاطون الناس هذا محمول على انه اذا كان لا يقدر على العمل اما اذا كان يقدر على ذلك فعليه الجزية لانهم قادرون عليه الا انهم تركوه مع القدرة وتركه مع القدرة لا يسقط الجزية كالفقير المعتل اذا ترك العمل فانه لا يسقط عنه الجزية كذلك هذا وفي الهداية ذكر محمد عن ابي حنيفة ان الجزية توضع عليهم اذا كانوا قادرين على العمل وهو قول ابي يوسف لان القدرة موجودة وهي الذي ضيعها فصار كتعطيل ارض الخراج ووجه عدم الوجوب انه لا قتل عليهم اذا كانوا لا يخاطون الناس والجزية في حقهم لاسقاط القتل (حدادي)

المسلم من الذمي ارض الخراج وبوئ خذ منه الخراج ولا عشر في الخارج من ارض الخراج (والجزية على ضريين جزية توضع بالتراضي والصلح فيقدر بحسب ما وقع عليه الاتفاق وجزية يتدنى الامام بوضعها اذا غلب الامام على الكفار واقرهم على املاكهم فيضع على الفنى الظاهر الفنى في كل سنة ثمانية واربعين درهما وبوئ خذ منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى المتوسط الحال اربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير المعتل اثنى عشر درهما في كل شهر درهم وتوضع الجزية على اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من العجم ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا زمن ولا اعمى ولا على فقير غير معتل ٧ ولا على الرهبان الذين لا يخاطون الناس ومن اسلم وعليه جزية سقطت عنه وان اجتمعت عليه حولان تداخلت الجزيتان * ولا يجوز احداث بيعه ولا كنيسة في دار الاسلام واذا انهدمت البيعة والكنائس القديمة اعادوها وبوئ خذ اهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في زيارتهم ومراكبهم وسروجهم وقلائد نسهم ولا يركبون الخيل ولا يحملون السلاح ومن امتنع عن الجزية او قتل مسلما او سب النبي اوزني بمسئلة لم ينتقض عهده ولا ينتقض العهد الا بان يلحق بدار الحرب او يغلبوا على موضع فيحاربون واذا ارتد المسلم عن الاسلام عرض عليه الاسلام فان كان بشبهة كسفت له ويحبس ثلثة ايام فان اسلم والا قتل فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام عليه كره له ذلك ولا شيء على القاتل واما المرأة اذا ارتدت فلا تقبل ولكن تحبس حتى تسلم ويزول ملك المرتد عن امواله برده زوالا مرعا فان اسلم عادت الى حالها وان مات او قتل على رده انتقل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ورثة المسلمين وكان ما اكتسبه في حال رده في فان لحق بدار الحرب مرتدا او حكم الحاكم لمخافه حتى مدبروه وامهات اولاده وحلت الديون

التي عليه وانتقل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته من المسلمين
وبقضى الديون التي لزمته في حال الاسلام مما اكتسبه في حال الاسلام
وماله من الديون في حال رده يقضى مما في حال رده وما باعه
او اشترى او ما تصرف فيه من امواله في حال رده موقوف
فان اسلم صحت عقوده وان مات او قتل او لحق بدار الحرب
بطلت وان عاد المرتد بعد الحكم لمحاقه الى دار الاسلام مسلما
وجده في يد ورثته من ماله بعينه اخذ والمرتد اذا تصرف
في ماله في حال ردها جاز تصرفها ونصارى بنى تغلب
يؤخذ من اموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة
ويؤخذ من نسائهم ولا يؤخذ من صبيانهم وما جباه الامام من
الخارج ومن اموال بنى تغلب وما اهدا اهل الحرب الى الامام والجزية
تصرف في مصالح المسلمين فيسند منه الثعور وتبنى القناطير والجسور
ويعطى قضاة المسلمين وعمالهم وعلماؤهم منه ما يكفيهم ويدفع منه

كتاب البغاة

ارزاق المقاتلة وذرائعهم واذا تغلب قوم من المسلمين على بلد وخرجوا
من طاعة الامام دعاهم الى العود الى الجماعة وكشف عن شبهتهم
ولا يبدأهم بالقتال حتى يبدؤوه فان بدؤوا قاتلهم حتى يفرق جماعتهم وان
كانت لهم فئة اجهز على جريهم وتابع وليهم وان لم يكن لهم
فئة لم يجهز على جريهم ولم يتبع مولىهم ولا تنسب اليهم ذرية
ولا ينتم لهم مال ولا بأس بان يقاتلوا بسلاحهم ان احتاج المسلمون اليه
ويحبس الامام اموالهم ولا يردّها عليهم ولا ينقسمها حتى يتوبوا
فيردّها عليهم وما جباه اهل البغي من البلاد التي غلبوا عليها
من الخارج والعشر لم يأخذها الامام ثانيا فان كانوا صرفوه في حقه اجزأ
من اخذ منه وان لم يكونوا صرفوه في حقه افتي اهله فيما بينهم وبين الله
تعالى ان يعيدوا ذلك

كتاب الخطر والاباحة

لا يحمل للرجال لبس الحرير ويحمل للنساء ولا بأس بتوسده عنداني

٧ قوله دعاهم الى العود
الى الجماعة لان عليا كرم الله
وجده بعث ابن عباس
فدعا اهل حروري وناظرهم
قبل قتالهم ولان في ذلك
اهون الامر من لعل الشر
يندفع بالدعاء فيبدأ به
ولان في مناظرتهم وكشف
شبهتهم رجاء ان يعودوا
الى اهل العدل ويقبلوا
عن البغي وهذا الدعاء
والمناظرة ليس بواجب
وانما هو مستحب لان من
بافقه الدعوة لا يجب
ان يدعى قبل القتال والبغاة
قد بلغنهم كلمة العدل
وانما استحب تجديدها
عليهم رجاء العود
كافي المرتد وحروري ووضع
يجمع به الخوارج وهو
يمدد ويقصر وكل سفك
لدماء يقال له حروري

(حدادي)

حنيفة رحمه الله وقالوا رحمهما الله يكره نوسده ولا بأس بلبس
الدباج في الحرب عندهما ويكره عند أبي حنيفة ولا بأس بلبس
الحكم اذا كان سداً ارسياً ولحمته قطناً او خرا ولا يجوز للرجل
الحلى بالذهب والفضة ولا بأس بالخاتم والمنطقة وحلية السيف
من الفضة ويجوز للنساء الحلى بالذهب والفضة ويكره ان يلبس
الصبي الذهب والحرير ولا يجوز الاكل والشرب والادهان
والنظيب في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء ٧ ولا بأس
باستعمال آنية الزجاج والبلور والعقيق ويجوز الشرب في الاناء
المفضض ويجوز الركوب على السرج المفضض والجلوس
على السرير المفضض ويكره التعشير في المصحف والنقطة
ولا بأس بتحلية المصحف ونقش المسجد وزخرفته بعماء الذهب
ويكره استخدام الحصيان ولا بأس بخصاء البهائم وانزاع الحمير
على الخيل ويجوز ان يقبل في الهدية والاذن قول العبد والصبي
ويقبل في المعاملات قول الفاسق ولا يقبل في اخبار الديانات
الاقوال العدل ولا يجوز ان ينظر الرجل من الاجنبية الا الى وجهها
وكفيها وان كان لا يأمن من الشهوة لم ينظر الى وجهها
الاجحاجة ويجوز للقاضي اذا اراد ان يحكم عليها وللشاهد
اذا اراد الشهادة عليها النظر الى وجهها وان خاف ان يشتمى
ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها وينظر الرجل
من الرجل في جميع بدنه الا ما بين سرته الى ركبته ويجوز للمرأة
ان تنظر من الرجل الى ما ينظر اليه الرجل وتنظر المرأة من المرأة
الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل وينظر الرجل من امته
التي تحل له وزوجته الى فرجها وينظر الرجل من ذوات محارمه
الى الوجه والرأس والصدر والساقين والعصدين ولا ينظر
الى ظهرها وبطنها ولا بأس ان يمسه ما جاز له ان ينظر اليه منها
وينظر الرجل من مملوكة غيره الى ما يجوز له ان ينظر اليه من ذوات
محارمه ولا بأس بان يمسه ذلك اذا اراد الشرع وان خاف ان يشتمى

٢ قوله ولا بأس باستعمال
آنية الزجاج والرصاص
والبلور والعقيق وكذلك
الياقوت وهذا قولنا وقال
الشافعي يكره لانه في معنى
الذهب والفضة في التفاخر
به قلنا ليس كذلك لانه ما كان
من عاداتهم التفاخر بغير
الذهب والفضة قال
في المستصفي لما كان الزجاج
يشبه الفضة من حيث
الصفاء غير انه يحكى
ما في ضميره والفضة لا تحكى
فر بما تشبهه على احد
ان استعماله حرام كالفضة
فلاجل ذلك قال ولا بأس
باستعمال آنية زجاج والبلور
من حجارة المعادن واحده
بلورة والعقيق خرز احمر
كذا في ضياء الخاوم وذكر
في الصحاح ان العقيق ضرر
من الفصوص (جداى)

والخصى في النظر الى اجنبية كالنحل ولا يجوز للملوك ان ينظر من
سيدته الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها ويعزل من امته بغير
اذنها ولا يعزل عن زوجته الا باذنها ويكره الاحتكار في اقوات
الآدميين والبهائم اذا كان ذلك في بلد يضر الاحتكار باهله ٩ ومن
احتكر غلة ضيعته او ما جلبه من بلد آخر فليس بمحتكر ولا ينبغي
للسلطان ان يسرع على الناس ويكره بيع السلاح في ايام الفتنة ولا بأس
بيع العصور عن يعلم انه يتخذ خرا

كتاب الوصايا

الوصية غير واجبة وهي مستحبة ولا يجوز الوصية لو ارث الا ان
يجوزها الورثة ولا يجوز بما زاد على الثلث ولا للقاتل ويجوز
ان يوصى المسلم للكافر والكافر للمسلم وقبول الوصية بعد الموت
فان قبلها الموصى له في حال الحياة اوردها فذلك باطل ويستحب
ان يوصى الانسان بدون الثلث واذا اوصى الى رجل فقيل
اوصى في وجه الموصى وردها في غيره فليس رد وان ردها
في وجهه فهو رد والموصى به يملك بالقبول الا في مسألة واحدة
وهي ان يموت الموصى له قبل القبول فيدخل الموصى به في ملك
ورثته ومن اوصى الى عبد او كافر او فاسق اخرجهم القاضي
من الوصية ونصب غيره ومن اوصى الى عبد نفسه
وفي الورثة كبار لم تصح الوصية ومن اوصى الى من يعجز عن القيام
بالوصية ضم اليه القاضي غيره ومن اوصى الى اثنين لم يجز لاحدهما ان
يتصرف عند ابي حنيفة ومحمد رجهما الله دون صاحبه الا في شري
كفن الميت وتجهيزه وطعام اولاده انصغار وكسوتهم ورد
وديعة بعينها وتنفيذ وصية بعينها وعق عبد بعينه وقضاء
الدين والخصومة في حقوق الميت ومن اوصى لرجل بثلث
ماله وللآخر بثلث ماله فلم يجز الورثة فالثلث بينهما نصفان
وان اوصى لاحدهما بالثلث والآخر بالسدس فالثلث بينهما
اثلاثا وان اوصى لاحدهما بجميع ماله وللآخر بثلث

٩ قوله ومن احتكر غلة
ضيعة او ما جلبه من بلد
آخر فليس بمحتكر اي شرعا
حتى لا يستحق اللعن بقوله
عليه السلام والمحتكر
ملعون اما اذا احتكر غلة
ضيعة فلانه خالص حقه
لم يتعلق به حق العامة
الا ترى ان له ان يزرع
وان لا يزرع فكذلك له
ان لا يبيع وامام جلبه من بلد
آخر فالذكور قول ابي
حنيفة لان حق العامة
انما يتعلق بما جع من المص
وجلب الى قبائنها وقال ابو
يوسف يكره لا طلاق
ماروينا (خدادى)

٩ قوله ومن اوصى لاختائه
فالخت زوج كل ذات رحم
محرم منه وكذا محارم
الازواج لان الخت اسم
زوج البنت وزوج
الاخت وزوج كل ذات رحم
محرم منه ومن كان ذارحم
محرم منهم لان السكلى يسمى
ختا وام الزوج وجدته
وغيرهما فيه سواء قال
في الهداية قيل هذا
في عرفهم اما في عرفنا
لا يتناول الازواج المحارم
ويستوى في ذلك الحر والعبد
والاقرىب والابعد لان اللفظ
يتناول السكلى ويستوى فيه
الغنى والفقير والذكر والانثى
كلهم فيه سواء لا يفضل
احدهم على الآخر غير
تفضل من الموصى
(حيدادى)

ماله فلم يحز الورثة فالثلث بينهما على اربعة عند ابى يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى وقال ابو حنيفة رحمهما الله الثلث بينهما نصفان
ولا يضرب ابو حنيفة رحمهما الله تعالى للموصى له بما زاد على الثلث الا
في الحباية والسعاية والدرهم المرسلة ومن اوصى وعليه دين يحبط
بماله لم يحز الوصية الا ان يبرأ الغرماء من الدين ومن اوصى بنصيب
ابنه فالوصية باطله فان اوصى بمثل نصيب ابنه جازت فان كان له
ابنان فليوصى له الثلث ومن اعتق عبده في مرضه او باع وحابا
او وهب فذلك كله وصية يعتبر من الثلث ويضرب به مع اصحاب
الوصايا فان حابا ثم اعتق فالحباية اولى عند ابى حنيفة رحمهما الله
فان اعتق ثم حابا فهما سواء وقال القلق اولى في المسئتين ومن اوصى
بسهم من ماله فله اخس سهام الورثة الا ان ينقص من السدس
فيتم له السدس وان اوصى بجزء من ماله قيل للورثة ما اعطوه
ما شئتم ومن اوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض
منها على غيرها قدمها الموصى او اخرها مثل الحج والزكاة
والكفارات وما ليس بواجب قدم منه ما قدمه الموصى
ومن اوصى بحجة الاسلام اجبوا عنه رجلا من بلده بالحج راكبا
فان لم تبلغ الوصية النفقة اجبوا عنه من حيث تبلغ ومن خرج
من بلده حاجا فأتى في الطريق واوصى ان يحج عنه حج عنه من بلده
عند ابى حنيفة ولا تصح وصية الصبي والمكاتب وان ترك وقاه
ويجوز للموصى الرجوع عن الوصية واذا صرح بالرجوع
او فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعا ومن بعد الوصية لم يكن
رجوعا ومن اوصى لجيرانه فهم الملاصقون عند ابى حنيفة
رحمهما الله ومن اوصى لاصهاره فالوصية لكل ذي رحم
محرم من امرأته ٩ ومن اوصى لاختائه فالخت زوج كل
ذات رحم محرم منه ومن اوصى لاقربائه فالوصية للاقرب فالاقرب
من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل فيهم الوالدان والولد ويكون
للاثنين فصاعدا واذا اوصى لذلك وله عمان وخالان فالوصية لعميه عند

٧ قوله وتجاوز الوصية
بخدمة عبده وسكنى داره
سنتين معلومة وتجاوز ذلك
ابدا لان المنافع تصح عليهما
في حال الحياة ببدل وبغير
بدل فكذلك بعد الممات
لحاجته كما في الاعتساق
وتكون محبوسا على ملكه
في حق المنفعة حتى يملكها
الموصى له على ملكه
كما يستوفى الموقوف عليه
منافع الوقف على حكم ملك
الواقف ويجوز موفاؤه وابدأ
كما في العارية فانها تملك
على اصلها بخلاف الميراث
لانه خلافه في ما يملكه
الموروث وذلك في عين
نقي والمنفعة عرض لا تبقى
وكذا الوصية بغلة العبد
والدار لانه بدل المنفعة
واحد حكمها ونفقة العبد
في الموضعين على الموصى له
بالخدمة (جدا دى)

ابى حنيفة رحمه الله وان كان له عم وخالان فلهم النصف وللخالين
النصف وقالوا رحمه الله الوصية لكل من ينسب الى اقصى ابيه
في الاسلام ومن اوصى لرجل بثلاث دراهمه او بثلاث غنمه فهلاك ثلثا
ذلك ويبقى ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقى من ماله فله جميع ما بقى ومن
اوصى بثلاث ثيابه فهلاك ثلثاها ويبقى ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقى
من ماله يستحق الا ثلث ما بقى من الثياب ومن اوصى لرجل بالف
درهم وله مال عين ودين فان خرج الالف من ثلث العين دفعت
الى الموصى له وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكل ما خرج شيء
من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفى الالف وتجاوز الوصية للحمل
وبالحمل اذا وضع لاقبل من ستة اشهر من يوم الوصية فان اوصى
لرجل بجارية الاحلها صح الوصية والا استثناء ومن اوصى
لرجل بجارية فولدت ولدا بعد موت الموصى قبل ان يقبل
الموصى له ثم قبل الموصى له وهما يخرجان من الثلث فهما
للموصى له وان لم يخرج من الثلث ضرب بالثلث واخذ ما يخصه
منهما جميعا وقال ابو حنيفة رحمه الله يأخذ ذلك من الام
فان فضل شيء اخذه من الولد ٧ وتجاوز الوصية بخدمة
عبده وسكنى داره سنتين معلومة وتجاوز ذلك ابدا فان خرجت
رقبة العبد من الثلث سلم اليه لخدمة وان كان لا مال له
غيره خدم للورثة يومين وللموصى له يوما فان مات الموصى له
عاد الى الورثة واذا مات الموصى له في حياة الموصى بطلت
الوصية واذا اوصى لولد فلان فالوصية بينهم للذكر والانثى سواء
وان اوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن
اوصى لزيد وعمر وبثلث ماله فاذا عم وميت فالثلث كله لزيد وان قال
ثلث مالى بين زيد وعمر وزيد ميت كان لعمر ونصف الثلث ومن
اوصى بثلث ماله ولا مال له ثم اكتسب مالا استحق الموصى له ثلث
ما يملكه عند الموت

كتاب الفرائض

المجمع على توريثهم من الذكور عشرة الابن وابن الابن وان سفل
والاب والجد ابوا لاب وان علا والاخ وابن الاخ والعم وابن العم
والزوج ومولى النعمة * ومن الاناث سبع البنت وبنت الابن والام
والجدة والاخت والزوجة ومولاة النعمة * ولا يرث اربعة المملوك
والقاتل من المقتول والمردت واهل الملتين * والفروض المحدودة
في كتاب الله تعالى ستة النصف والرابع والثمن والثلاثين والثلث
والسدس فالنصف فرض خمسة البنت وبنت الابن اذا لم
تكن ابنت الصلب والاخت لاب وام واخت لاب اذا لم تكن
اخت لاب وام والزوج اذا لم يكن لليت ولد ولولا اب وابن والرابع
للزوجة مع الولد وولد الابن والمرأة اذا لم يكن لليت ولد ولولا
ابن والثمن للزوجات مع الولد وولد الابن والثلاثين لكل اثنين
فصاعدا ممن فرضه النصف الا الزوج والثلث للام اذا لم يكن
لليث ولد ولولا اب وابن ولا اثنين من الاخوة ولا اخوات فصاعدا
ويغرض لهم في مثلثين ثلث مابق وهما زوج وابوان وامرأة وابوان
ثلث مابق بعد فرض الزوج او الزوجة وهولكل اثنين فصاعدا
من ولد الام ذكورهم واناثهم فيه سواء والسدس فرض سبعة لكل
واحد من الابوين مع الولد وهو للام مع الاخوة وهو للمجدات والجد
مع الولد ولبنات الابن مع البنت وللأخوات للاب مع الاخت للاب
وللام والواحد من ولد الام وتسقط الجدات للام والجدوا الاخوة
والاخوات للاب ويسقط ولد الام باربعة بالولد وولد الابن والاب
والجد واذا استكمل البنات الثلاثين سقطت بنات الابن الا ان يكون
باز ثمن او اسفل منهن ابن ابن فيعصبهن واذا استكمل الاخوات
لاب وام الاثنين سقطت الاخوات للاب الا ان يكون معهن اخ لمن
فيعصبهن واقرّب العصبات البنون وبنوهم ثم الجد ثم بنو
الاب وهم الاخوة ثم بنو الجد وهم الاعمام ثم بنوا الجد واذا استوى
بنوا اب في درجة فاولى هم من كان من اب وام والابن وابن الابن
والاخوة يقاسمون اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن عداهم

٣ قوله الفرض في اللغة
هو التقدير فقال فرض
القاضي النفقة بمعنى قدرها
وفرائض الزكاة تقدير
اسبابها والفرائض
من العلوم الشريفة التي
تجب العناية بها لا افتقار
الناس اليها وحاجتهم بها
قال عليه السلام الفرائض
نصف العلم وهو اول علم
رفع من الامة ولان الله عز
وجل لم يول قسمتها احدا
من خلقه بل تولاها في كتابه
ومتاسبة الفرائض بالوصايا
ان الوصية تصرف في حال
مرض الموت والفرائض
حكم بعد الموت (حدادي)

من العصبات يتفرد بالميراث ذكورهم دون اخواتهم واذا لم يكن
عصبة من النسب فالعصبة المولى المعق ثم الاقرب عصبة المولى
وتحجب لام من الثلث الى السدس باخوين والفاضل عن فرض
البنات لابن الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين والفاضل
من فرض الاخنتين من الاب والام للاخوة والاخوات من الاب
للذكر مثل حظ الانثيين واذا ترك بنتا وبنت ابن وبني ابن فلهن
النصف والباقي لبني الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين
وكذلك الفاضل من فرض الاخت للاب والام لبني الاب وبنت
الاب للذكر مثل حظ الانثيين ومن ترك ابني عم احدهما اخ لام
فلاخ السدس والباقي بينهما ٦ فامشركة ان يترك المرأة زوجا
واما اوجدة واخوة من ام واخا من اب وام فلزوج النصف
والام السدس وللولد للام الثلث ولاشيء للاخوة للاب والام
والفاضل عن فرض ذوى السهام اذالم تكن عصبة مردود
عليهم بقدر اسهامهم الاعلى الزوجين ولا يرث القاتل من المقتول
والكفر ملة واحدة يتوارث به اهله ولا يرث المسلم الكافر ومال
المرتد لورثته المسلمين وما اكتسبه في حال رده في و اذا غرق
جماعة اوسقطت عليهم حائط فلم يعلم من مات منهم اولافال كل
واحد منهم للاحياء من ورثته واذا اجتمع للمجوسى قرابتان
لوتفرقت في شخصين ورث احدهما مع الاخر ورث بهما ولا يرث
المجوسى بالانكحة الفاسدة التى يستحلونها في دينهم وعصبة
ولد الزنا وولد الملائنة مولى امهما ومن مات وترك حلا وولدا
وقف ماله حتى تضع امرأته في قول ابى حنيفة والجد او لى
بالميراث من الاخوة عند ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى يقاسمهم الا ان تنقصه المقاسمة من الثلث
واذا اجتمع الجدات فالسدس لاقربهن ويحجب الجداه ولا يرث
ام ابى الام بسهم وكل جدة تحجب امها واذا لم يكن لبيت
عصبة ولا ذوى سهم ورثه ذوو ارحامه وهم عشرة ولد
البنت وولد الاخت وابنت الاخ وابنت العم والحال والحالة واب
الام والعم لام والعمة وولد الاخ من الام ومن ادلى بهم فاو لا هم

٦ قوله والمشاركة ان يترك
لرأة زوجا واما واخوة من ام
واخوة من اب وام فلزوج
النصف والام السدس
ولاولاد الام الثلث ولاشيء
للاخوة للاب والام وهذا
قول اصحابنا وهو قول على
وزيد بن ثابت وابن مسعود
وقال مالك والشافعى الثلث
بين الاخوة للام والاخوة
للاب والام بالتسوية
وقد روى عن عمر انه قسم
بينهم كما ذكرنا ولم يشرك
بينهم وروى انه اشرك
بينهم بعد ذلك فمسئل
عن ذلك واخبر بقضائه
الاول فقوال ذلك على
ما قضينا وفي هذا دليل
على ان ما حكم به الحاكم
باجتهاد ثم رأى بعد ذلك
في مثل تلك القصة خلاف
ذلك امضى حكمه الاول
(جدادى)

٩ قوله وإذا كان مع الثمن
سدسان او ثلثان واصلها
من اربعة وعشرين
كزوجة وابنتين وابوين
ولا تعول الى سبعة وعشرين
كزوجة وابنتين وابوين
ولا تعول الى غير ذلك وهذه
المسئلة تسمى المنبرية لان علي
كرم الله وجهه اجاب بها
وهو على المنبر فقال
عاد ثمنها تسعا وذلك انه
كان يخطب على المنبر
بخطبة اولها الحمد لله الذي
حكم بالحق قطعا وجازى
كل نفس بما تسعى واليه
المعاد والرجع فلما سئل
وهو يخطب اجاب فقال
عاد ثمنها تسعا واستمر
على خطبته (حدادي)

من كان من ولد الميت ثم ولد الابوين او احدهما وهم بنات
الاخوة وولد الاخوات ثم ولد ابوي ابويهم او احدهم وهم
الاخوال والخالات والعمات واذا استوى ولد اب في درجة
فالولاهم من ادلى بوارث واقر بهم اولى من بعدهم وابو الام
اولى من ولد الاخ والاخت والمعتق احق بالفاضل من سهم
ذوي السهام اذ لم تكن عصبة سواهم ومولى المولاة يرث
واذا ترك المعتق اب مولاة وابن مولاة فله لابن وقال ابو يوسف
للأب السدس والباقي لابن فان ترك جد مولاة واخا مولاة فالأب
للجد في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى هو بينهما ولا يساع الولاء ولا يوهب

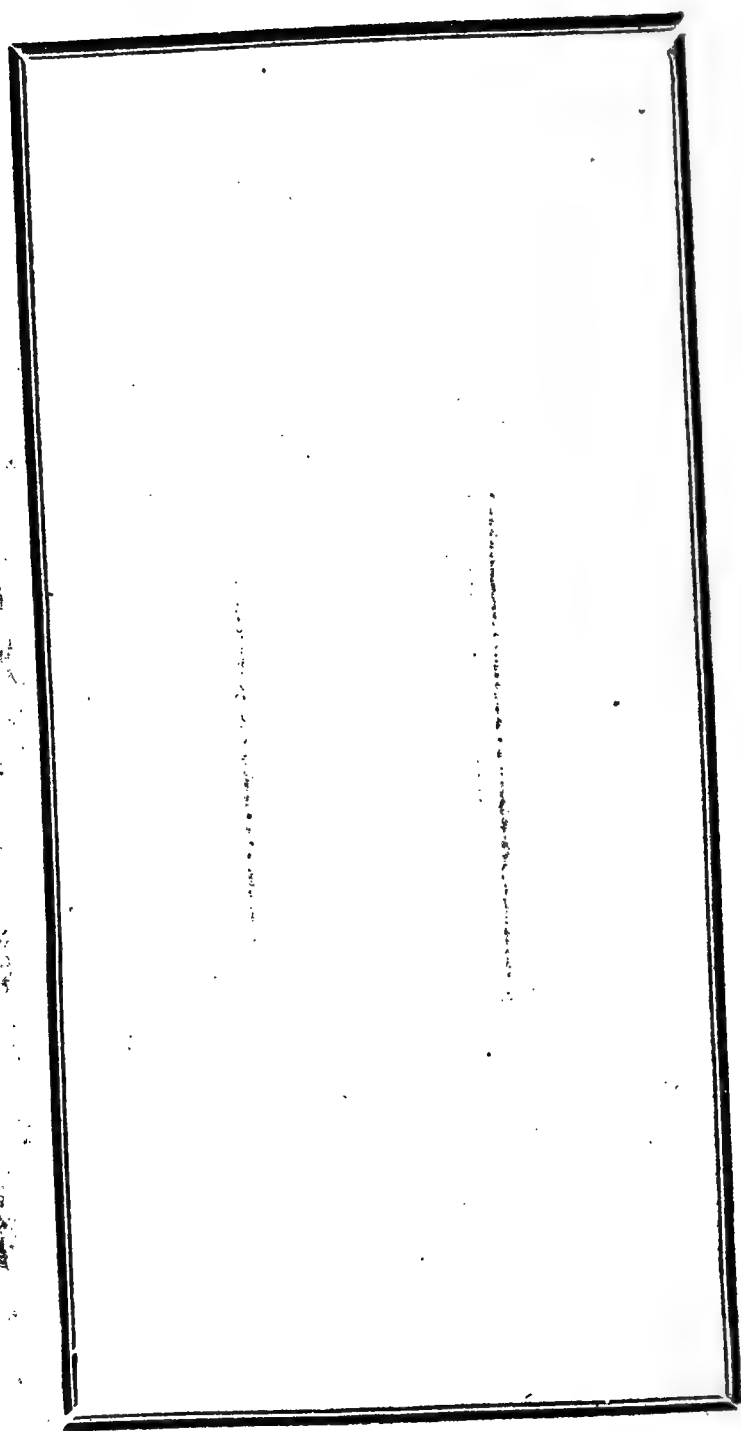
باب حساب الفرائض

اذا كان في المسئلة نصف ونصف او نصف وما بقى فاصلها
من اثنين وان كان ثلث وما بقى او ثلثان فاصلها من ثلثة وان كان
ربع وما بقى او ربع ونصف فاصلها من اربعة وان كان ثمن
وما بقى او ثمن ونصف فاصلها من ثمانية وان كان نصف وثلث
او سدس فاصلها من ستة وتعول الى سبعة وثمانية وتسعة
وعشرة وان كان مع الربع ثلث او سدس فاصلها من اثني عشر
وتعول الى ثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر ٩ واذا كان
مع الثلث ثلثان او سدس فاصلها من اربعة وعشرين وتعول
الى سبعة وعشرين فاذا انقسمت المسئلة على الورثة فقد صحت
وان لم تنقسم سهام فريق عليهم فاضرب عددهم في اصل
المسئلة وعولها ان كانت عائلة فاخرج منه تبصم المسئلة كما مر
واخوين للمرأة اربع سهام وللأخوين ما بقى ثلثة اسهم ولا تنقسم
عليها فاضرب اثنين في اصل المسئلة فتكون ثمانية ومنها تبصم
المسئلة فان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل
المسئلة كما مرأة وستة اخوة للمرأة اربع وللأخوة ثلثة اسهم ولا تنقسم عليهم
فاضرب ثلث عددهم في اصل المسئلة ومنها تبصم فان لم تنقسم سهام
فريقين او اكثر فاضرب احد الفريقين في الآخر ثم ما اجتمع في الفريق
الثالث ثم ما اجتمع في اصل المسئلة فان تساوا في الأعداد اجزا احدها

من الآخر كما مرأتين واخوين فاضرب الاثنين في اصل المسئلة
فان كان احد العددين جزءاً من الآخر اغني الاكثر عن الاقل
كاربع نسوة واخوين اذا ضربت الاربعة اجزأك عن الآخر
فان وافق احد العددين الآخر ضربت وفق احدهما في جميع
الآخر ثم ما جمع في اصل المسئلة كاربع نسوة واخت وستة
اعام فالسنة توافق الاربعة بالنصف فاضرب نصف احدهما
في جمع الآخر ثم في اصل المسئلة تكون ثمانية واربعين ومنها
تصح المسئلة ٦ فاذا صححت المسئلة فاضرب سهام كل وارث
في التركة ثم اقسام ما جمع على ما صححت منه الفريضة يخرج
حق الوارث واذا لم تقسم التركة حتى مات احد الورثة فان كان
ما يصيبه من الميت الاول ينقسم على عدد ورثته فقد صحت
المسئلان مما صححت الاولى وان لم تنقسم صححت فريضة الميت
الثاني بالطريقة التي ذكرناها ثم ضربت احدي المسئلتين
في الاخرى وان لم يكن بين سهام الميت الثاني وما صححت منه
فريضته موافقة فان كانت بينهما موافقة فاضرب وفق المسئلة
الثانية في الاولى فاجتمع صحت منه المسئلان وكل من له
من المسئلة الاولى شيء مضروب فيما صححت منه المسئلة الثانية
ومن كان له من المسئلة الثانية شيء مضروب له وفق في تركة الميت
الثاني واذا صححت مسئلة النافذة واردت معرفة
ما يصيب كل واحد من حساب الدراهم قسمت
ما صححت منه المسئلة على ثمانية واربعين
فاخرج اخذت له من سهام كل
وارث والله اعلم بالصواب

قدم طبع هذا الكتاب العتمد عليها في مسائل الشرعية الملقب
بالقدودي بمعرفة محمد افندي في غرة شعبان المعظم سنة احدى
وتسعين ومائتين والف قد طبع في مطبعة الترقى بتصحيح
الحاج مصطفى افندي

٦ قوله فاذا صححت المسئلة
فاضرب سهام كل وارث
في التركة ثم اقسام ما جمع
على ما صححت منه الفريضة
يخرج حق ذلك الوارث
لانك تقول اصل المسئلة
من اربعة للزوجات الربع سهم
وهن اربع منكسر عليهن
ولا يوافقهن ولاخت
النصف سهمان وللأعام
سهم وهم ستة منكسر
عليهم ايضاً فاضرب نصف
الزوجة في جميع الاعام يكون
اثني عشر ثم اضرب اثني
عشر في اصل المسئلة
وهي اربعة يكون ثمانية
واربعين كما ذكر للزوجات
سهم في اثني عشر يكون
اثني عشر وهو الربع لكل
واحدة ثلاثة ولاخت
سهمان في اثني عشر يكون
اربعة وعشرين وللأعام
واحد في اثني عشر باثني
عشر لكل واحد سهمان
(حدادي)



LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

